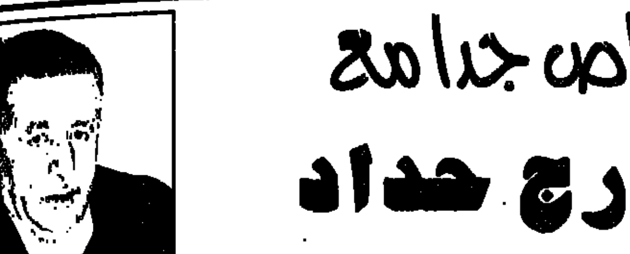
الميثاق

العدد ٢٤ — الثلاثاء ٢٤ آذار ١٩٩٨ — اسبوعية . سياسية . مستقلة





بائعات الهوى أشكال وألوان

شبكات "الرقيق الابيض" تتوسع في الأردن

الضغوط النفسية والاجتماعية والاقتصادية ... أسباب

الجرائم ضد الأبناء

في تحقيق ميداني أجرته «الميثاق»

الفقر .. الجوع .. والتشرد في عمان

البروفسور الألماني ماير

الأردن يسوّق البتراء فتستفيد إسرائيل

جامعة مؤتة .. هل تتجاوز الأزمة ؟

معان

من المفهوم ان تفجر التهديدات الامريكية ضد بلد عربي شقيق، كالعراق، اكثر من تحرك واحتجاج شعبي على هذه التهديدات .

ولم تكن معان، الاستثناء الوحيد في ذلك ، بل ان الولايات المتحدة نفسها، شهدت اعمال احتجاج مماثلة .

ومن المفهوم ايضا، ان تكون معان اكثر حساسية من غيرها ازاء ذلك ، بسبب الدور الخاص، الذي تميزت به هذه المدينة خلال ازمات الخليج المختلفة ، وتحولها الى مركز وسيط للشاحنات بين العقبة وبغداد.

لكن ما شهدته معان خلال الايام الماضية ، ليس اكثر من «تتويج» حاد، لسلسلة من الاجراءات والسياسات ، التي تراكمت على قلب المدينة ومنحتها من التنفس منذ نهاية الثمانينات، وحتى الان....

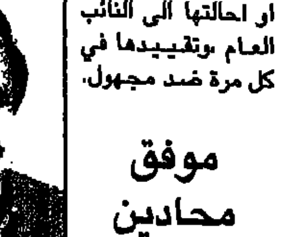
وبالاضافة للنتائج العامة لسياسات التخاصية وتخلي الدولة عن دورها الاجتماعي، ورفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات الاساسية وتقليص الانفاق الحكومي وفرص العمل والتعليم، ثمة عوامل واعتبارات اخرى خاصة ، ضاعفت من اتساع دوائر الفقر والبطالة والاملاق الاجتماعي وارتفاع تكاليف المعيشة ، في هذه المحافظة ، وتقاطعت مع التقاليد الاجتماعية العنيفة في النقطة التي انتهت اليها التطورات الاخيرة .

ومن ذلك ، قطع الشرايين الاقتصادية التي كانت تربط معان مع العقبة ، التي اصبحت محافظة، ومع البتراء ، التي اصبحت اقليما مستقلا، واغلاق مصنع الزجاج ومشاريع اخرى كانت تشغل مئات العاطلين عن العمل، ومصادرة مئات الشاحنات الصغيرة التي كانت تستفيد من تسهيلات الارقام السوداء وتقييد حركة ملاك وتجار المواشي في حوض الديسة المائي ، بناء على نصائح البنك الدولي.

والغريب في الامر هنا ، ان الجهات المعنية تجاهلت عشرات الملاحظات والاقتراحات العملية التي كان قد تقدم بها قبل سنتين تقريبا ، ملتقى معان الثقافي ، من اجل بناء جسور ثقة كافية لمواجهة الازمة الاقتصادية الاجتماعية في المحافظة ، وهو الجهد الذي كان ينبغي ان تقوم به الجهات الحكومية ، وليس مجموعة متحمسة من الشبان المثقفين الذي يفتقدون للامكانيات والصلاحيات المطلوبة .

ان رؤية الوقائع الاجتماعية المذكورة ، كما هي ، افضل وانفع كثيرا من التهم الجاهزة ، والبحث عن اصابع خارجية لتحميلها مسؤولية داخلية ، وكأن الدنيا «قمرة وربيع» في ديار اهل اذرح والحميمة .

كما ثبت ايضا، ان الاعتراف بالازمة ارخص وبما لا يقاس من تجاهلها او احالتها الى النائب العام «وتقييدها في كل مرة ضد مجهول.



موفق محادين

يكتب في هذا العدد :

● ملحم التل ● الزعيم ... ● محمود المعايطة ● يعقوب زيادين ● أحمد النجداوي
● سليمان الطراونة ● أمجد مدانات ● خليفة المعايطة ● أيمن العتوم ● علي حتر
● زهرة عمر ● وأسرة الميثاق






امبراطور المال والأعمال في الثمانينات، والمعارض العراقي في التسعينات

هل يعود أحمد الجلبي الى الأردن؟!

□ الزعبي: الجلبي "بريء"، وعودته ستكشف "الحقائق" □ الطراونة: الجلبي "فار من وجه العدالة"



٢٨ صفحة — ٣٥٠ فلسا — اسبوعية . سياسية . مستقلة

السنة الاولى – العدد الخامس والعشرون – الثلاثاء ٣١ اذار ١٩٩٨ — تصدر عن دار الوحدة للصحافة — AL-MEETHAQ 31 March 1998 NO. 25 VOL.1

قصة «مندوب سام» أميركي في عمان

ماكنمارا لعايدة الدباس: أطردك لأنك "أردنية أولاً"!!

الحكومات خائفة من الاستحقاقات الاقليمية الكبرى

«الميثاق» تفتح ملف الحريات العامة في الاردن

الازايدة : «معتقلون على خلفية كتابات صحفية ودروس دينية وانتخابات طلابية»!

الدحلة: الاحكام العرفية مرفوعة شكليّاً فقط

أهالي المعتقلين السياسيين :

العفو العام أو الاضراب عن الطعام

والد عكرمة غرايبة: لماذا لا تستجيب الحكومة للإرادة الملكية؟!

«الاتصالات» : هل هناك بديل وطني عن الشريك الاستراتيجي؟!

دراسة حكومية : الشريك ... أو الافلاس!!

□ حمارنة: السيادة الوطنية ... أولاً □ النمّري: هنالك بدائل عملية ...

نجوم

اسلحة نارية في ايدي طلاب المدارس

اطلق طلاب مدرسة اميركيه النار على زملائهم في المدرسة بعد ان قام احدهم باطلاق صفارة الانذار وخروج الطلاب بشكل كثيف مما اودى بقتل وجرح العديد من الطلبة والمدرسن .

ويذكر ان عدد الاسلحة النارية المتوافرة لدى الافراد الامريكيين تتجاوز ال٢٠٠ مليون قطعة حسب احصاءات امريكية وتدرس الان الادارة الامريكية طريقة لتنظيم وجود الاسلحة النارية لدى مواطنيها .

تزامن هذا الحادث مع القاء القبض على طالب في المدارس الابتدائية الخاصة في عمان وبحوزته مسدس محشو بالاعيرة النارية كان يقوم بتهديد رفاقه به وتم استدعاء رجال الامن سريعا وتطويق الامر .

.. شتان بيننا وبين الامريكين

توضيح ٥ نجوم

قال وزير الخارجية السوري الاستاذ فاروق الشرع في مقابلة له مع قناة الجزيرة الفضائية ردا على سوال المذيع فيصل القاسم بشان العلاقة السوريةالاردنية واتفاقية وادي عربه ..قال الوزير .. اننا في سوريا نتفهم تماما الموقف الاردني من توقيع اتفاقية وادي عربه .. خصوصا بعد ان وقع الفلسطينيون في اوسلو ومن الجدير بالذكر ان الدكتور عبد السلام المجالي رئيس الوزراء كان قد صرح لجريدة الشرق الاوسط الصادرة في لندن بان السوريين كانوا قد عرضوا علينا «اي على الاردن» في حكومته الاولى:

اي شكل من اشكال الوحدة او الاتحاد الذي يرغبه الاردن . ولكن بالمشمش.

خصخصة كريشان

مصادر مطلعة ربطت ما بين القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء باحالة مدير عام مؤسسة سكة حديد العقبة محمد محي الدين كريشان على التقاعد اعتبار من ١٩٩٨/٥/١ وبمجرد اتمامه مدة عشرين عاما في سلك الخدمة الحكومية .. وموقف كريشان المعارض بشدة خصخصة مؤسسة سكة الحديد على اعتبارها واحدة من المؤسسات الوطنية القادرة على خدمة الوطن، اذا اعطيت حرية الحركة .. اضافة الى انها تشكل جزء من الوجدان الشعبي لابناء المنطقة .. كما يرفض الاستاذ كريشان رواية وزيرة التخطيط والتي تحمّل العاملين في المؤسسة الخسائر التي تعرضت لها، تلك الخسائر كما يقول الموظفون في السكة هي ناجمة اصلا عن سوء التخطيط في المقام الاول والى انخفاض سعر صرف الدينار في النصف الثاني من عام ١٩٨٨ ..

مليح ...الخصخصة اجت بالسكة .. مش باشي ثاني .

تطوير اداري

يقال وليس كل ما يقال غير صحيح بان رزمة التغيرات الادارية التي عاشتها شركة استمزاجية كبرى جاء على خلفية تجديد الثقة بمديرها العام بعد ما اثارة عدد من النواب في جلسة مناقشة البيان الوزاري لحكومة الدكتور عبد السلام المجالي وقانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٨ . والاحاديث التي دارت حول اختفاء مبالغ مالية طائلة من هذه الشركة ... مطلعون قالوا أن المدير العام قد عمد لتجميد المديرين الذين سربوا اخبار اختفاء تلك الاموال وتعثر انجاز بعض الاعمال التي دفع من اجلها مبالغ مالية ضخمة بغية رفع منسوب جودة المادة التي تنتجها الشركة .

قضاء على الترهل .. والفساد

تعاون المسؤولين

لمتابعة توصيات اللجنة العليا للتخاصية والتي رفعتها لمجلس الوزراء ونشرت «الميثاق» تفاصيلها في العدد الماضي تابعناهذا الموضوع الخطير واتصلنا برئيس وحدة التخاصية عادل القضاة الذي احالتنا سكرتيرتة الى المستشار الاعلامي الذي افادنا بانه ليس من السهل الالتقاء مع السيد القضاه في هذه المرحلة .

ثم حاولنا الالتقاء بوزيرة التخطيط ريما خلف.. فلم يُسمح لنا اصلا بالدخول الى الوزارة .. ولكننا تمكنا من الاتصال بسكرتيرتها عند الحاجز الامني في الوزارة حيث اخبرتنا السكرتيرة بان الوزيرة مشغولة ولايوجد هناك امكانية لمقابلتها

اما د. زياد فريز محافظ البنك المركزي فهو غير موجود كما افادت سكرتيرته .. وطلبت ارسال الأسئلة بالفاكس ولكنها تريد استمزاجه ان كان يرغب بالاجابة عليها ام لا .

اذا لم تستطيعوا مواجهة سؤال من صحفي... روحوا لبيوتكم

اخيرا عاد رئيسا ثانية!

تربع السيد عبد الرؤوف جبر عليان على كرسي رئاسة بلدية الكرامة مرة ثانية بعد ان برأته المحكمة للمرة الثالثة على التوالي وصدق القرار من قبل محكمة التمييز .. هذا وكانت الميثاق في عدد سابق قبل توقفها القسري قد اثارت قضية بلدية الكرامة ووقفت على معظم تفاصيلها .. حيث تم وقف رئيس البلدية عن ممارسة عمله لمدة سنتين كاملتين . طيلة مدة المحاكمة ، وما زال رئيس البلدية يتقبل تهاني الاهل والاصدقاء والمعارف . على انصاف القضاء له بعد هذه المدة الطويلة . !

نفقات سياحية

ما زالت سلطة اقليم البتراء موضع اتهام الغالبية الساحقة من ابناء مدينة وادي موسى ، فبعد موضوع الاعمال التجميلية والتي اثارتها زميلة من الصحف اليومية وموضوع نظام الري النبطي الباعث على الجدل جاء موضوع مشروع دراسةالطريق السياحي والذي احالته ادارة الاقليم على احد المكاتب الهندسية بمبلغ يقارب «١٠٠» الف دينار واشترطت فيه عدم اقتراح لتوسعة او تغيير المسار ، فالموظفون يؤكدون ان المهندس المختص بالطرق والذي يعمل في كادر الاقليم قادر على القيام بهذه الدراسة ضمن عمله الاعتيادي وفوق هذا وذاك فان الدراسة المكلفة جاءت فقط لتقول ان الاعمال التجميلية التي نفذها الاقليم صحيحة رغم انه سيتم تدميرها مع البدء بتنفيذ مشروع شبكة الصرف الصحي.

ما يهم .. ما يهم .. من اجل السياحة

تحية الزعيم ، مرة أخرى

اكتب اليك وقلبي عليك يا ميثاق .. لا اشفاقا ، طالما بلغت القمة، وسفهت حلم الكيد الا انها المسؤولية العظمى – الصحافة – حضانة شعب دون الرشد .. وتمريض شعب لا يؤمن بعد بالطب .. وحماية هذا الشعب من ضعفه .. ومن ابتزاز «ورثة» ابطال تاريخه! فعلى بركة الاخلاص في النية ، والصدق في العمل: يا ميثاق الموثوقين من رجال الشباب.. واشهد اني في سبيلك ، على فقري المدقع ، الا من الكرامة .. كرامتي كرامتك يا ميثاق .. التي ارجو الا يتجر بها والا يستهان بامرها كيلا تهون على الخصوم .

رسالتك علوية ، وقد بشر بها الظرف «المسعور» الشاهد: انقا عافها النفزين، وهيهات يرقى الى نصاعتها طبع .. حسبتها الفقاقيع الرسمية : ميتة لينة ، فعربدت «حبيبا مزنا مضحك المصير .

والانفس ترنو الى جهادك يا ميثاق : بيمن انسانها لب .. وعين انسانها قلب .. لتسلس .. في المحطة الايجابية .. قيادها «اليك» كي تجعل منها رموز فداء.

عشت على عهدك المشرف – الاسر – لشعب ضحية ظلم مشترك: عميل ودخيل.

محمد باجس المجالي

دوامة معتقل اردني في سجون مصر

ما زال اهل المعتقل الاردني في السجون المصرية «متعب عيد العويمرات» يناشدون جميع المهتمين على الساحة المحلية والعربية والدولية من اجل الافراج عن ابنهم الذي اعتقل في مطار القاهرة منذ شهر حزيران عام ١٩٩٢م دون ان توجه اليه تهمة تذكر .. حيث قدم بعدها للمحاكمة فافرجت عنه محكمة امن الدولة بتاريخ ٩٥/٨/٢٩ الا انه تم اعتقاله ثانية من ساحة المحكمة في نفس اليوم وتم التحفظ عليه وايداعه في اكثر من سجن طول هذه المدة .. والمعتقل «متعب العويمرات» يعاني من سوء المعاملة في كل شيءوحالته الصحية غير مستقرة .. وفي ترد دائم .. فهل تجدي مناشدة اهله هذه المرة ويصار الى فتح ملفه من جديد والعمل على الافراج عنه . !

الهندي يحتاج لضوء اخضر للتعامل مع توجان

ذكر مندوبنا الذي يقرا صفحة التعزية ومن ثم يقوم بالواجب سواء اكان يعرف اهل الفقيد ام لا بانه واثناء تاديته لواجبه الانساني صادف وجود مدير المخابرات الفلسطينية «عزام الهندي» للتعزية وسال عن اخبار توجان رجاه الجواب... والله اظن انهم مش قادرين عليها .. فرد الهندي قائلا : يعطونا الضوء الاخضر ونحن نقدر عليها .

نقدر نقلع شوكنا بايدينا خليك بعيد عنا يا عسل احسن لك

تنويه

ورد في مداخلة النائب السابق توجان فيصل المنشورة في العدد ٢٢ خطا مطبعي حول الصورة الملتقطة لها مع كوهين / بان «الصورة هي بحوزة الاسرائيليين وبالتالي لدي انا نسخة منها » خطا والصحيح هو «وبالتالي ليس لدي انا نسخة منها ، لذا اقتضى التنويه .

الميثاق

تصدر عن
دار الوحدة للصحافة

هاتف ٤٦٢٣٨٦٠ تلفاكس ٤٦٢٣٨٦١
ص.ب ٩١١٤٥٥ عمان ١١١٩١ الاردن

رئيس هيئة المديرين
ناهض حتر

رئيس التحرير المسؤول
عبدالله مياس

مدير التحرير
عبدالله ابو رمّان

الاخراج الفني
ايمن ابو حجله

المدير العام
عبدالرحمن القطارنة

المدير الاداري
محمود الحياري

الطباعة :
الطباعون العرب

التوزيع:
مؤسسة الفريد

«الميثاق» تتابع قضية الطلبة المفصولين من جامعة الزيتونة

د. الحسن : استدعاء الشرطة كان «للتحجيز» فقط

اثارت قضية فصل (١٢) طالبا من جامعة الزيتونة، وتوجيه عقوبة الانذار النهائي لاربعة طلاب اخرين، ردود فعل واسعة على الصعيد النيابي والاعلامي ولاحقا القضائي.

والقضية، جاءت في اعقاب قيام مشاجرة بين عدد كبير من الطلبة تم تحديد الاسماء التي اوقعت بها العقوبات، حيث تطورت المشاجرة الى حد استدعاء رجال الشرطة الى داخل الحرم الجامعي، واعتقال المتسببين، والتحقيق معهم في مركز الامن، ثم الافراج عنهم لتتولى الجامعة التحقيق في الموضوع الذي يمسّ نظامها الداخلي.

«الميثاق» التقت الاستاذ الدكتور رشدي الحسن – رئيس الجامعة بالوكالة – والذي يعرف بحسن ادارته، وعدالة تحقيقاته، اضافة الى كونه من الاكاديميين الكبار، الحريصين على الناحية الاكاديمية، وقبل كل شيء.

الدكتور الحسن ذكر انه استدعى بعض رجال الشرطة، باعداد قليلة جداً لتطويق المشاجرة، حيث كان موجودا معهم، واقتصر عملهم على (التحجيز) بين المتشاجرين، ولم يتم اعتقالهم.

وبعد ذلك انتقلت القضية الى الجامعة حيث مرّت بالقنوات الرسمية فاجتمعت لجنة التحقيق، واستمعت الى اقوال الطلاب المتشاجرين، واستمر التحقيق من ٣/١١ الى ٣/٢٢ حرصا على عدالة النتائج والتوصيات، ثم تمت احالة الموضوع الى لجنة التاديب، والتي تشكلت من كافة الاطياف، وضمت سيدات وامهات، حرصا على تحقيق عنصر الرحمة، وصدرت هذه القرارات، والتي شعر الطلاب على اثرها بالظلم، رغم انهم مذنبون، فالطالب يدرك خطاه ولكنه امام نتائج الخطأ يشعر بالظلم.

واضاف الدكتور الحسن لقد اجتمعت مع الطلبة المعنيين في المسرح، وتحدثت اليهم طويلا، وابلغتهم ان العقوبات جاءت للحفاظ عليهم من عبث انفسهم، وانني بهذه القرارات اردت ان احميكم من خطا بعضكم، ولذلك استعنت بالشرطة لتطويق المشكلة.

وقلت لهم: انني لا اقبل من هذا الجيل ان يثير فتنة تجاوزها الاباء والاجداد، وطلبت منهم ان يكونوا يداً واحدة لحماية البلد. ويجب ان يحافظوا على الامن، فامن الجامعة جزء من امن الدولة، ولا نريد لفوضوي عابث ان يعيش بيننا.

وبخصوص التحركات النيابية التي رافقت القضية ذكر الدكتور الحسن ان عددا من النواب راجعه، وطلبوا منه الاسترحام لهؤلاء الطلبة، ولم يخصصوا احدا بعينه، واجمعوا انه يجب ان يترفع ابناؤنا عن هذه الصغائر، ولكن علينا ايضا ان نتعامل بشيء من الرحمة التربوية معهم.

وبخصوص النتائج النهائية لهذه القضية ذكر الدكتور الحسن، ان الطلبة استانفوا القرار، وانه سيعقد مجلس للاستئناف برئاسته، وقال: سناخذ بعين الرحمة والرافة من يستحق ان يكون طالبا بحق، فنحن نخاف رب العالمين عند اتخاذ اي قرار، وانا انظر الى كل واحد منهم، كنظرتي الى ابني «زيد»، لا اظلمهم ولا اسمح لهم ان يظلموا احدا، ويعون الله لن يُضام احد.

«الميثاق» شكرت الاستاذ الدكتور رشدي الحسن، رئيس الجامعة بالوكالة وتطمئن الطلبة، بانه لن يظلم احد عند الدكتور الحسن، والذي عرفت عنه عدالته، وسماحته مع المذنبين.

حكومة بلا رموش ...

في جلسة الى مجموعة من الاصدقاء انتهى حديثنا فيها – كالعادة – الى استعراض احوال البلاد والعباد والى استمرارية تدهور الاوضاع بشكل لم يسبق ان عايشه الاردنيون منذ اقامة كياننا السياسي في جنوبنا السوري وحتى يومنا هذا.

بعد قليل تحول بعضنا الى التعليق على الاوضاع «بالتنكيت» والتهكم مما فسره اخرون باللامبالاة والاستهتار ... ولكن الامر استوقفني فرحت اتحدث باسلوب استفزازي متعمد لعلي ازداد قناعة، بان اولئك الذين اكتفوا بالاستماع وهؤلاء الذين كانوا «ينكتون» هم الاكثر احتقانا وان حرائق الغضب تشتعل في اعماقهم وانهم باتوا يرابطون على خط المواجهة.

احدهم وصف الحكومة بانها بليدة الاحساس بما يجري ويدور، فهي لا يرف لها جفن لمعاناة الشعب وجوعه وهنا رد عليه اخر فوصف الحكومة بان جفونها بلا رموش. واستمر من «تظاهروا» بالتهريج يمطروننا بنكات لاذعة اكدت انهم الاكثر نقمة والاكثر احتقانا وانهم قد فقدوا كل امل في اصلاح الحال وانقاذ البلاد في ظل الحكومات «المعهودة» وسياساتها اللامسؤولة التي تكاد تصل بالوطن الى مثواه الاخير وهو امر لن يسكت عنه الناس لانهم لا بد ان يبادروا لحماية انفسهم بحماية وطنهم اذ الوطن هو الحياة ذاتها ولانه لا حياة دون وطن فالعيش غير الحياة.

عند الجد، لا يعنينا ان تكون الحكومة برموش او بلا رموش، فنحن غير مغرمين بالتغزل في سواد عيونها. كل الذي يعنينا الا تنشب فينا انيابها سيما بعد ان طالت اظافرها واصبحت على «الوضة».

هذه الحكومة اوغلت استهتارا بعقول الناس وبوعيهم، فهي تسمع بمسيرات ايام عمان المسرحية دون خشية «التنسين»، وهي تسمع، أيضا، بالسيرات المختلطة لايام مكافحة السرطان والايدز والقصور الكلوي وغير هذا مما في اجندة سنتها الحكومية التي تتناقض دائما مع ما في اجندة سنتنا الشعبية.

صحافة الحكومة ما زالت تطلع علينا بالمنشيتات المريضة تزف لنا عبرها بشرى المزيد من الاقتراض لتتضاعف مديونيتنا وبالتالي لتصادر ارادتنا الوطنية وترهن لدى دوائر المال العالمية وعلى راسها صندوق النقد الدولي.

الحكومة تتشدق بالمناخ الديمقراطي الذي احتار دليلنا فيه وعجزنا عن استيعاب معانيه فوقعنا في مهالك التظاهر والاعتصام والتجمع ومهالك مجرد الاشارة للخطا رغم السكوت عن الخطايا .

حكومتنا ليست في وارد الناس فهي تعتقد ان الدنيا الاردنية «قمرة وربيع» ولذلك نجد حركة السير الجوي سالكة بتسارع وطمانينة من «عمان الحكومات» الى مختلف العواصم العريقة مساهمة في تشغيل خطوط شركة طيراننا الوطني ديناميكية سياسية نادرة حققت من الانجازات والنجاحات ما اوصل الشعب الفلسطيني الشقيق الى اقامة دولته المستقلة فانتهت مؤامرة الوطن البديل ولم يعد هناك توطين ولا حزمة امان اجتماعي علاوة على نجاح حكومتنا في اقفال ملف الخلافات العربية اذ اصبحنا قاب قوسين او ادنى من انعقاد القمة المنشودة للوقوف في وجه التعنت الصهيوني وللانتصار على عوامل الضعف القومي.

ان دورنا المحوري قد صار حديث الركبان ومن اجل انجاحه يصابر شعبنا ويصبر على كل صنوف الفاقة والحرمان وعلى مختلف الوان الاذى والهوان.

جديا ....

ما نود ان تدركه هذه الحكومة، واي حكومة قادمة، هو حقيقة ان شعبنا لم يعد في غالبيته معنيا بممارساتها السياسية الراهنة، فهو لا يجد فيها الا النجاح في جلب المزيد من المخاطر والمزيد من معاناة الناس وعذاباتهم.

امام هذا الواقع المؤلم بات الشعب مؤمنا بان الحل لا بد ان ياتي جذريا ينسف كل معوقات «الانقاذ الوطني» ويمهد الطريق لنهضة البلد مما يفرض على الحريصين على نظامنا وشعبنا وبلدنا، واجب البحث عن «قماشة» جيدة يخيطون منها حكومات المستقبل بحيث يتطابق كلام السرايا مع كلام القرايا لانه الكلام الاصح والانق والاصدق.

لم يعد في الوقت متسع تستنفذه في السكوت على الباحثين عن تضخيم الثروات واحتكار المناصب ونهب الشركات على حساب لقمة الناس ومستقبل الوطن.

واذا كان الكثيرون قد استمرأوا التهوين من احتقان الشعب فان – لوجه الله والوطن – التاكيد لهم بان ذلك «ضرب من الغباء السياسي» سيقودنا جميعا الى ما لا تحمد عقباه.

المطلوب حالا دون ابطاء، المبادرة الى تشكيل حكومة قادرة على معالجة الوضع الاقتصادي اعتمادا على الذات وبالتكامل مع الاشقاء خاصة دول الجوار العربي.

والمطلوب حالا دون ابطال ازالة كل اسباب الجفاء مع الدول العربية والتنسيق القومي من اجل الخروج الى مستوى القدرة على المواجهة والمجابهة.

والمطلوب قبل اي مطلوب سواه، الاقتناع بان الليكوديين لم يتراجعوا قط عن قرار اتخذوه منذ سنوات بان الاردن هو الوطن البديل لانه فلسطين الشرقية.

وفي الوقت الذي يطالب فيه المحتلون بالغاء الميثاق الوطني الفلسطيني لم تكلف «حكوماتنا» خاطرها بمطالبتهم بالغاء قرار اعتبار الاردن دولة فلسطينية....

يقول كوفي عنان بعد ان انهى جولته وغادر المنطقة «ان اوضاعها تنذر بالخطر وانها تعيش فوق بركان».

وفي مقدورنا القول نحن ايضا، بان بلدنا يعيش فوق هذا البركان وليس بعيدا عنه.

فهل من يستمع ... وهل من يهتم؟! ثم وهو المهم، هل من يعالج؟!

ملحم التل

الهامش

سمير حداد ... وداعاً

سمير حداد .. مصرفي لامع. ولكنه، قبل كل شيء، باحث جاد، دؤوب .. اختار الاصعب، فوهب عمره للنشاط العلمي المعجمي في مجال جديد، عربيا ، هو مجال المال والاعمال والمصارف : عرفت الباحث حداد، فارهقتني دقته العلمية واللغوية، وحرصه على المعنى والمبنى.. بينما كانت تشغله الاعمال الروتينية، الضرورية، مع ذلك ، من اجل تامين مستلزمات العيش، ولا تشاغله ! كان قدر الباحث الاردني، ان يقتنص وقت البحث من وقت العائلة ووقت الراحة ووقت القلب... حتى تجيء «الجلطة، نتيجة حتمية للضغط العالي...

حزين لرحيل سمير حداد .. ولكنني حزين اكثر على رحيل عشرات ومئات السنوات من اعمار باحثين اردنيين كباراً، تضيع في الهامشي .. لان البحث العلمي لا يطعم خبزا في بلدنا ..

في وداع سمير حداد، نسال جمعية البنوك : هل من يخرج مشاريع الراحل المعجمية الى النور .. فتكون لصديقنا اذن ، حياة جديدة؟

(ن. ح)

٥٧٪ نسبة المهندسين المقترعين في انتخاباتهم الاخيرة

تداولت الصحافة في الفترة الاخيرة مقولة عزوف المهندسين عن الاشتراك بالانتخابات الاخيرة ، حيث ذكرت ان عدد المقترعين بلغ ٤٩٠٠ من اصل ١٣٠٠٠ عضو سددوا اشتراكاتهم السنوية لصندوق النقابة ، فتصبح النسبة بناء على هذه الارقام ٣٧٪.

معلوماتنا في هذا الصدد تشير الى ان النسبة الحقيقية فعليا هي ٥٧٪ ، وهذا ما توصلنا اليه باتباع تسلسل المعلومات الاتية :

عدد المهندسين المحسوبين على النقابة اربعون الف مهندس يوجد في الاردن منهم :

عاملون في القطاع الخاص والعام،و في المقاولات والاستشارات وغيرها ..

١٨٨٢٠ مهندس موزعين كالتالي :

– قطاع المقاولات ٢٤٢٠ الضفة الغربية ٣٥٠٠

–المكاتب الهندسية ٤٦٠١

–قطاع عام ٦١٣٤

–قطاع خاص ٢٦٦٦

المجموع: ١٨٨٢٠

باقي المهندسين اما في الضفة الغربية او خارج الوطن «٣٥٠٠٠» مهندس من المهندسين الموجودين في الاردن فئة لا تعمل في قطاع الهندسة «ادارةوتجارة وغير ذلك «ويقدر عدد هؤلاء باكثر من الف مهندس

جزء من هؤلاء المسجلين موجود خارج الاردن في السعودية والخليج والضفة «يصعب تقدير عددهم الان» ويمكن افتراضه على انه الف مهندس.

عدد المهندسين المسددين يوم الانتخابات كان ١٣٦٠٠ مهندس. . من اصل ١٨٨٢٠ مهندس اي نسبة ٧٣٪ مع ملاحظة ان عددا كبيرا منهم اجل تسجيله الى ما بعد قبض الراتب في نفس الشهر لان عيد الفطر استهلك راتبهم السابق.

فيصبح عدد المهندسين المسجلين فعلا .. والقادرين على الانتخابات ١١٦٠٠ مهندس فقط.

شارك في الانتخابات منهم ٦٦٠٠ مهندس .

اي نسبة ٥٧٪ «رغم عدم تمكن عدد كبير من النشطاء من تسديد اشتراكاتهم بسبب العيد.. كما ذكرنا سابقا .

هذه الارقام لدحض فكرة وجود عزوف عن نقابة المهندسين وتؤكد فهم المهندس لدور نقابته وضرورة التزامه بها.

ألغام مندسة

تمكنت الاجهزة الامنية واجهز سلاح الهندسة الملكي من تفكيك الغام كانت موضوعة للتفجير في مصنع اردني اسرائيلي مشترك في المنطقة الحرة بالزرقاء، وتم اعتقال عددا من المشتبه بهم، واستطاع مهندسو الالغام تفكيكها قبيل الموعد المعد للتفجير..

... ويا دار ما دخلك شر ...

زمن التردي ام زمن الصعود اليهودي

عرض التلفزيون الاردني على قناته الاجنبية يوم الاربعاء ١٩٩٨/٣/٢٥ فيلما من افلام الرعب الخالية من المضامين سوى ذلك المضمون الذي يؤكد على انه لا يوجد من هو اكثر ذكاء من اليهود وهذا ما جاء عبر الحوارات التي اصر التلفزيون على ترجمتها بالحرف .. احدهم استغرب استغرابنا فقال : السنا في زمن الصعود اليهودي .

... لن يستمر .. ولا باقي الا وجه الله ...

استراحة المعارض

استطاع احد نواب «لا» ان يحصل على «نعمين» في ان واحد .. نعم من العروس التي وافقت ان تتزوج منه على ضده .. تحت شعار تحسين النسل ونعم اخرى على شهر العسل في باريس الذي زاد على اربعة اسابيع .

.. ولا ندري كم من الـ «نعم» سيكون بعد العسل ..!

تعميم على تعميم

وردنا من السيد المدير العام لدائرة المطبوعات والنشر الكتاب التالي مرفقا به كتاب النائب العام لدى محكمة امن الدولة لنشرهما لكم كما هما :

السيد رئيس تحرير جريدة الميثاق المحترم ،

تحية وبعد ..

ارفق لكم كتاب عطوفة النائب العام لدى محكمة امن الدولة رقم م ع/٢/١٢/٩٨ امن دولة ٤١٩ تاريخ ٢٦ اذار ١٩٩٨ . الذي يطلب فيه عدم نشر محاضر تحقيقات صحفية او تعليقات حول قضية السيد ليث شبيلات راجيا التقيد بمضمون ما ورد في الكتاب المشار اليه اعلاه والتوقف عن النشر حول قضية المهندس ليث شبيلات تنفيذا لاحكام القانون .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المدير العام لدائرة المطبوعات والنشر
بلال حسن التل

□□□

القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية
مديرية القضاء العسكري
نيابة امن الدولة
عطوفة مدير عام دائرة المطبوعات والنشر
تحية واحتراما

لاحقا لكتابنا رقم م . ع /٢/١٢/٩٨ امن دولة ٣٨٩ تاريخ ١٩ اذار ٩٨ وعطفا على ما نشر في الصحف المحلية من تعليقات بعدم دستورية الاجراء الوارد بكتابنا اعلاه واعود واؤكد على مضمون كتابنا السابق بمنع اية محاضرة تحقيقية ، او تحقيقات صحفية ، او تعليقات حول موضوع قضية المهندس ليث شبيلات، والتي لا تزال قيد التحقيق لدى نيابة امن الدولة .

واوضح بأن ما ذكر من اعتراضات حول هذا الموضوع لا يستند الى اساس قانوني ، ذلك ان النيابة العامة تملك ممارسة مثل هذا الاجراء استنادا للمبادئ العامة المنصوص عليها في قانون الاصول الجزائية ، رقم ٩ لسنة ١٩٦١ وحقها في التحرز والحفظ على اي شيء يمس سلامة التحقيق ودواعي امنه، وان مخالفة مضمون هذا الكتاب سيعرض مرتكبها للملاحقة القضائية سندا لاحكام المواد ١١ .١٢ .١٤ من قانون انتهاك حرمة المحاكم رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٢٢٤ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ وعليكم مباشرة اجراءات الملاحقة القضائية لكل من يخالف مضمون هذا الكتاب .

واقبلواالاحترام

النائب العام لدى محكمة امن الدولة
العميد الحقوقي مامون الخصاونة

هذا تحبيب لا ترغيب ولا ترهيب

علمت الميثاق ان احد اعضاء الحزب الوطني الدستوري المقرب للحكومة تعرض لضغوط هائلة من قبل بعض الجهات وصلت لحد تهديده عفوا «تحبيبه» بالفصل من وظيفته ان هو قدم استقالته من الحزب مع اعضاء اخرين احتجاجا على تصريحات امين عام الحزب الاستاذ عبد الهادي المجالي المتعلقة بالاحداث التي عاشها الاردن في شهر شباط الماضي.

الحمد لله فلسنا موظفين ولسنا حزبيين ايضا.

هيكلة

قامت احدى المؤسسات المالية الكبيرة باعادة هيكلة نفسها .. لحد هون والخبر عادي .. غير العادي يا سادة يا كرام ان الهيكلة شملت كل شيء.. وكل موظف .. باستثناء موظف واحد فقط لا غير .

الادارة الجديدة تتحجج بمواقف هذا الموظف السياسية المغلوطة .. ولكن حقيقة الامر انها اي الادارة الجديدة تستند بموقفها هذا تجاه الموظف على خلفية اقليمية بحته .

.. وين نروح ...

خطط لها موظف حكومي ونفذتها سيدة عربية

الكشف عن عملية احتيال بحق ثلاث شركات للتأمين على الحياة

استطاعت الاجهزة المختصة الكشف عن عملية نصب كبرى تعرضت لها ثلاث شركات تامين على الحياة خلال الشهر الماضي.

المعلومات التي وصلت لـ«الميثاق» افادت ان احدى السيدات قد تقدمت وعبر احد مندوبي شركات التامين بطلب للحصول على بوليصة تامين على الحياة بقيمة (٥٠) الف دينار، ثم عادت بعد اسبوع من تقديم هذا الطلب وطالبت برفع سقف التامين الى (٧٥) الف دينار ومع صدور بوليصة التامين كانت تطلب رفع السقف الى (١٠٠) الف دينار.

شركة التامين التي ارسلت السيدة للفحص الطبي وافقت على طلبها بعد دفع الفوارق المالية الا انها لم تكن تدرك بانها تقع في عملية احتيال تنفذ من قبل عدد من الاشخاص.

بعد مضي اسبوعين على زيادة سقف التامين وصدور البوليصة تلقت شركة التامين اتصالا من احد المحامين طالب فيه بدفع قيمة التامين للمستفيد الوحيد، لشقيق السيدة، والذي يحتل موقع متقدم في احدى الوزارات كون السيدة قد توفيت قبل يوم واحد على ذلك الاتصال.

شركة التامين قررت اتخاذ اجراءات عقابية بحق المندوب الذي قام بتعبئة طلبات السيدة مما دفعه باللجوء لاحد مكاتب المحاماة والذي اجرى عملية استقصاء وحصل منها على معلومات تفيد بان السيدة التي صدرت بوليصة التامين باسمها متوفاة منذ امد بعيد وعلى ضوء هذه المعلومات طلب المكتب من مندوب التامين التاكد ذاتيا من مدى دقة المعلومات التي حصل عليها وكذلك مراجعة شركات التامين الاخرى للتاكد من قيام هذه السيدة بالتامين لدى شركات اخرى.

على ضوء هذه النصيحة قام المندوب وبمساعدة الشركة التي يعمل بها باجراء عملية بحث عن المعلومات ليكتشف بان السيدة التي اجريت لها عملية التامين متوفاة قبل ما يزيد عن عشر سنوات وانه قد تم التامين بذات اسم السيدة في شركتين اخريين في ذات الوقت.

بعد ذلك اكتشف ان رزمة من عمليات التزوير قد طالت الاوراق الرسمية الاردنية منها هوية الاحوال المدنية وشهادة الوفاة وان السيدة التي قامت بمراجعة شركات التامين هي سيدة من احدى الدول العربية قد تم استقدامها لهذه العملية خصيصا.

هل يعود احمد الجلبي للاردن؟!

□ الزعبي: الجلبي بريء ، وعودته ستكشف الحقائق

□ الطراونة: الجلبي فار من وجه العدالة

□ النجداوي: الجلبي مجرد لص

«احمد الجلبي فار من وجه العدالة» ... هكذا وصف الوزير السابق وعضو لجنة تصفية بنك البتراء (الاردني) محمد فارس الطراونة، الوضع القانوني الخاص باحمد الجلبي، رئيس المؤتمر الوطني المعارض، بالنسبة للقضاء الاردني الذي، كما اضاف الطراونة «اصدر احكاما تجرم الجلبي، جزائيا وحقوقيا، بالمسؤولية عن الفساد الاداري والمالي في بنك البتراء، مما ادى الى انهيار البنك عام ١٩٨٨، وتكليف الخزينة الاردنية، ما قيمته اكثر من نصف مليار دولار اميركي».

وكان جلالة الملك، الذي يزور الولايات المتحدة الاميركية حاليا، قد استقبل الجلبي وابلغه، حسب مصادر صحافية بانه «لا يمانع في عودته الى الاردن».

وبينما رفض النائب العام فؤاد سويدان، الادلاء بأي تصريح حول الاجراء القانوني الذي سيتبع ازاء المعارض العراقي المتمتع بالجنسية الاردنية، احمد الجلبي، قال مصدر قضائي، رفض ذكر اسمه، ان الجلبي مواطن اردني صدرت بحقه، غيابيا، احكاما قضائية».

واضاف «ان القانون يُلزم الضابطة العدلية في المراكز الحدودية الاردنية، القاء القبض عليه فور وصوله للاراضي الاردنية. وعندها، يستطيع استئناف الاحكام الصادرة بحقه، بما في ذلك المطالبة باعادة محاكمته كونه حوكم غيابيا».

وقالت المحامية اسمى خضر ان الجلبي «يستطيع ان يستفيد من عفو خاص يصدره جلالة الملك او من قانون جديد للعفو العام». لكنها اضافت «ان العفو، الخاص او العام، يسقط الاحكام الجزائية فقط، ولا يعفي المحكوم من التزاماته الحقوقية التي قررها القضاء عليه، تجاه الافراد او المؤسسات».

وكان الجلبي «امبراطورا ماليا» في الاردن في عقد الثمانينات، واقام من خلال موقعه كرئيس لمجلس ادارة بنك البتراء، شبكة من الاستثمارات المالية والصناعية والعقارية والتجارية، قبل ان ينهار البنك، ويتاح له مغادرة البلاد، بصورة غير مشروعة عام ١٩٨٨.

واثارت الاخبار عن امكانية عودة المعارض العراقي المتمتع بالدعم الاميركي، احمد الجلبي، الى الاردن، موجة من التعليقات الساخطة في اوساط المعارضة الاردنية، وقال الناطق باسم حزب البعث العربي الاشتراكي (جناح العراق) احمد النجداوي، ان «الجلبي مجرد لص». واضاف «ان هناك عقبات قانونية جدية تحول دون عودته لممارسة اي نشاط سياسي في الاردن، باستثناء المثول امام المحاكم»

وقال النجداوي «اشك في ان تسمح الحكومة الاردنية بعودته، فهذا يقتضي ليس العفو عنه فقط، ولكن لفلفة قصة بنك البتراء ايضا». واشار النجداوي الى «ارتباطات الجلبي بوكالة المخابرات المركزية الاميركية»، والى «نشاطاته المعادية للامة العربية والعراق»، وقال «اذا عاد الجلبي الى غير قفص الاتهام، فسيكون في ذلك تجاوز على القانون والحق وارادة الشعب الاردني».

وقال المحامي عمر ابوالراغب ان الجلبي لا يحق له العودة الى الاردن سوى لتنفيذ الاحكام القضائية الصادرة بحقه ومحاكمته على التهم التي لم يحاكم عليها واهمها تعريضه الامن الاقتصادي الاردني للخطر.

واضاف انه لا فائدة يجنيها الاردن من العفو عن الجلبي الذي حمل البنك المركزي وخزينة الدولة ملايين الدنانير اثر النكسة التي تسبب بها لبنك البتراء وعلى النقيض من ذلك فالعفو عن الجلبي الذي ارتبط بعملاء جهاز الموساد الصهيوني وجهاز الـC.I.A الاميركي يلحق الضرر بالاردن من خلال تأثير هذا العفو على العلاقات الاردنية مع الاشقاء العرب والذي لا يجوز ان يسمح بممارسة اي شكل من اشكال النشاط السياسي المعادي لهم من على الارض الاردنية.

النائب فواز الزعبي من جهته قال: اتمنى عودة الجلبي الى الاردن لان المعلومات المتوفرة لدي تشير الى انه بريء من التهم المنسوبة اليه فعودته تمكننا من الكشف عن جميع الحقائق التي ما زالت غائبة واشار الزعبي الى ان اصدقاء الجلبي يؤكدون استعداده للعودة للاردن في حال رفعت عنه العقوبة الجزائية وسمح له بعقد مؤتمر صحفي لكشف الحقائق.

واضاف الزعبي قائلا: هذه العودة التي نرتقب حدوثها مهمة على الصعيد الوطني لاننا من خلال وجود الجلبي في الاردن نستطيع ان نسمي الاشياء باسمائها وان كنت ارفض ان يمارس الجلبي او غيره النشاط السياسي المعادي للاشقاء العرب.

ولقد حاولنا في «الميثاق» الاتصال مع المعارضة العراقية للوقوف على رأيها بعودة الجلبي للاردن واذا ما كانت هذه العودة تمثل انطلاقة جديدة للمعارضة العراقية من الاردن ولكننا لم نتمكن من الوصول لجواب.

□ ابوالراغب: لا فائدة يجنيها الاردن من عودته

□ خضر: العفو عنه لا يعفيه من الالتزامات الحقوقية

استمرار التحرك الشعبي في مدينة معان

في تطور مهم على صعيد التحرك الشعبي في مدينة معان نظمت الفعاليات والهيئات الشعبية وبالتعاون مع وجهاء العشائر وقادة المجتمع المحلي في المدينة حملة تبرعات مالية لحساب المعتقلين من ابناء المدينة وذويهم.

وجاءت هذه الخطوة في اطار اللقاءات والاجتماعات اليومية التي تعقدها تلك الجهات بالاضافة للمواطنين في الدواوين العشائرية تمهيدا لعقد المؤتمر الشعبي العام الذي يصر ابناء المدينة على عقده قبل حلول عيد الاضحى المبارك او اثناءه على ابعد تقدير في حالة عدم استجابة الحكومة لمطالب المدينة الثمانية والتي تشمل وجوب تشكيل لجنة تحقيق محايدة من القضاء المدني ولجنة الحريات العامة في مجلس النواب ونواب المدينة واشهار الحقائق التي تتوصل اليها اللجنة حول الاحداث التي عاشتها المدينة وتسمية المتسبب في قتل الشاب محمد عبدالله الكاتب، والقاتل شخصيا، وتقديم المسؤولين عمّا حدث ومصدر الاوامر باتخاذ اجراءات العقاب الجماعي بحق المدينة للمحاكمة واغلاق ملف المعتقلين ووقف حملات الاعتقال في صفوف ابناء المدينة والتعويض للمتضررين من الاجراءات المتخذة واعادة الاسلحة والمقتنيات لاصحابها واحداث نقلة نوعية في المجال التنموي في المدينة اضافة لتقديم الضمانات الاكيدة بعدم تعدي الحكومة على الدستور والقوانين التي تكفل الحريات العامة وتعزز النهج الديمقراطي.

ولقد بدأت الاجتماعات في ديوان عشيرة القرامسة التي ينتمي اليها الشهيد الكاتب ومن ثم ديوان «البزايعة» وديوان «الهلالات» وديوان «ال مرعي» وديوان «القناطسة» وشارك في هذه الاجتماعات مئات المواطنين.

فتاة احلامي

لم يمر انسان على وجه هذه الارض، بما مررت به من كوارث عاطفية ، حتى لقد بت استعيذ بالله قبل التعرف على اية فتاة، مهما كان الغرض، خوفا من الوقوع في حبها لابسط الاسباب.

والغريب في امري انني لا اذكر يوما في حياتي لم اكن فيه عاشقا لفتاة، سرعان ما تتحول للعنة حقيقية، تقع على فؤادي بعد ثلاثة اشهر على الاكثر، لاخرج من قصة حب مجوسية ، وادخل على الفور في قصة حب اكثر كفرا .

ولما اصبحت اخاف على قلبي المسكين من اية مقامرة ، تزيد من حرقته وتضيف الى ذاكرتي مرارة اشد، ولانني ادركت اخيرا اني لا يمكن ان انتقل الى مرحلة الزواج ، انطلاقا من اية علاقة عاطفية مهما تأججت، ونزولا مني عند قول الشاعر العربي القديم:

طير اخضر طير مبرقع يا بتجوز يا بفقع
بالليل يا عيني بالليل

لكل ذلك ، فقد قررت ، اخيرا، ان اتزوج على الطريقة التقليدية ، وبدون اي سابق معرفة من صاحبة الحظ السعيد، ووفقا للمواصفات والمقاييس التي احلم بها منذ طفولتي ، خصوصا واني امتلك من الميزات ما يجعلني فارس احلام اية فتاة ، من اي طبقة كانت: فانا ، ابلغ من العمر خمسة وعشرين عاما، واحمل شهادة البكالوريوس في اللغة العربية . كما وانني مفصول من برنامج الماجستير في جامعة مؤته ، لاسباب لا يعلمها الا الله .

واعمل مديرا لتحرير صحيفة الميثاق ، في الفترة الواقعة بين التوقيف والتوقيف. وحاصل على شهادة عدم المسؤولية عن جرم اطالة اللسان من محكمة امن الدولة، وما زلت طليقا، منذ عامين ، وبعدّة كفالات عدلية ومالية، ولديّ العديد من القضايا في المحاكم ، من وزن : تخريب علاقات الاردن بدول الجوار، واحمل رتبة «متهم».

وبالاضافة الى كل هذه الميزات ، فانا ضيف دائم، وبشكل منتظم للعديد من الدوائر الوطنية ، واحتفظ بعلاقات متميزة مع الدفاع المدني، بحيث انه الجهة الوحيدة التي لم تعتقلني حتى الان .

وامام هذه الميزات التي ولاشك ، تحلم بها كل فتاة ، تبحث عن الحياة الهادئة المستقرة ، المرفهة ، فانا احلم بالارتباط من فتاة على اعلى قدر ممكن من الجمال والاناقة ، تكفي لان اغض البصر في الشارع ، وبكل ثقة، بحيث لا اتعرض للدهس او السقوط في احد المناهل.

واريدها صاحبة موقف جذري معاد للتطبيع مع العدو الصهيوني ، وتدرك مقدار الخطر الذي يتعرض له الكيان والانسان الاردني، وما يستهدفه من مؤامرات تكفي لتحويل الاردنيين الى شحادين، ورميهم الى الشارع. وذلك ، من خلال الخصخصة والتي هي ابرز الادوات الاقتصادية لتفكيك الاردن ودمجه بالكيان الصهيوني، ووالفاته الذي يعد من ابرز الادوات لتعزيز الارتباط بين السوق الاردني والسوق الاسرائيلية في ابعاده المختلفة،ومن ضمنها البعد السياسي.

وعليها ان تدرك ان الدعوة للمهننة، انما تعني عزل النقابات المهنية، التي هي الحزب الموضوعي للطبقة الوسطى ، وبالتالي ، فان الدعوة الى المهننة هي دعوة لاضعاف الطبقة الوسطى ، واخراجها من الحقل السياسي.

كما اشترط في هذه الفتاة، ان تكون على وعي تام، بازمة المياه التي يمر بها الاردن، وان تعلم بان سحب المياه الجوفية من مصادرها في سواقة والديسة سيحول الاردن الى مكرهة صحية، ويستنزف مياهه ، على طريقة ما حصل في وادي الهيدان، الذي تحولت جناته الى خرائب. وباختصار، فان عليها ان تؤمن بالاردن، وبشعب الاردن، وبحق الاردنيين في السيادة على وطنهم، والحفاظ على هويتهم ووجودهم ، وسيادتهم الوطنية وحرياتهم وخبزهم وكرامتهم .

هذه هي الصفات التي ارغب بتوافرها في شريكة حياتي، هذه الحياة، المستقرة المترفة، فعلى من ترى في نفسها الفتاة المناسبة، ان تبادر ، وعلى الفور ، للاتصال بادارة السجون، لتحديد مكان اقامتي.

ايها الاعزاء ، هل تعتقدون انني سأتزوج يوما ما ، ام سافقع.

عبدالله ابو رمان

"الميثاق" تفتح ملف الحريات العامة في الاردن

□ الازايدة : لجنة الحريات افرجت عن خمسة عشر معتقلا على خلفية كتابات صحفية ودروس في المساجد وانتخابات طلابية

□ الدحلة : الاحكام العرفية مرفوعة اسماً، وتطبق عمليا نطالب بعفو عام عن السجناء السياسيين فقط

□ شموط : مضى على اعتقال البعض اربع سنوات .. ولم يحاكموا

تحقيق:
نهاد الزعبي

هل الديمقراطية في الاردن بخطر، ام ان مسالة الديمقراطية، حُسِمت ، تماما، اثر احداث الخبز عام ١٩٩٦ ، وما اعقبها من ممارسات تمثل تراجعا حقيقيا عن النهج الديمقراطي، كما ترى المعارضة؟

ولماذا هذا القدر الكبير من التشاؤم ، لدى فئات كثيرة من العاملين في مجال الحريات والنقابات وحقوق الانسان؟ والسؤال الذي يطرح نفسه باستمرار، اما من طريق الى المصالحة الوطنية ، والحوار، في اتجاه تفعيل الديمقراطية ، والخروج بها من هذا المازق؟

الميثاق، التقت عددا من العاملين في مجال الحريات العامة ، وحقوق الانسان، واستعرضت اراءهم فيما يتعلق بواقع الحريات العامة في الاردن، ننشرها لكم، مع حذف ما يتعلق منها بالحديث عن المهندس ليث شبيلات ، نزولا عند اوامر دائرة المطبوعات والنشر، والتي اشرنا اليها، تفصيلا، في مكان اخر من هذا العدد ..

عندما تصبح الحريات ازمة؟

لم يكن روسو مخطئا، البتة، عندما قال مرة ان حساسية الحكومات من الحريات العامة، هي المؤشر الحاسم على شكل عمق الازمة وافاقها.

فليس ثمة ما يقلق حكومة مستقرة، لكل هذا الخوف لولا ما تخشاه من الاستحقاقات الاقليمية الكبرى في هذه المنطقة .

وليس ثمة ما يقال حول ذلك في بلادنا ، افضل من الوقائع الحية التي تترجم نفسها بسلسلة لا تنتهي من التجاوزات ، التي لم يعتدها الناس في الظروف الصعبة.

وليس جديدا او سرا، احالة الازمة التي تعيشها الحريات العامة هنا، الى بعدين واضحين :

البعد العام، الذي يرافق «ازدهار» دولة المافيا العالمية التي تقدم نفسها، في اربع جهات الارض «كنموذج» للراسمالية الجديدة الفنية عن هوامش ديمقراطية كثيرة .

البعد الخاص ، الذي يرافق المشروع الاسرائيلي لتفكيك الدولة الاردنية بادوات مختلفة، بينها تكسير الوعي الجمعي، حيثما وجد بهذا الشكل الديمقراطي او ذاك من الديمقراطيات الثلاث العجيبة :

- الديمقراطية الادارية التي تسعى الى تصفية الدولة باسم التطوير الاداري

- الديمقراطية السياسية ولعبة الصوت الواحد التي تحول الاردن والجماعات الى كيانات هلامية تفتقد الى الحد الادنى من التضامن الجماعي في وجه الجوع والقمع .

- الديمقراطية الاقتصادية ممثلة بالخصخصة وما تعنيه من تصفية برجوازية الدولة لصالح برجوازية السوق وبين هذه الاقدام الثلاث تدور الماكينة اليومية ضد الحريات العامة، وتعد على الناس انفاسهم...

هيئة التحرير

هاني الدحلة - الامين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان قال الحرية هي السبيل الوحيد لتحقيق الحياة الامنة والعيش الكريم وهي الوسيلة التي يستطيع بها الانسان ضمان حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية لذلك فان ضمان حرية المواطن هي اول واجبات الدولة في كل زمان ومكان وقد حرصت الدول التي تحترم شعوبها على ضمان وجود دساتير وقوانين تنسجم مع الحرية والديمقراطية وتحافظ على حقوق الانسان .

محكمة دستورية

واضاف الدحلة: لقد حرصت هذه الدول على ضمان وجود جهاز قضائي حر ومستقل وكفوء يتمكن من انصاف المواطنين ونشر العدل وكذلك انشاء محاكم دستورية لتستطيع الغاء القوانين الجائرة التي تصدر عن السلطة التنفيذية .

وبالطبع هذا الوضع غير قائم في الاردن حيث لا توجد محكمة دستورية وعُدِّل الدستور عدة مرات لغايات تضييق الحرية والتضيق على السلطة التشريعية والقضائية وزيادة نفوذ السلطة التنفيذية على حسابهما مما ادى الى تغول السلطة التنفيذي ابشع الصور

وهذا وضع يؤدي لوجود فسحة ضئيلة من الحرية وقيام وضع شبيه بالاحكام العرفية والمرفوعة اسما ولكنها في الواقع لا تزال سارية المفعول وتطبق بابشع الصور وما نلمسه من التدخل في اجتماعات وانتخابات الجمعيات الاهلية والطلابية والنقابات العمالية دليل واضح على ما ذكرت .

الكرك، معان ...

سلسلة تجاوزات

وقال الدحلة ان احداث الكرك واحداث معان تندرج تحت نفس السياق من التجاوز على الدستور والذي لا تحسب له السلطة التنفيذية حسابا فالدستور مثلا يمنع فرض حظر التجول، بينما السلطة التنفيذية فرض منع التجول على معان، القانون يمنع تفتيش المواطنين وبيوتهم ، السلطات فتشت بيوت المواطنين بدون امر من القضاء وهذا مخالف للقانون وهذه التصرفات تعتبر جرائم يحاسب عليها القانون لو ان القانون والدستور معمول به في الاردن .

١٢٠ شكوى

واضاف السيد الدحلة لقد وصل للمنظمة العربية لحقوق الانسان في سنة ٩٧ حوالي ١٢٠ شكوى ارسلنا بها كتبا رسمية لرئيس الوزراء ووزير الداخلية لكي يبحثوا فيها هذه الشكاوى التي تتعلق بالاعتقال والضرب والتعذيب ومصادرة جوازات السفر، وعدم منح جوازات سفر ، والمنع من السفر والعمل، ومنع مواطنين اردنيين من الدخول للاردن واعتقال طلبته ، ومنع اجتماعات ، وحل جمعيات هذه كلها شكاوى مسجلة خطيا ومرسل بها كتب للوزراء ورئيس الوزراء.

١٢ جواباً فقط

واضاف الدحلة لم يردنا على ١٢٠ كتابا سوى ١٢ رسالة جوابية، اي ما نسبته ١٠٪ من الكتب المرسلة مشيرا الى ان الرسائل الجوابية لم تتضمن اجراءات فعلية انما القول بان الشخص المذكور افرج عنه اوان قضيته لا زالت قيد التحقيق.

ضرورة التعديل

وقال الدحلة ان هناك ضرورة لتعديل بعض احكام الدستور وبعض القوانين المعمول بها لضمان استقلال القضاء اكثر لان السلطة التنفيذية في الاربع سنين الاخيرة تدخلت في معظم شؤون القضاء حتى فرغته من معظم الكفاءات حتى اصبح في وضع لا يستطيع ممارسة مهامه بالكفاءة والشكل المطلوب والاستقلال اللازم مما يستلزم اعادة النظر في الامر وتدعيم استقلال القضاء ليتمكن من القيام بالدور الملقى على عاتقه .

قصة العفو العام

واكد الدحلة على ضرورة صدور العفو العام عن السجناء السياسيين وسجناء الراي فقط مضيفا بان تجاربنا مع اصدار عفو عام يشمل جرائم القتل والسرقة والاغتصاب النصب والجرائم التي على هذه الشاكلة اثبتت ان معظمهم يعود للسجون خلال سنة او ستة اشهر من خروجهم مما يعني وقوع جرائم واضطرابات جديدة مشيرا الى انه في اخر عفو عام صدر لم يفرج عن سجناء سياسيين او سجناء الراي.

٨٠٪ عادوا

مصادر في الامن العام قالت بانه تم الافراج في العفو العام سنة ٩٢ عن ثلاثة الاف سجين، الفان منهم كانوا مسجونين على خلفية جرائم نصب واحتيال وحوالي خمسمائة في جرائم شيكات والباقي موزع على جرائم اخرى وبان ٨٠٪ من هؤلاء عادوا الى السجن خلال فترة قياسية تتراوح من ستة شهور الى سنة .

الازايدة: ملفنا زاخر

رئيس لجنة الحريات في مجلس النواب النائب محمد الازايدة تحدث عن عمل اللجنة واهتمامها بكل ما يتعلق بالحفاظ على حقوق المواطنين الضائعة او المسلوبة او المعتدى عليها من قبل اية جهة، وقال: ان اللجنة من انشط اللجان في المجلس واكد ان اللجنة عالجت خلال الاربعة شهور المنصرمة عشرات القضايا حيث يزخر ملف اللجنة بقضايا الحريات .

وكان تركيز اللجنة على قضايا المعتقلين السياسيين ومعتقلي الراي واستطاعت اللجنة ان تحل بعضا من هذه القضايا فهناك حوالي خمسة عشر معتقلا خرجوا من معتقلاتهم بجهود اللجنة بعضهم كان معتقلا بسبب كتابات صحفية والبعض على خلفية اعطاء دروس في المساجد قيل انها تطرقت لامور سياسية ، والبعض الاخر على خلفية انتخابات طلابية في الجامعات ، مضيفا ان بعض المعتقلين الذين خرجوا كان اعتقالهم بعد عودتهم من السفر ، او سبب القاء محاضرات عامة ، وقضايا مختلفة .

تصعيد

وقال الازايدة: اننا استطعنا ان نفّعل عمل اللجنة وان نستوعب عددا كبيرا من شكاوى المواطنين لدى القطاع الخاص في الشركات ... الخ كما وتبنت اللجنة قضية كلية الاميرة عالية حيث ان الموظفين لم يلحقوا بكادر جامعة البلقاء التطبيقية وحلت المشكلة ، اما الطلبة المفصولون على خلفية الاضطرابات التي حدثت في جامعة البلقاء فقد استطعنا تأمين اطلاق سراح الطلبة الموقوفين وارجاع ثمانية طلاب مفصولين للجامعة وبقي اثنان سيعودان للدراسة مع بداية الفصل القادم .

معان

اما ازمة العراق الاخيرة فقد اخذت من جهد اللجنة الكثير وقامت اللجنة بمراجعة الحكومة حول ما حدث في مسيرة المسجد الحسيني وناقشت في جلسة مغلقة قضية معان ، وبينا وجهة نظرنا بان الحكومة لم تحسن ادارة الازمة في قضية معان واحتكرت الحقيقة وهمشت دور مجلس النواب ولم تستشر لجنة الحريات العامة وهذا ما ابدته غالبية النواب خاصة نواب معان .

واضاف : ان اللجنة حاولت زيارة معان ولكن عندما علم اهالي معان بالزيارة كانت الخشية من حدوث انتفاضات جديدة لذلك كان هناك توصيات بان تؤجل اللجنة زيارتها وهذا ما حدث .

قتل المواطنين

تحدث الازايدة عن قضية استسهال قتل المواطنين في المسيرات والاعتصامات وهي ظاهرة راجت في الفترة الاخيرة وتحدث عن امكانية محاسبة المسؤولين عن ذلك فقال ان مجلس النواب طالب بتشكيل لجنة تحقيق خاصة في احداث معان وفي مقتل الشهيد حسن عبد الله الكاتب حيث انه ولغاية الان لم تشكل هذه اللجنة وتمت مراجعة رئيس الحكومة والضغوطات كثيرة والمراجعات حثيثة حول هذه القضية لكن استجابة السلطة التنفيذية في هذا المجال معدومة ، نواب معان هددوا بالاستقالة وطالبوا بدراسة وضع معان، والاسباب التي ادت الى انفجار الازمة واذا لم يتم ذلك سيعقد مؤتمر صحفي تحضره الفعاليات الشعبية ولجنة الحريات، مضيفا ان الحكومة تضع في اذانها قطنا ولا تستجيب لا للنواب ولا للجنة الحريات العامة قائلا بان هذا هو الجواب الصحيح. مشيرا الى ان الحكومة تماطل سواء في محاكمة المسؤولين عن احداث معان او تقديم اعتذار رسمي

اللجنة التي لا زالت تتلقى العديد من الشكاوي من مواطنين ومعتقلين لدى الاجهزة الامنية المختلفة طلبت حسب الاعراف البرلمانية الاجتماع بوزير الداخلية وتم ذلك حين استمر الاجتماع مدة ساعة ونصف استمع خلالها الوزير لملاحظات اللجنة حول قضايا الحريات بالذات ما يتعلق بمنع المسيرات وكيفية التعامل معها ، وخصوصا في احداث معان ، والاعتقالات . وكيف ان الحكومة عالجتها بطريقة متفردة ومتسرعة لم تستمع لراي اللجنة ولم تغلب الراي والحكمة مما ادى الى إثارة الشعب .

لو كنت وزيرا

قال الازايدة لقد سألني وزير الداخلية فيما لو كنت وزيرا للداخلية فهل سأسمح بالمظاهرات؟ فقلت له نعم وسيجوب الناس الشوارع من الصباح الى المساء ويعودون لمنازلهم دون ان يكسر لوح زجاج واحد .

وتابع الازايدة ان وزير الداخلية في معرض رده على تساؤلات لجنة الحريات حول قضايا الاعتقالات الامنية قال ان المخابرات العامة مرتبطة برئيس الوزراء اما وزير الداخلية فيرتبط به الامن العام والدفاع المدني.

العفو العام

واضاف الازايدة: ان لجنة الحريات تقدمت بطلب مشروع عفو عام عن السجناء السياسيين وبشكل رسمي لرئيس الوزراء خاصة بعد قيام اللجنة بزيارة سجن السلط حيث يتواجد اربعون سجينا سياسيا سجنوا على خلفيات دينية ومنهم جماعة بيعة الامام ، وحزب التحرير وقضية وادي الموجب حادثة «الاعتداء على الدبلوماسي الفرنسي» . وعيد الجهالين المتهم بقضية تفجير سينما الزرقاء وقد فقد ساقية واشخاص اعتقلوا بتهمة حيازة مفرقعات ومواد متفجرة حيث اشتكى السجناء لاعضاء لجنة الحريات كما يقول الازايدة من سوء المعاملة وضيق الغرف والرطوبة الزائدة .

شموط

السيد منصور شموط امين سر لجنة الحريات في مجمع النقابات المهنية قال الحريات في الاردن تشهد مزيدا من التضييق ومزيدا من القمع فاللجنة تتلقى العديد من الشكاوى المتعلقة بالمهنين وتحول الباقي للّجان الاخرى المعنية مثل لجنة الحريات في مجلس النواب والمنظمة العربية لحقوق الانسان .

وتحدث السيد شموط عن الاعاقات التي تلاقيها اللجنة في عملها وعدم تعاون الجهات المسؤولة قائلا بان محاولات اللجنة لترتيب زيارات للمعتقلين في السجون سواء اكانوا موقوفين او محكومين ، لم تنجح في مساعيها الا مانذر وبعد جهد جهيد.

الآن هنا

اهالي المعتقلين السياسيين في سجن السلط

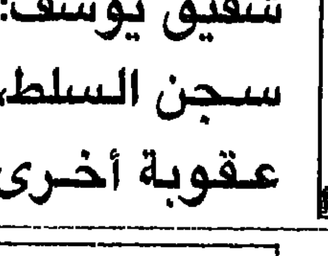
العفو العام ... او الاضراب عن الطعام

كتب:
عبدالله ابورمان

ما زالت قضية السجناء السياسيين في سجن السلط، تاخذ حيزا كبيرا من الجهود والتفاعل، رغم الاجواء العامة غير المطمئنة، بانفراج ازمتهم، والعفو عنهم. ففي الوقت الذي ينتظر فيه جميع الاهالي، ان تقوم الحكومة بتنفيذ الارادة الملكية، التي تضمنت امرا باجراء العفو، في اعقاب الافراج عن المهندس ليث شبيلات، في اواخر عهد حكومة الكباريتي، في هذا الوقت، ومع هذه الاجواء من التفاؤل بالافراج عن المعتقلين، جاءت التطورات الاخيرة، مع ازمة العراق، وانعكاساتها الداخلية، والتي تجلت باحداث معان، واعادة اعتقال المهندس شبيلات، بحيث اضطر اهالي السجناء السياسيين، الى اعادة التاكيد على حق ابنائهم، بان تنفذ الحكومة العفو الملكي بالافراج عنهم، وأن لا تؤثر الازمة الاخيرة على مصيرهم. «الميثاق» التقت عددا من اهالي السجناء السياسيين، الذين تحدثوا عن معاناة ابنائهم، ومعاناتهم امام ما يرونه من احداث وتطورات، لا يملكون امامها شيئا، الا الامتناع عن الطعام، احتجاجا على هذه الظروف.

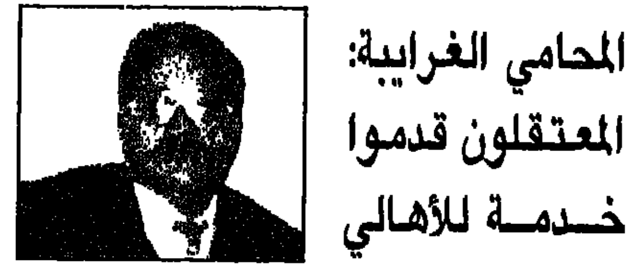


والد عكرمة الغرايبة:
اذا لم تنفذ الحكومة الارادة الملكية بالعفو.. فسوف نضرب عن الطعام



شقيق يوسف: سجن السلط، عقوبة أخرى







المحامي الغرايبة: المعتقلون قدموا خدمة للأهالي

وبداية تحدث لـ«الميثاق» السيد محمود الغرايبة والد المهندس عكرمة مستذكرا قصة عكرمة، منذ بدأت فقال: بدأت القصة منذ شباط ١٩٩٦، وكان يصادف شهر رمضان المبارك، حيث جاءت الى بيتنا سيارتان، تقلان عددا من رجال الامن، وابرزوا امرأ من المدعي العام بتفتيش المنزل، وسالوا عن الغرفة التي يقيم بها عكرمة، ودخلوا الى غرفته وصادروا كتبه واوراقه الخاصة، ولم يبلغونا عن اية تهمة له، فاعتقدنا انه اعتقال عادي، خصوصا وان عكرمة اعتاد على طلبهم له بالمراجعة.

وفي اليوم التالي، علمنا من بعض الاقارب، انه تم القبض على عكرمة، وهو يحمل بعض الالغام، وبرفقته صديقاه يوسف الربابعة وعلي الفقير. وبعد عدة اتصالات عن طريق النواب، علمنا انهم محجوزون في سجن المخابرات العامة، وبعد اكثر من شهر على اعتقالهم، تمكنا من زيارته في المخابرات، وبحضورهم، واطمأنينا على صحته وسلامته، وبعد ما يقارب الشهرين تم تحويل القضية الى مدعي عام محكمة امن الدولة، ونقل عكرمة واصدقاؤه الى سجن الجويدة، وهناك، صرنا نتمكن من زيارته حسب المواعيد المخصصة.

وبعد عام من بداية القضية، اصدرت محكمة امن الدولة حكمها بالاعدام على ابنائنا، المخفض الى المؤبد، بعد ان جرمتهم بتهمة حيازة مواد مفرقعة لاستخدامها في قصد غير مشروع، رغم اننا لم نكن نتوقع مثل هذا الحكم، لانهم لم يستخدموا هذه المفرقعات لاية غاية على الاطلاق، ولم ينتج عن حيازتهم لها اي ضرر مادي،و لاننا نعرف ابناءنا جيدا، وندرك ان العمل الذي قاموا به، كان في النهاية لحماية الوطن في حالة اي اجتياح اسرائيلي للاردن، وليس لغايات الارهاب الداخلي، او للاضرار بامن الدولة، فابناؤنا من المثقفين والمدركين لحقيقة الاطماع الاسرائيلية في الاردن.

اما على صعيد الوعود فقد تلقينا عدة وعود كان ابرزها وعد رئيس الحكومة السابق عبدالكريم الكباريتي والذي بث على التلفزيون بانه يتكفل بايصال قناعاته حول القضية الى جلالة الملك، باتجاه استصدار عفو ملكي خاص او عام.

وبعد ذلك، وفي اعقاب الافراج عن ليث شبيلات، صدرت ارادة ملكية بالعفو وتجاوزت الحكومة تطبيقه، وكان نص الارادة الملكية واضحا بحيث يشمل ابناءنا. وبعد ذلك، توقعنا ان يصدر عفو عام، في اعقاب الافراج عن منفذي عملية محاولة اغتيال خالد مشعل، ومن ثم جاءت جهود الحكومة للافراج عن المعتقلين الاردنيين في السجون الاسرائيلية كرد فعل على اختراق الموساد للسيادة الاردنية، وتوقعنا ان تاخذ الحكومة بالاولوية ابناءنا المسجونين على خلفية موقفهم من العدو الصهيوني، دون ان يقوموا باية اعمال مادية تذكر.

بعد ذلك جاءت كذلك قضية الجهود الحكومية للافراج عن المعتقلين الاردنيين في العراق، ومن ثم في ايران، دون أن تأخذ الحكومة بعين الاعتبار المعتقلين الاردنيين في الاردن.

لقد قمنا بمراجعة جميع الهيئات والجهات المعنية بحقوق الانسان وبالحريات العامة، ومنها المنظمة العربية لحقوق الانسان ولجنة الحريات العامة في النقابات، وبعض المهتمين من النواب، ومن ابرزهم الاستاذ احمد الازايدة، رئيس لجنة الحريات العامة في مجلس النواب. وناشدناهم لوضع حد لمعاناة ابنائنا، الذين قضوا فترة كافية في السجون، وهي عقوبة لنا كذلك، ولجميع الاهالي واذا لم تتم الاستجابة لمطالبنا ووضع حد لمعاناة ابنائنا بالاستجابة الفورية وتنفيذ الارادة الملكية السامية بالعفو الذي صدر في اواخر عهد حكومة الكباريتي، وتجاوزته حكومة الكباريتي وحكومة المجالي، اننا نطالب بالاستجابة للمكرمة الملكية السامية وتنفيذها، وفي حالة استمرار الحكومة بتجاهل هذا الامر، فاننا لن نقصر في حق ابنائنا ولو وصل الامر الى حد الاعلان الجماعي عن الاضراب العام عن الطعام، وأبلاغ جميع الهيئات العربية والدولية للوقوف على صحته، وبالتنسيق مع اهالي جميع المعتقلين السياسيين والذين ابدوا استعدادهم مرارا لمثل هذه العملية، دفاعا عن حق ابنائهم بالحرية.

اما السيد ابراهيم الربابعة، شقيق يوسف الربابعة المحكوم بالاعدام المخفض الى المؤبد في قضية الغام عجلون، فقد تحدث لـ«الميثاق» وقال: بعد كل معاناتنا مع قضية يوسف والحكم الذي تعرض له، رغم كل الوعود بالعفو، وتجاوز الحكومة للارادة الملكية بالعفو الخاص، رغم كل ذلك كان ليوسف معاناة اخرى في السجون حيث كان في فترة التوقيف موجودا في سجن الجويدة بعد فترة طويلة زادت على الشهرين قضاها في الزنازين الانفرادية في سجون المخابرات العامة، وقضى فترة ستة شهور في الجويدة، ثم نقل على اثر صدور الحكم الى سجن سواقة مع رفاقه عكرمة وعلي، حيث قضى هناك فترة طويلة، ثم نقلوا الى سجن السلط وهو سجن غير مناسب صحيا، وخاصة لمحكوم بالمؤبد، حيث لا توجد فيه ساحات التشميس، ونسبة الرطوبة عالية هناك، ولا توجد مكتبة اضافة الى الصعوبات التي يواجهها الزوار في الايام الباردة، بسبب عدم وجود مظلات للزوار ولا اماكن مناسبة لقضاء فترة الزيارة.

وفي هذه الفترة الطويلة، التي قضاها يوسف ورفاقه متنقلا بين اربعة سجون اردنية، وفي فترات متلاحقة، اصيب بالتهابات متعددة، وهو الان يراجع المراكز الصحية والمستشفيات تحت الحراسة من قبل ادارة السجون.

ان جميع اهالي المعتقلين السياسيين ينتظرون ان تنفذ الحكومة المكرمة الملكية السامية بالعفو عن ابنائنا، وقد طالت المماطلات والتسويف، وعلما بان هذه العقوبة وهذه المماطلات هي في حقيقتها تعذيب للاهالي، الذين اجمعوا على اتخاذ اجراءات قد تكون على شكل اضراب عام عن الطعام اذا لم تنفذ الحكومة العفو الملكي، وذلك قبل عيد الاضحى المبارك.

المحامي الاستاذ اسعد غرايبة – قاض سابق – وعضو في المنظمة العربية لحقوق الانسان وابن عم المهندس عكرمة غرايبة تحدث لـ«الميثاق» وقال: ان وضع ابنائنا عكرمة ورفاقه في سجن السلط غير قانوني، لان كل من ينفذ فترة محكومية يجب ان ينفذها في مركز اصلاح وتاهيل سواقة، حيث ان نظام سجن سواقة يقتضي ذلك، وان مركز اصلاح وتاهيل البلقاء، سجن قديم جدا، يعود للعهد العثماني، وغير مناسب من الناحية الصحية، ولا يتلاءم مع ادنى شروط الحياة للسجناء المحكومين بمدة طويلة، وكان سابقا من تعليمات ادارة السجون ان هذا السجن يوضع فيه من يتم توقيفه اسبوعين فقط، وذلك مراعاة لظروف السجناء الصحية وضيق المكان، فكيف بالمحكوم بالمؤبد؟! وقد تم ترحيل كثير من الموقوفين الى سجن الجويدة بسبب ضيق سجن السلط رغم ان مذكرات توقيفهم كانت من المحاكم الموجودة ضمن محافظة البلقاء فقط.وبصفتي قريب المحكوم عكرمة غرايبة، فانني اقول بان عمله بازالة الالغام ما هو الا خدمة للمواطنين الموجودين حول مكان الالغام، حيث تكررت حالات الاصابات نتيجة دخول بعض المواطنين خطأ الى حقل الالغام، حيث ان هذا الحقل مهمل ولا يوجد عليه اية موانع لدخوله وكانت اخر هذه الاصابات، مع مواطن من المنطقة ويدعى عيسى شويات، وقد دخل الى حقل الالغام من اجل التقاط الاعشاب، وانفجر به احد هذه الالغام وبترت ساقه.انني اعتبر عكرمة ورفاقه من ذوي العقول النيرة الذين استطاعوا ان يزيلوا هذه الالغام بواسطة مفك يدوي وبدون اية الة او مخطط لذلك الموقع، وبدون حصول اية اضرار. وعكرمة شاب في مقتبل العمر، ويعمل مهندسا معماريا، وقد قام ببناء وتصميم بعض البيوت على الطراز المعماري الاسلامي بدون استعمال مادة الحديد، وبطريقة الحجر القديم الناشف وهو عبارة عن تراث اسلامي، وهذه البيوت التي بناها عكرمة ما تزال واقفة وشاهدة على عبقريته المعمارية، والتي توفر الكثير من المال والجهد على المواطنين من ذوي الدخول المتواضعة. ومثل هذه العقول يجب ان تحترم وان نقدم لها كل العون والمساعدة للتمكن من الانجاز الاكثر. واضاف الاستاذ الغرايبة، ان عملية نقل السجناء من مكان تنفيذ الحكم الى اية جهة اخرى لا يجوز قانونيا، وقد حدث ان تم نقل عكرمة ويوسف الى زنازين الامن الوقائي في عمان مع عدم التحقيق معهم ابدا، وانما تعرضوا للعزل وهذا غير قانوني ويمس فلسفة الاصلاح والتاهيل، وحقوق الانسان، وخرق لتعليمات سيد البلاد بالحفاظ على كرامة الانسان من خلال مقولته المعروفة للحكومة ولنا جميعا بان «الانسان اغلى ما نملك». انني اضم صوتي الى اصوات اهالي عكرمة ويوسف وعلي واطالب الحكومة بالمسارعة لتنفيذ الارادة الملكية السامية بالعفو الخاص، والتي تجاهلتها حكومتان متتاليتان.

كلّ امريكي «مندوب سام» في عمان :

" آلان ماكنمارا " لعايدة الدباس : أطردك لأنك «أردنية أولاً» !

● الميثاق «خاص»

حصلت الميثاق على نص كتاب الاقالة الذي وجهها، المدير التنفيذي للجنة الاردنية – الامريكية للتبادل التعليمي، الامريكي آلان ماكنمار الى الموظفة لدى اللجنة، الدكتورة عايدة الدباس، وتنشر ترجمة غير رسمية لمقتطفات موسعة منه، ليس انتصارا للدكتورة الدباس وحقوقها العمالية، حسب، ولكن، بالاساس، لكي يطلع القراء الاردنيون على العقلية التي يمارس بواسطتها الامريكيون في الاردن اعمالهم، والتي تذكر بعقلية واسلوب المندوبين السامين الانجليز .. سوى ان الاستعمار الانجليزي، كان «مهذبا» ويعتمد مندوبا ساميا واحداً، في حين ان كل اميريكي تطأ قدماه بلدنا مسؤولا في مهمة رسمية، يعتقد انه مندوب سام!

مكانمارا، المندوب السامي الامريكي في اللجنة الاردنية الامريكية للتبادل التعليمي يُوضح للدكتورة الدباس، اسباب فصلها، بتقرير وافٍ نستغرب كيف تمكن، بالرغم من مشاغله وطبيعة مهمته الاكاديمية، ان يتوفر عليه، ثم هو،خلافا للدستور الامريكي نفسه، يعاقب مواطنه اردنية، على ارائها، وعلى كونها تضع في الاعتبار الاول كونها مواطنة اردنية، قبل كل اعتبار وظيفي او مهني، وهو ما نعتقد انه الموقف الطبيعي الاعتيادي مواطن .. حتى لو كان غير مسيّس . فالاصل لكل ان يكون المرء مواطنا اولا ... ثم اي شيء آخر .

نضع رسالة ماكنمار بين ايدي القراء:

اللجنة الاردنية – الامريكية
للتبادل التعليمي
«فولبرايت»
مذكرة
الى : عايدة دباس
من : الان ماكنمارا
التاريخ : ١ اذار ١٩٩٨
الموضوع : انهاء خدمة

يؤسفني ان انهي اليك بموجب هذه المذكرة، واستناد الى الحديث الذي دار بيننا مؤخرا، بان خدماتك مع لجنة فولبرايت الاردنية – الامريكية قد انهيت مع منحك مهلة شهر انذارا اعتبارا من تاريخه، وذلك بسبب ما قمت به من اعمال تتنافى ومهام وسمعة هذه اللجنة .

إن افعالك واعمالك المعلنة قبل وخلال وما بعد مظاهرات الـ١٣ من شباط ١٩٩٨ وما تبادلتيه من رسائل عن طريق شبكة النتس (NETS) مع احد المسؤولين في الحكومة الاردنية يدفعني الى الاستنتاج بانك اثناء كل هذه الاعمال كنت تفتقرين الى الحكم الصائب والى اي اعتبار لما يتوجب عليك تمثيله، وبصريح العبارة فانني قد صعقت عند قراءتي للنصوص الملتهبة التي قمت بكتابتها ونشرها عن طريق شبكة النتس ليس فقط ضمن ملف «اسال الحكومة» انما ايضا ضمن ملف «صاحبة الجلالة» وكذلك ضمن ملف المخابرات العامة

ولن اقوم باعادة كتابة نصوص هذه الرسائل انما ساشير الى بعض التصريحات التي وردت والتي صعقتني عندما قراتها مؤخرا والتي نشرت قبل مظاهرات الثالث عشر من شباط:

* «ان رسالة الولايات المتحدة الاميريكية تقول بانهم فعلا لا يابهون مطلقا لحياتنا .»

* «يتوجب علينا ان نفصح عن استيائنا وغضبنا من سياسات الولايات المتحدة الامريكية الابادية ضد شعوبنا العربية».

* «لا تدعو صمتكم يجعلكم شركاء في هذه السياسات الابادية».

* «ونحن «الصفوة» نقول لا لحكومتنا».

* «هل المفروض بنا ان نقف صامتين بينما تقوم الولايات المتحدة وباقي اتباعها «السفاحين» بقصف العراق الى حد الابادة؟».

* «سيأتي اليوم الذي لن يجدي فيه القمع الذي تمارسه حكومتكم «الحكومة الاردنية و/او الحكومة الامريكية».

* «ان هذا العدوان موجه ايضا الى الاردن والشعب الاردني».

واذا لم نعتبر كل ما تقدم مدعاة للارياك، فانك وعن طريق ما صرحت به علنا كنت احد المنظمين غير الرسميين في تعبئة وتحشيد المشاركين في التظاهرة غير القانونية التي تمت في ذلك اليوم، وهنا ايضا اود الاشارة الى بعض تصريحاتك :

* «بامكانكم الاعلان عن استيائكم وغضبكم بواسطة هذه الطرق» (حيث تواصلين وصف الاف الملصقات التي قمت بطباعتها لوضعها على نوافذ السيارات) «نستنكر العدوان اللاانساني وعديم الحس لكل من الحكومتين الامريكية والبريطانية ضد اخوتنا واخواتنا في العراق» (حيث تضعين اسمك ورقم هاتفك تحت خدمة كل من يرغب في الحصول على هذه الملصقات وكما توردين) «وبامكانك التنسيق بهذا الصدد».

وتواصلين دعوة الناس للذهاب الى وسط البلد يوم الجمعة بعد الصلاة الساعة الثانية عشر والنصف ظهرا للانضمام الى المسيرة «وجلب اصدقائكم».

ورغم ما قراتيه وسمعتيه، وما قام احد الاشخاص بتذكيرك اياه عن طريق الاجابه علي رسالتك الموجهة بواسطة شبكة النتس ضمن ملف «اسال الحكومة» حيث اشار هذا الشخص الى ان وزارة الداخلية قد اعلنت ان القيام باي مظاهرة يعتبر امرا غيرقانوني، الا انك رغم كل ذلك قمت بتحريض الاخرين للانضمام الى هذه المظاهرة .

ان «الاف» الملصقات التي قمت بطبعها وتلك التي وضعتها في سيارتك الخاصة «التي تقف يوميا امام مكتب اللجنة» والتي تقول «لا تدعوا صمتكم يجعلكم شركاء في هذه العملية الابادية» وان الولايات المتحدة ستقوم بقصف العراق، ان كل ما تقدم قد ادى الى اثارة القلق، ان لم يكن الارتباك، بين عدد من مبعوثي لجنتنا من الجانب الامريكي، فكيف نتوقع ان يكون رد فعلهم تجاه هذا الاراء السامة ضد امريكيا وانت احد الاداريين الذين يتولون شؤون برنامجهم ومصالحهم اثناء تواجدهم في الاردن؟

ولقد علمت من مصادر اخرى: بعد تاريخ الثالث عشر من شباط «وكذلك مؤخرا عن طريق الرسائل المتبادلة بينك وبين السيد ناصر جودة من التلفزيون الاردني» بانك لم تكوني فقط من ضمن المتظاهرين بل، وكما ذكرت انت: «ضربت بالعصي من خلف على راسك واغمي عليك، ومن ثم تم سحبك من منطقة العنق والقدمين ورميك في الحافلة التي استخدمت لاعتقال المندسين، لقد تم القاء القبض عليك واحتجزت، وكما تعلمين فان ذلك كان اولا مدعاة للقلق عليك شخصيا، وناهيك، ثانيا، عن أثر افعالك هذه على اللجنة.

ختاما فان الرسائل المطولة التي قمت بتبادلها عن طريق البريد الالكتروني، مع السيد ناصر جوده، احد المسؤولين في الحكومة الاردنية، فيما يتعلق بقانونية او عدم قانونية المظاهرات، وتفسيرك الخاص للدستور والقوانين وغيره، اجده غير لائق ويفتقر الى عنصر الاحترام لغة واسلوبا.

في نقاشنا الاخير، بخصوص هذا الموضوع، يوم الخميس الماضي، شعرت في العديد من الاحايين بانك متلهمة لمهام اللجنة ولموقفي بصفتي المدير التنفيذي لهذه اللجنة، انما وجدتك في احيان اخرى انك لا تقدرين العلاقة المباشرة بين شخصيتك المهنية كاحد افراد اللجنة وبين قضاياك العامة الشخصية.

ان الافعال والنشاطات التي ترتبطين بها خارج عملك في اللجنة لها، وانا اؤكد لك هذا، تاثيرا مباشرا على مسؤولياتك كاحد مسؤولي البرنامج في هذه المنطقة، ولا يمكن الفصل بين الاثنين بسهولة وبشكل دقيق واوضح كما تتوقعين او تطالبين به .

اني اؤمن، اخيرا وباعترافك لي «ونقلا عنك» انك اولا واخيرا مواطنة اردنية، بالنسبة لك فان حقك بالتعبير عن معتقداتك، فلسفتك، وقناعاتك السياسية، وغيره، تأخذ ركن الصدارة مقارنة باي مهنة، او واجب، او مسؤوليات قد تناط بك، ولا يمكن لاي منظمة او شخص الحد من حقك في ممارسة حقوقك الانسانية من حرية التعبير والفعل وغيره . واثناء حديثك معي اوضحت لي بانه لو كان عليك الاختيار بين هذه المعتقدات وبين عملك في اللجنة، فان حقوقك كمواطنه اردنية تأخذ موقع الصدارة وستأتي دائما في المقام الاول.

إنك احد الفعالين والنشطين في المطالبة بالتغيير، وهذا شيء موجود في تركيبتك، ولا تعتبر هذه المرة الاولى التي تسببين لي فيها القلق من خلال محاولاتك المعلنة والعامة لتفعيل التغيير في الاردن. فانت لديك ميل ورغبة للمشاركة في المناظرات والنشاطات العامة التي تنحى في نهاية المطاف الى الاصطدام مع السلطة، لا اود البحث في القضايا التي تتعرضين لها، فانا رغم انني وعلى صعيد شخصي قد اعجب بشجاعتك «او تهورك» في التصدي لما ترينه من ظلم اجتماعي وسياسي، الا انني اعتبر حكمك على هذه الامور حكما غير صائب، ومن خلال ما افصحت لي به وجدت ان لديك الرغبة في مواصلة ما تقومين به وما تعتبرينه حقا مقدسا يتقدم على كافة الامور الاخرى ولا يمكنك التنازل عنه في سبيل عملك المالي او اي عمل اخر قد يناط بك .

لا اود الاطالة في هذا الموضوع اكثر من ذلك، فلقد تحدثنا بصدق وتبادلنا الرأي بشكل تفصيلي، وعلى ما يبدو فان مصلحة هذه اللجنة وقدسية مبادئك الشخصية غير منسجمين .

بناء على ما تقدم، فانني لا املك اي خيار غير انهاء خدماتك مع لجنة فولبرايت الاردنية – الامريكية .

حكومة "شوي من كل شي"

جركاستا: ما هي طبيعة المنفى؟ وما الذي يجعله قاسيا؟
بولينيس: ثمة امرأ واحداً اسوا منه، وهو الا يمكن للمرء ان يُفصح عمّا في باله
جركاستا: لكن تلكم هي العبودية، من قبيل العبودية ان لا يتمكن المرء من الافصاح عما في افكاره
بولينيس: إن على المرء ان يتحمل ما لدى سادته من افتقار للحكمة.
«يوريبيس، الفينيقيات»

□□□

معلش ... فلنحاول ان نفهم احوالنا، وما الذي يجري علينا وحولنا، فقد اصبح من المعروف ان لا احد يعتقد ان حكومتنا ديمقراطية، كما لا يستطيع احد ان يجزم بانها عرفية حسب الاصول، فاذا كان للديمقراطية احكامها واصولها وادابها، فان للعرفية احكامها واصولها وادابها، الن فماذا عندنا؟! ما هي الحكومة التي نعيش في ظلها، ان كانت غير ديمقراطية وغير عرفية، فماذا تكون . يستطيع واحد ان يسميها حكومة ديمقراطية مع بعض النكهات العرفية «ويستطيع اخر ان يعتبرها» حكومة عرفية مع بعض الملصات الديمقراطية»، ويقترح ثالث ان نعتبرها «حكومة ديموقراطية» اي نص نص، لكن حتى نظام النص نص لا يعتبر نظاما الا اذا ثبت على حال، او تقدم نصفه باضطراد نحو نصفه الاخر!! وهذا غير محقق عندنا، اي ان هناك حركة باتجاه لا تلبث ان تنعكس دون معرفة الاسباب من قبل المحكومين.

لقد تم توافق (ما) عام ١٩٨٩ على اثر هبة نيسان (وانتصار) ارادة العقل المتفتح في الحكومة (حينها) على العقل (القبضاي) وتم السير باتجاه الانفراج العام في البلاد وخاصة بين طرفي الحكم – المعارضة، بان اجمع الجميع على شرعية الحكم وطي صفحة الماضي، وان يقر الحكم بشرعية المعارضة، وكل ذلك في ظل ميثاق وطني وفي أطار الدستور، فخرجت المعارضة من تحت الارض، وتم رفع الاحكام العرفية وكثير من القوانين المقيدة للحريات، وتم فتح باب بيت الشعب (البرلمان) للقادمين الجدد الذين في الحقيقة لم يتم استقبالهم على (الرحب والسعة)، بل قبولا بما تم الاتفاق عليه، وفعلا عاشت البلاد في حالة من (التوحد الوطني ...؟!) ومرت قضايا كبرى في ظل ذلك التوحد، كما ان رجالات الحكم العرفي (غابوا عن الصورة ... في مكمن) ... وما ان جاءت نهاية عام ١٩٩٣ حتى بدا ان شعار (مائة قلبة ولا غلبة) قد سيطر على عقل المتنفذين الذين كانوا قد كمنوا طيلة السنوات الاربع السابقة، فبدا التراجع عن كل شيء.

– فبدل الحديث بصوت عال وشفافية، عاد الهمس يعشعش في كل الزوايا

– وبدل تداول السلطة، تم استدراج اشخاص من المعارضة واغراؤهم للاشتراك في الحكومات

– وبدل تطور الاحزاب بدات مضايقتها بعد كشفها، واغلاق الطرق امامها .

– وبدل اطلاق الحريات العامة امام الافراد ومؤسسات المجتمع المدني بدا العزف من جديد على التقسيمات القبلية والمناطقية.

– وبدل العمل على اجتثاث الفساد بدأ الفساد يستشري في اماكن لم يكن يصلها سابقا

– وبدل المشاركة في السلطة والادارة ازداد القرار الفردي تعمقا واهمال الشعب وارادته استفحالا

– وبدل تطور تماسك البنية الداخلية بدا الانزياح والتفرقة والتباعد يفسخ المجتمع دون الالتفات الى الصعوبات القادمة والقائمة وتم خلط الحابل بالنابل.

لقد جاء التراجع من محاولات التقدم باتجاه الديمقراطية ليس لان الاخر (المعارضة) طالب بما هو اكثر من المسموح به في هذه المرحلة بل لان النظام ارتج وضعف امام استحقاقات المرحلة، واستقر في ارتجالية الخضوع للاشتراطات الخارجية وفقد اتجاه السير.

لقد اخذت حكومتنا تمارس شيئا ما من كل شيء ومن كل نظام، شيئاً من الديمقراطية وشيئا من الشمولية واشياء من القمع، شيئا من الليبرالية وشيئا من الخصخصة وشيئا من التاميم شيئاً من العروبة وشيئاً من الشرق اوسطية، شيئاً من القومية وشيئاً من التشدد القطري.

لقد وصلت حكومتنا في علاقاتها كلها الى الدرجة التي جعلت كل فعل تقدم عليه يثير حنق وغضب مواطنيها واي احجام عن الفعل في اي مجال يثير احتقارهم، فاي قانون في الدنيا يسمح باستمرار ذلك.

ولكن لله وللتاريخ فان حكومتنا لا تخلو من بعض الطرافة وخفة الدم، فمثلا يقول احد اعضاء الحكومة ... ان اكبر مشكلة يواجهونها يحلونها على «منسف» بينما المشاكل الصغيرة – ربما مثل مشكلة المياه مع اسرائيل – فانهم يحلونها على «منيسف»، كما ان احد اعضاء الحكومة يعتقد جازما ان «رضى والديه» هو الذي اوصله الى منصب وزير، اما اطرف ما في الحكومة ان احد اعضائها «ينسى ما يصرح به امام الصحفيين» ويقسم ايماناً الله لا يتذكر انه قال ما ينسب له من اقوال – الكبر عبر–.

امجد مدانات

الآن هنا

الميثاق (خاص)

حصلت «الميثاق» على دراسة «عن المستقبل المالي لشركة الاتصالات الأردنية» تؤكد حيثياتها بان الشركة معرضة لخيارين: فإما الشريك الاستراتيجي واما الافلاس.

«الدراسة» المعدة على الارجح، لحساب وزارة التخطيط او في احدى الجهات الرسمية المعنية، ناقشتها، لجديتها، هيئة تحرير «الميثاق»، وانقسمت الاراء حولها حيث وجد فريق من هيئة التحرير ان بعض المعطيات في الدراسة مقنع، وجدير بان تتبناه «الميثاق» الباحثة دوما عن الحقيقة، انى كان مصدرها: بينما وجد فريق اخر، ضرورة التمهل لحين الحصول على اراء الخبراء.

فيما يلي موجز واف عن الدراسة الرسمية، واراء كل من خبير في الاتصالات رفض ذكر اسمه، والدكتور منير حمارنه، والاستاذ احمد النمري... بالاضافة الى تعليق من المحامي الاستاذ هاني الدحلة.

"الاتصالات"... هل هنالك بديل وطني عن الشريك الاستراتيجي

"دراسة حكومية": لابديل عن الشريك الاستراتيجي

اكدت دراسة عن المستقبل المالي لشركة الاتصالات الاردنية حصلت عليها «الميثاق»، بانه اذا لم يتم العثور خلال الفترة القريبة على «شريك استراتيجي كفؤ في شركة الاتصالات الاردنية فان ايرادات الشركة ستتاكل بتسارع كبير مما يهددها بالافلاس.

واشارت الدراسة الى انه اصبح واضحا الان ان عدد وحجم اسهم الشركات المعروضة للبيع الى شركاء استراتيجيين صار كبيراً وسيأتي اليوم الذي يزيد فيه العرض عن الطلب وتتدنى فرص انتقاء الشريك الانسب والاكفأ.

الماضي السعيد

واشارت الدراسة الى انه وقياسا على ما كان سائدا على مستوى العالم كانت الاتصالات تعتبر احتكارا تسيطر عليه وتديره الحكومات بشكل مباشر، وكان بالامكان والحالة كذلك ان تتوصل الحكومات الى اتفاقيات ثنائية مستقرة فيما بينها لتنظيم العلاقات المالية المتعلقة بتبادل حركة الاتصالات. فعلى سبيل المثال كان ممكنا في السابق عقد اتفاقية تبادل حركة الاتصالات مع دولة مثل اميركا، والنص فيها على ان تدفع الاردن لاميركا مبلغ ٧٥ سنتا عن كل دقيقة صادرة من الاردن الى مشترك في امريكا وان تدفع اميركا مبلغا مماثلا عن كل دقيقة صادرة منها الى مشترك في الاردن، ونتيجة لطبيعة العلاقات الاتصالية بين المواطنين في البلدين فقد كانت المحصلة انه اذا صدرت اميركا الى الاردن حوالي ٣٠ مليون دقيقة في سنة معينة فان الاردن يصدر بدوره الى اميركا اقل من ١٠ ملايين دقيقة، فيكون الميزان الاتصالي في مثل تلك الحالة لصالح الاردن، وتجري عملية تقاص تدفع اميركا بموجبها الى الاردن ١٥ مليون دولار في تلك السنة.

وقد كان واضحا ان هناك اسبابا عديدة وراء عدم اعتدال الميزان الاتصالي بين الدول، ولكن الوضع بدأ بالتفاقم كلما اقدمت احدى الدول على تخفيض اجور المكالمات الدولية لصالح مواطنيها في حين تحافظ الدولة المناظرة على نفس الاجور، فوصلت مدفوعات اميركا الى دول العالم الاخرى الى ما يزيد عن خمسة بلايين دولار في عام ١٩٩٦.

عولمة الاتصالات

وقالت الدراسة انه عندما بدأت ظاهرة تحرير قطاع الاتصالات من الاحتكارات الحكومية واخضاعه لقوى السوق (العرض والطلب) التنافسية صار في كل بلد عدة شركات اتصالات وكل منها له استراتيجية تشغيل وتسعير خاصة به ليتنافس مع غيره، عندها بات من شبه المستحيل اخضاع الاتصالات بين شركات الاتصالات المختلفة في تلك الدول الى اتفاقات ثنائية كما كان الحال في السابق، بل صارت كل شركة تمنح نظيراتها في الدول الاخرى شروطا تفضيلية لاستقطاب مزيد من حركة الاتصالات وبدأت ظاهرة عقد اتفاقيات سرية بين الشركات ولجوء بعضها الى تهريب المكالمات الدولية باستغلال الامكانيات التي توفرها التقنيات الحديثة، ومن الامثلة على ذلك ان يصبح المواطن المقيم في الاردن (من النواحي العملية لاغراض اجراء مكالمات الاتصالات الدولية واغراض دفع اجورها) مشتركا فعليا مع شركة اتصالات في دولة اخرى في الوقت الذي هو يستعمل شبكة الاتصالات الاردنية ودون ان يدفع للاخيرة اجورا عن تلك الخدمات. ومع مرور الوقت فان التقنيات تصبح اكثر طواعية لمثل تلك الممارسات فصار بامكان المشترك بخدمات الانترنت في الاردن ان ينفذ مكالماته الهاتفية الدولية عن طريق الانترنت دون ان يكلفه ذلك سوى اجرة مكالمة هاتفية محلية زيادة عن رسوم اشتراكه العادي بتلك الخدمة، ومن الملفت للنظر ان تطويع التقنيات بتلك الطرق يتم بواسطة استعمال برامج حاسوب يحصل عليها المشترك عن طريق نفس شبكة الانترنت دون حاجة الى استئذان من احد ودون مقابل ايضا، ومن المتعذر الحد من تلك الظاهرة بالطرق التقليدية للمنع.

٧٥٪ من عوائد الشركة بات مهدداً

في ظل الظروف السابقة كان بامكان المؤسسة - الشركة ان تشعر بالزهو بانها تحقق ما نسبته ٧٥٪ من عوائدها من وراء خدمات الاتصالات الدولية، وكان من السهل عليها ان تفرض الاجور التي تلائمها لتقديم تلك الخدمات، وكان من السهل ايضا ان تستطيع تقديم خدمات الاتصالات المحلية باسعار اقل من تكاليفها وتعويض الخسائر عن طريق دعمها من الخدمات الدولية التي تقدم باسعار اعلى كثيرا من التكلفة وتبقى مع ذلك مؤسسة رابحة بالمقاييس التجارية. ولكن الاوضاع الدولية الجديدة لم تعد موائمة ابدا لاستمرار الوضع على ما كان واعلنت بعض الشركات عن امتناعها عن استمرار تطبيق الاتفاقيات السابقة وتوقفت عن تحويل المبالغ المترتبة عليها لصالح كل الدول الاخرى ومنها الاردن. وهكذا فان ٧٥٪ من عوائد الشركة بات بالفعل مهددا ولا بد من مراجعة اجور الخدمات جميعها لتتناسب مع الكلفة وهذا ما حدده ووعد به قانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥، وبدأت شركات الاتصالات تعمل على تخفيض نسبة العوائد من الاتصالات الدولية كاحد اهم الاهداف التشغيلية والتعويض عن ذلك بالتنويع بالخدمات وغيرها من الاساليب.

فحوى الخسارة

وما دامت معالم المستقبل قد باتت واضحة ومن المؤكد ان النسق الحالي لتقديم الخدمات وتسعيرها سيؤدي لا محالة الى تراجع عوائد الشركة بشكل حاد، وقد يصل الامر في المدى المنظور ان تتحول من الربح الى الخسارة، خاصة وان هذا ما حصل بالفعل في بعض الدول، ومن المؤشرات الرقمية التي يمكن وضعها في هذه العجالة عن الايرادات الفعلية لمؤسسة / شركة الاتصالات خلال الاعوام الثلاثة الماضية لبيان انها لم تعد منسجمة مع تزايد اعداد المشتركين وكانت كما يلي:

- ١٩٩٥ : ١٥٥ مليون دينار - ٢١٧ الف مشترك
- ١٩٩٦: ١٧٢ مليون دينار - ٢٤٥ الف مشترك
- ١٩٩٧: ١٦٥ مليون دينار - ٤١٣ الف مشترك

ومع العلم ان تعويض الخسارة عن طريق رفع الاسعار لم يعد ممكنا في ضوء قانون الاتصالات الجديد الذي يؤكد على فتح باب المنافسة وحق المواطن بالحصول على خدمات الاتصالات، ومع العلم ايضا ان قدرة المواطن الاردني على امتصاص الزيادة اللازمة على الاسعار بالقدر الذي يعوض الخسارة هي قدرة محدودة جدا، ومع العلم بما للاتصالات من اثر كبير جدا على تنشيط جميع الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية ورفع قدرة الانتاج الوطني على المنافسة في الاسواق الدولية، لجميع تلك الاعتبارات فان البديل العملي يكمن في رفع كفاءة الادارة وتقليص كلفة انتاج الخدمات من ناحية كما يكمن في توظيف الامكانيات التقنية لتقديم مزيد من الخدمات بشكل افضل وباسعار منافسة.

لقد بدأت المعالم الموصوفة سابقا بالترسخ ابتداء من منتصف الثمانينات، وبدأت العديد من الدول في التعامل معها والاستجابة لها بشكل موضوعي جدا، وكان من اكثر انماط التعامل شيوعا واسرعها وصولا الى النتائج هو الدخول في شراكة استراتيجية مع شركة اتصالات دولية عريقة في مجال المنافسة، اضافة الى ذلك فان الدول التي نهجت تلك الطريق في المراحل المبكرة استطاعت ان تبيع اسهم شركاتها باسعار مجزية اكثر من الذين لحقوا بالركب متأخرين والان اصبح واضحا ان عدد وحجم اسهم الشركات المعروضة للبيع الى شركاء استراتيجيين صار كبيرا وسيأتي اليوم الذي يزيد فيه العرض عن الطلب على الشراء وتتدنى فرص انتقاء الشريك الانسب والاكفأ.

«خبير في الاتصالات»: حجج «الدراسة» واهية علمياً وعملياً

خبير في مجال الاتصالات رفض ذكر اسمه اطلع على الدراسة السابقة فكان تعقيبه كالتالي:

الحجج المعروضة في الدراسة علمياً وعمليا واهية ذلك ان مؤسسة الاتصالات ناجحة فعليا وتحقق ربحية جيدة اما الحديث عن زيادة ربحيتها فالروتين الحكومي والبيروقراطية هما اللذان يقفان حائلاً دونه فاذا تخلصت ادارة المؤسسة من الروتين والبيروقراطية امكنها تحقيق اعلى العوائد.

وطرح مثلا بان الاردن يحتاج حاليا الى نصف مليون خط هاتف فلماذا تعزف ادارة المؤسسة عن تامينها اذا كانت تريد زيادة الربحية؟

علما بان المواطنين يصطفون طوابيراً امام المؤسسة مطالبين بتامين خطوط الهاتف دون جدوى فمن ناحية تسويقية الزبون ياتي للمؤسسة والمؤسسة تردة خائبا او تماطله.

ثم ان على المؤسسة اذا ارادت ان تعمل بطرق تجارية ان تقوم بتخفيض التعرفة وهي احدى الحجج الواهية التي عرضتها الدراسة.

اما حول الجدول الوارد ذكره في الدراسة والذي يتحدث عن دخل المؤسسة واعداد المشتركين في الاعوام ٩٥، ٩٦، ٩٧ فعلاوة على ان الارقام غير دقيقة بالاساس فهي مرتبطة بظروف اقتصادية خارجية ليس للمؤسسة علاقة بها فزيادة الدخل من ١٥٥ مليون دينار سنة ١٩٩٥ الى ١٧٢ مليون دينار سنة ١٩٩٦ مرتبطة بتوهج اتفاقية السلام وزيادة المكالمات الواردة الينا من الضفة الغربية

اضافة الى ان الارقام المذكورة غير دقيقة فالعائدات المالية المذكورة في الجدول ليست دخل كل سنة على حدة انما هي تراكمات من سنوات سابقة فما الذي يحصل. قد يتأخر كثير من الافراد بتسديد فواتيرهم في سنة معينة او قد تتأخر بعض الدول بدفع ما يترتب عليها من استحقاقات مالية للمؤسسة وقد ياتي وزير ويطلب زيادة دخل المؤسسة. فينشط الموظفون بتحصيل ما تاخر من فواتير ومستحقات على بعض الدول وعليه فان دخل تلك السنة رقميا يوحي بالزيادة ولكن فعليا ليس هناك زيادة حقيقية فهي مبالغ متجمعه من سنوات سابقة.

اذا كانت الحكومة حريصة على نجاح المؤسسة وتدعي بان اقدامها على خصخصتها لغرض تحقيقها اعلى ربحية فلماذا عملت على تطفيش الكفاءات المتميزة لديها حيث ترك المؤسسة حوالي ٢٠ موظفا كفوءا عملوا على تاسيس نظام الهاتف الفلسطيني.

ومن وجهة نظر خبير بعالم الاتصالات ويعرف ما هو موجود فعليا في مؤسسة الاتصالات، فان المعلومات التي تتحدث عن بيع ٤٠٪ من اسهم الشركة بمبلغ ٢٠٠ مليون دينار لكي يصبح راسمال المؤسسة بناء على ذلك ٥٠٠ مليون دينار يعني مغالطة كبيرة: فقيمة المؤسسة حاليا تتجاوز المليار دينارا اردني بكثير ذلك اننا نتحدث عدا عن الموجودات، نتحدث عن شبكات تحت الارض، وشبكات ميكروويف عن تقنية حديثه تملكها المؤسسة متمثلة باجهزة سمنس والتي لا زالت محتفظه بقيمتها وستبقى لعدة سنوات قادمة.

ان شر البلية ما يضحك! فالدراسة تتحدث عن تحرير قطاع الاتصالات وخصخصته لان الاتصالات اصبحت عالميا بيد الشركات الخاصة وعليه لم تعد تستطيع حكومتنا ان تعقد اتفاقيات مستقرة مع حكومات مماثلة ولذا عليها خصخصة المؤسسة وبيعها لشركات خاصة قادرة على الاتفاق مع شبيهاتها وهذا كلام عار عن الصحة. لان الاتصالات في امريكا مثلا كانت ولا تزال بيد شركات خاصة فهذا امر ليس بالجديد وكانت الحكومة تعقد اتفاقيات مع تلك الشركات ولا زالت تستطيع ذلك.

مراقبون قالوا بان الغرض من خصخصة المؤسسة ليس تحرير الاتصالات من الاحتكارات الحكومية واخضاعه لقوى السوق.. ولن ما سيحدث في ضوء المعطيات الحالية خروج قطاع الاتصالات من يد الحكومة ل X او ع من الشركات المحددة سلفا بناء على مصالح وعلاقات خاصة كما حدث مع شركة ال Fast link حين احيل العطاء عليها بزيادة ١٨ قرشا على سعر المكالمة. فهل نتحدث عن تخفيض التعرفه ام ان المصلحة الخاصة هي الحكم الاخير؟

نحن عمليا سنواجه احتكارا لقطاع الاتصالات من قبل شركات خاصة محددة بعينها وان ينعكس ذلك في ظل المعطيات الحالية على المواطن وايجابا بتقديم خدمة افضل واسعار اقل.

حمارنة: لا يمكن اغفال مبدأ السيادة الوطنية في مجال الاتصالات

الدكتور منير حمارنة، الخبير الاقتصادي، قال:

ان القول بخصخصة مؤسسة الاتصالات لحمايتها من الخسارة قول غير صحيح لانه يوجد العديد من بلدان العالم التي لم تلجأ لهذا الاسلوب ومع ذلك لازالت تحقق ارباحا فمثلا قررت الحكومة المصرية تخصيص ٢٠٪ من قيمة الاتصالات المصرية على ان تباع هذه النسبة للمصريين فقط وليس للاجانب مع الابقاء على نسبة ٨٠٪ بيد الدولة ويوجد شركات ومؤسسات من هذا النوع تتبع مثل هذا السلوك مثلا في امريكا اللاتينية واسيا.

ولكننا نلاحظ ان هناك هجوما عالميا على مرفق الاتصالات من قبل شركات متعددة الجنسية لاسباب كثيرة اولها اهمية هذا القطاع وارتفاع عائده.

ثانيا: اهمية قطاع الاتصالات الاستراتيجية خاصة في مجال تعميق العولمة الاقتصادية.. الخ.

ثالثا: الهيمنة على هذا القطاع من قبل الشركات المتعددة الجنسية يؤمن لها موقعا مؤثرا في شؤون الدول المعنية. ولذلك يجب النظر الى قضية خصخصة هذا القطاع - اولا من منطلق صيانة السيادة الوطنية.. ثانيا الحفاظ على العوائد المالية التي تنتج عن هذا القطاع.

ثالثا: ان التكنولوجيا المطلوبة لهذا القطاع متاحة في الاسواق العالمية ويمكن الوصول اليها. ولكن هناك قضية اخرى وهي ان سرعة التغيير التكنولوجي والعلمي في هذا المجال اصبحت تتطلب استثمارات عالية للحاق بالتطور الدولي بهذا المجال.

لذا هناك خلط بين ضرورة الحصول على التطور التقني وبين ربط عائد هذا المرفق بضرورة الخصخصة فهذه العملية يجب تناولها من زاوية الحفاظ على المصلحة والسيادة الوطنية في الامد الحالي والمستقبلي.

واذا كان لابد من الخصخصة فلماذا لا تطرح بعض الاسهم للاردنيين فقط دون اللجوء لراس المال الاجنبي بحجة ضرورة الشريك الاستراتيجي وادخال التكنولوجيا فالحديث من هذا المنطلق يصبح تسليما لمرافق هامة للهيمنة الاجنبية تحت ذريعة مقدرته التكنولوجية.

النمّري: اقتراحات عملية لتجنب الشريك الاستراتيجي

الاستاذ احمد النمري الباحث الاقتصادي قال:

من الواضح انها شبه دراسة، ورغم انها اشارت الى بعض الصعوبات الحقيقية «الاستعانة بالتقنيات الحديثة لاجراء مكالمات خارج نطاق شركات الاتصال التي تنعكس سلبيا على المردود المالي» الا اننا نلمس انها «الدراسة» كلمة حق يراد بها باطل اي تبرير ملكية الشريك الاستراتيجي الاجنبي لنسبة كبيرة من شركة الاتصالات الاردنية.

الملاحظة الاخرى ان الصعوبات المشار اليها في الدراسة لا تقتصر علينا ولكنها تواجه شركات ومؤسسات الاتصالات في اقطار اخرى. بما فيها الشركات المراد التعاقد معها كشريك استراتيجي.

هناك مبالغة ايضا في تفتت مؤسسات الاتصالات الحكومية الى شركات اتصالات خاصة كما انه يفترض ان الخصخصة لا تعني بالضرورة التفتت في كل قطر بل نلاحظ ان هناك مركزة في خدمة الاتصالات في بلد مثل الولايات المتحدة.

بدلا من التحرك خارج الوطن العربي لادخال شريك استراتيجي فانه يجب بدء العمل التوحيدي مع مؤسسات الاتصال العربية علما بان معظم الاقطار العربية تميل الى مركزية خدمة الاتصالات حكومية كانت او خاصة.

ان هبوط العائد الرئيسي في السنوات الثلاث رغم زيادة عدد المشتركين حسب الجدول يرجع الى السياسات الاقتصادية الحكومية التي قلصت الانفاق في كل المجالات بما فيها هذا المجال بدون شريك استراتيجي يمكن تبني المقترحات المدرجة في الدراسة لتعويض الايراد المفقود نتيجة معطيات وضع المكالمات الخارجية هي:

- رفع كفاءة الادارة - ذاتيا او بالاستعانة بادارة فنية خارجية باجر وليس بالتملك.
- تقديم خدمات جديدة
- تقليص كلفة انتاج الخدمات باكثر من وسيلة
- كفاءة شراء المعدات والاسلاك وقطع الغيار
- اطالة عمر المعدات والادوات
- الحد من النفقات الخاصة بالبدلات والمياومات والضيافة والندوات والمؤتمرات
- الحد من الفساد والقضاء عليه.
- عدم اجراء تعيينات جديدة ونقل العمالة الزائدة الى مجالات اخرى.
- لا مانع من رفع الرسوم وتصعيد اسعار المكالمات المحلية بل مضاعفتها فوق حد معين اذا كان من شأن ذلك تجنيب ادخال الثعلب الى بيت الدجاج.

وكم تبدو الفقرة الاخيرة من الدراسة ساذجة عندما تحذر من انه سيكون من الصعب علينا ان نجد شريكا استراتيجيا كلما تاخرنا في دعوته او مناشدته في القدوم والمشاركة.

الدحلة: قبل ان.. يقع الفأس بالرأس

الاستاذ هاني الدحلة المحامي المعروف علق قائلا:

قرأت في الصحف ان الحكومة تلقت عروضا من شركات امريكية وبريطانية وايطالية ويونانية لشراء نسبة ٤٠٪ من اسهم الشركة الاردنية للاتصالات والدخول فيها شريكا استراتيجيا.

وان لجنة التخاصية الحكومية التي شكلت في العام الماضي بدأت بدراسة هذه العروض لشراء هذه الحصة من رأسمال شركة الاتصالات الاردنية الذي يبلغ مائتين وخمسين مليون دينار.

واستغربت الامر / اذ لماذا نبيع حصة في شركة هامة مثل شركات الاتصالات هي في الاصل مؤسسة رسمية اقيمت باموال المواطنين الاردنيين وبنيت لبنه لبنه بكدهم وعرقهم... لماذا نبيعها للاجانب... ولماذا لا تعتبر شركة مساهمة مثل شركات البوتاس والاسمنت والمصفاة وغيرها من الشركات التي تساهم بها الحكومة وتباع الاسهم للمواطنين بدلا من الشركات الاجنبية.

ام ان هذا التوجه يتعارض مع التخاصية.. وهل معنى التخاصية ان يكون المساهم اجنبيا ولا يكون اردنيا؟

ان هذه الخطوة خطوة خطيرة في حياة البلد.

واذا كانت هذه الحكومة قد لجأت الى الخصخصة وبيع مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص.

فربما جاءت حكومة اخرى ارادت العودة عن هذه السياسة، فما هو الثمن الذي سندفعه في حينه للمستثمر الاجنبي وخاصة اذا كان امريكيا.. واذا كانت الشركة التي وقع الاختيار عليها الان قد دفعت لنا مائة مليون دينار ثمنا لاربعين بالمائة من شركة الاتصالات..

فما هو الثمن الذي سندفعه لها بعد خمس سنوات او عشر سنوات؟

هل تريدون رهن مصيرنا واموالنا وشركاتنا الاساسية لدى الاجنبي ولدى صندوق النقد الدولي.. ومن يقف ورائهم من صهاينة وامثالهم؟

ايها المسؤولون:

اعيدوا النظر في هذه الخطوة واتقوا الله في مستقبل هذه البلاد ومستقبل ابنائها..

الطبقة الوسطى... الى اين؟!

ما هو الجديد وما هي المتغيرات في عالمنا الذي ادى ويؤدي الى ما نراه اليوم من بطالة ولزع ينشغل به عامة الناس وبخاصة العمال وابناء الطبقة الوسطى. والامثلة كثيرة عن طرح مئات الالوف من العمال من اكبر الشركات الغربية، ويجري تدمير وظائف وتسريح العمل والموظفين على نطاق واسع تحت تأثير الاتمتة واعادة هندسة الوظائف في العديد من الدول الغربية والدول الاسيوية الصناعية. وطبقا لبيانات منظمة العمل الدولية تم الغاء ما يزيد على مليون وظيفة في صناعة منتجات الصلب خلال الـ١٥ سنة الاخيرة. والسبب الجوهري في كل هذا هو الفنون الانتاجية الجديدة وما نتج عنها من توفير في عنصر العمل وارتفاع هائل في الانتاجية وهناك توقعات بقرب ظهور المصانع التي تعمل من غير عمال بعدما يتم تعميم الروبوت الذكي والالات المبرمجة التي تستطيع التفكير والتصرف مما جعل عددا من المفكرين يتحدثون الان عن ما يسمى انتهاء عصر العمل، وان عصرا جديدا قد بدأ بان تصبح فيه الماكنات عالية الكفاءة هي «البروليتاريا الحديثة».

وهناك من يدافع عن هذا الوضع بين اقتصاديي الليبرالية الحديثة - المتوحشة ويقولون ان ارتفاع نسبة البطالة حاليا ما هو الا نتاج عرضي للثورة الصناعية الثالثة. والسبب يتمثل في عدم توافق خبرات ومؤهلات ومعارف العاطلين مع فرص العمل الجديدة التي تتطلب مهارات جديدة. ويعتبر هؤلاء السادة ان مثل هذا النوع من البطالة حدث عقب الثورة الصناعية الاولى (١٧٥٠ - ١٨٦٠) بعد دخول البخار وحدث نفس الشيء بعد الثورة الصناعية الثانية (١٨٦٠ - ١٩١٤) حينما تم استخدام النفط والكهرباء والثورة الثالثة، بدأت بعد الحرب العالمية الثانية، وينتهون بالقول ان البطالة الان اتية وستزول كما زالت في الثورات الصناعية الاولى والثانية.

على ان الحقائق والبراهين تشير الى ان ما يراه اقتصاديو الليبرالية الحديثة - المتوحشة بشأن التهوين من الاثار السلبية للثورة الصناعية الثالثة على احوال العمالة ليست الا اوهاما وافكار ساذجة تدور في عقولهم، دون ان يكون لها صلة بعالم الواقع، وهاهم يستخدمون الالات المتطورة الموفرة للزمن والموفرة لعنصر العمل، ومن المؤكد ان هذه الحقائق ستكون مفاجئة لمن كانوا يحلمون بجنة التكنولوجيا.

واليوم لم يعد الامر في مناهضة الراسمالية المتوحشة قاصرا على العمال فقط والاحزاب اليسارية، وانما امتد ليشمل صفاً طويلا من القوى الاجتماعية الفاعلة مثل احزاب الديمقراطية واحزاب البيئة (الخضر) والاتحادات الطلابية والنسائية والمثقفين والصناعيين وهناك الان في البلدان الصناعية تحالفات مرئية وغير مرئية، منظمة وغير منظمة بدأت بنتائجها في الانتخابات البرلمانية والبلدية التي جرت مؤخرا في بعض البلدان الصناعية.

والسؤال الذي يطرح: هل من الممكن ان يستمر تجاهل المسألة الاجتماعية اكثر من ذلك في الوقت الذي تعطى فيه الاولوية المطلقة لربحية راس المال والى متى؟!

واما الطبقة الوسطى والتي هي طبقة ديناميكية وذات امكانيات وقدرات متعددة ومعظم افرادها على قدر من التأهل والتأهيل المهني واسهم افرادها في عمليات التغيير والتطوير في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ومصطلح الطبقة الوسطى هو في الحقيقة مصطلح هلامي وفضفاض حيث يفتقد الى الدقة العلمية فالطبقة هي مجموعة كبيرة من الناس متجانسة في ظل تكوين اجتماعي محدد من حيث موقعها في الانتاج ومن ملكية وسائل الانتاج وبالتالي من حيث تحقيقها للدخل وبكمية هذا الدخل. وتنقسم الطبقة الى (٣) شرائح الشريحة العليا وتضم العلماء والباحثين واساتذة الجامعات والمهندسين والاطباء والفنانين... والشريحة المتوسطة تضم من حيث الحجم عددا اكبر من الشريحة العليا وافرادها يشغلون الوظائف الادارية والفنية في الوزارات، والمدرسين والموظفين في القطاع العام والعاملون في البنوك وشركات التأمين والمؤسسات التجارية وهي من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة... اما الشريحة الدنيا وتضم صغار الموظفين الذين يعملون في الوظائف الكتابية وفي قطاع الخدمات واقسام الحسابات ومحصلي الضرائب والرسوم وهم يمثلون اغلبية الطبقة الوسطى.

وهذه الشريحة الدنيا كانت السياسات الليبرالية الجديدة قد هوت بها الى الحضيض... ومما زاد الطين بله الضرائب غير المباشرة وارتفاع اثمان الطاقة والنقل وخفض الانفاق الحكومي المخصص للخدمات الاجتماعية كدعم المواد الغذائية ومشروعات الضمان الاجتماعي وكل ذلك ادى الى تدهور مستمر في مستويات المعيشة لاغلبية السكان وخاصة في ضوء حالة الغلاء المتصاعد.

وتعمقت الازمة بعجز النظام القائم في مواجهة الديون المتراكمة مع فوائدها البالغة الخطورة، والذي لم يجد امامه سوى طرق نادي باريس ونادي لندن طلبا لاعادة جدولة الدين بمعنى تأجيلها لفترة زمنية محددة مع تعريض سعر عملته الوطنية للتدهور. وفي هذه الحالة لا يوافق الدائنون على اعادة الجدولة الا اذا اتفق البلد المدين مع صندوق النقد على وضع برنامج التثبيت او ضرورة الاتفاق مع البنك الدولي لوضع برنامج التكيف الاقتصادي، الامر الذي ادى ويؤدي الى البطالة وسوء الاحوال بشكل عام، وعجز متواصل في الموازنة وبروز ضغوط قوية للتضخم ليس عندنا هنا بل وفي بلدان عدة.

يعقوب زيادين

العالم

نمو ذج لنمو فاشل

نمور آسيا

* فردريك كليرمونت

مع ان صندوق النقد الدولي خصص ١٧ مليار دولار لانقاذ تايلندا الغارقة في ازمة اجتماعية واقتصادية طاحنة، فانه لم يتم حتى الان السيطرة على العواقب الوخيمة لانهيار البورصة الاسيوية. وفي الوقت الذي يقدم فيه الحكماء الواثقون بانفسهم البلدان الاسيوية كمثال يجدر بافريقيا ان تحتذيه، فان الاموال الهائلة التي تبددت خلال بضعة اسابيع من الازمة وهروب المستثمرين تاركين وراءهم فاتورة ثقيلة، يشهد على عدم ثبات رأس المال الخاص الذي يهتم بمصالحه ومضارباته اكثر مما يهتم بالتنمية.

منذ ثلاثين عاما ظلت بلدان جنوب – شرق اسيا احدى المناطق الاقتصادية الاكثر ازدهارا في العالم. وقد حيا منجزات هذه البلدان كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارة الخارجية الاميركية على حد سواء. وفي حديقة حيوانات الاقتصاد العالمي تم قبول هذه البلدان بوصفها حيوانات مخادعة سواء سميت نمورا او تنينات. ولكن مع هبوب العاصفة الاقتصادية والمالية الاكثر خطورة في التاريخ المعاصر لاسيا، فان هذه النمور تبدو وكانها فقدت مخالبها، وان صدى هذه الازمة يتردد في جميع انحاء القارة بما في ذلك اليابان.

في البداية، لم يكن في هذه «المعجزة الاقتصادية» الشيء الكثير المعجز الذي كان يستدعي اعجاب الجميع. فاصحاب رؤوس الاموال الوطنيين او الاجانب المنتصبين في هذه البلدان، لم يتوقفوا عن زيادة نصيبهم في السوق من خلال تنشيط التصدير، مستغلين من اجل ذلك تدني اجور اليد العاملة وتوفرها بكثرة (والافراط باستغلالها) وكذلك التدخل المنتظم للدولة والاعانات المالية للجميع والاستهانة بالمؤسسات الديموقراطية، اضافة للفساد السياسي الذي لم يوفر اعلى مستويات الدولة، واخيرا القضاء على كل معارضة نقابية. فاندونيسيا مثلا، تدار على مدى ثلاثين سنة من قبل ديكتاتور يتحكم بالسلطة منذ عام ١٩٦٥، بفضل مجزرة قام بها آنذاك قتل فيها حوالي نصف مليون مناضل شيوعي، وذهب في طغيانه حداً لم يصله اي حاكم آخر.

وبفضل الدعم المقدم من الشركات المالية، اخذ اقتصاد هذه البلدان يرتبط شيئا فشيئا بالنظام العالمي. وفيما بين عام ١٩٦٠ و١٩٩٦، عرف هذا العالم واحدة من فترات النمو الاكثر ارتفاعا في التاريخ، ولم يحل ذلك من وجود بعض الفوارق بين البلدان: فهونغ كونغ وسنغافورة حققتا دخلا فرديا لمواطنيها تجاوز الدخل الفردي في كندا، كما ان ازدياد ثراء الصين يمضي بقوة واندفاع، فيما تظهر على البلدان الصناعية الاخرى هنا وهناك علامات التعب والانهاك.

ويبدو التناقض هنا واضحا بشكل خاص حين تتم مقارنة الميزان الخارجي للبلدان الاكثر تقدما في الشمال مع تلك الخاص ببعض بلدان جنوب – شرق اسيا المذكورة اعلاه، والتي تراكم جميعها فوائض استثنائية. ومرة اخرى، تبدو حالة الصين مثالا مميزا. فاحتياطي هذه الدولة من العملة الصعبة الذي يتجاوز ٢٢٠ مليار دولار اذا ادخلنا هونغ كونغ في الحساب، هو الاكبر على مستوى العالم. ان ارتفاع الصادرات من السلع والخدمات في مجال الانتاج يبدو واضحا خاصة في حالتي هونغ كونغ وسنغافورة، اذ يبلغ نسبة ٣٩ و٧٩ في المئة من الانتاج الوطني الخام بالنسبة للدولتين حسب الترتيب.

وهم الازدهار الطويل

مثل هذا الصعود، كقوة تصديرية يعتمد بشكل كبير على ثلاثة اسواق عالمية ضخمة هي: اليابان والولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي. غير ان تباطؤ الاقتصاد الاوروبي ومعارضة بعض دول الشمال دخول المنتجات الاسيوية الى اسواقها يزيدان من صعوبة تواصل الانجازات التصديرية لدول جنوب – شرقي اسيا. هذا وان استحالة استمرار الفترة الذهبية للبورصة العالمية الى ما لا نهاية، امر لا يمكن الا ان يزيد من قلق الافاق المالية للبلاد التي تعاني اصلا من عدم استقرار بسبب هذه العاصفة التي توشك ان تهب.

عندما خفضت تايلندا قيمة عملتها في ٢ تموز – يوليو الماضي، لم يكن واضحا ان ذلك القرار سيحدث اي تاثير، ناهيك ان يكون ذا تاثير كبير. وكانت العواصف التي هزت البورصة التايلندية انتشرت بسرعة فائقة في جميع الاسواق المالية الاقليمية. فلماذا اذن كانت تايلندا الضحية الاكبر؟ منذ عدة اشهر كان الفاعلون الماليون قد قرروا الابتعاد عن هذا البلد بسبب مخاوفهم من اختلال ميزان المدفوعات فيه، وشعوروا بعدم كفاءة طبقته السياسية. واملا بوضع حد للانهيار النقدي ورغبة في مواجهة المضاربات انفقت البنوك المركزية مليارات الدولارات دون تحقيق اي نتيجة.

وفي الفلبين وصلت نسبة الفائدة البنكية ٣٩ في المائة قبل ان ترضخ الدولة وتسمح بتعويم عملتها، وشبيها الى حد ما، بما كان حصل في اليابان في نهاية اعوام الثمانين، انهارت سوق العقارات. وبعد ان كانت العواصم الغربية قد حصدت الفوائد الجمة خلال فترة الازدهار الاسيوي، اخذت هذه العواصم تبحث لنفسها عن ملاذات جديدة.

بالرغم من المؤشرات الاقتصادية المزخرفة (النمو والتصدير والادخار والاحتياطي من العملة الصعبة) كانت بلدان جنوب – شرق اسيا في وضع هش بسبب عدم توازن حساباتها الجارية وبخاصة منذ بداية سنوات التسعين. وكانت اكثر البلدان المكشوفة حسابيا هي: تايلندا (-٨.٢ في المائة من الانتاج الوطني الخام) وماليزيا (-٧.٥ في المائة)، هذا ولم يظهر اي من هذين البلدين اي اشارة لتدارك الامر، ولم يتوقف دينهما العام والخاص عن الارتفاع. على كل حال، كان وهم ديمومة الازدهار يتغذى من حقيقة ان الازدهار قد طال فعلا.

لم تظهر الازمة المالية في جميع البلدان على شكل متشابه فرأس المال الاجنبي لم يتحول عن الصين، مثلا. وكانت حالتا هونغ كونغ وتايلندا اذن مختلفتين كثيرا، فالوضع المالي في هونغ كونغ بقي صحياً، بسبب عدم وجود دين خارجي، وكان الاحتياطي الوفير من العملة الصعبة يدار من قبل سلطة مالية مشهود لها بالكفاءة. ولكن الامر في تايلندا كان مختلفا. فهذا البلد قد اصابه الضعف بسبب التفسخ السياسي وبسبب نضوب مدخراته المالية من جديد، وفي هونغ كونغ لم يكن الانتاج الصناعي يمثل سوى ١٦ في المائة من الناتج الوطني الخام، ذلك ان معظم انشطة هذا القطاع كانت قد حولت الى المناطق الساحلية للبر الصيني، وكان الاقتصاد يعتمد بصورة كبيرة على الخدمات المالية، مع ان المضاربة بالعقارات في هونغ كونغ، كما هو الحال في تايلندا، قد حققت نموا كبيراً.

كانت بكين حذرة جدا من سلوك المستثمرين الاجانب من مثل جورج سوروس وصناديق التقاعد الاميركية، لان هذه تمتلك في الصين موجودات ضخمة، وكان رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد قد ندد بهؤلاء المستثمرين، بشدة. وكانت بكين قد اتخذت اسباب الوقاية من اي محاولة للاخلال بتوازن دولار هونغ كونغ من خلال القيام باجراءات مجابهة سريعة. اضافة لذلك، لم يكن اليوان الصيني قابلا للتحويل. وقد وضعت الصين مبدأ لنفسها بان لا تمكن لا تايلندا ولا غيرها من بلدان جنوب – شرق اسيا من منافستها في ميدان المضاربات المالية.

لم يكن النزيف المالي الذي حدث فيما بعد منفصلا لا عن الوضع العام الناتج عن فرط الانتاج ولا عن المديونية العالمية التي وصلت الى ٣٢ الف مليار دولار. ولم يكن اقتصاد رابطة دول جنوب – شرقي اسيا (اسيان) التي يسيطر عليها رأس المال، سوى امتداد للشركات الكبرى المتين التي تسيطر بدورها على المقدرات الاقتصادية للعالم اجمع. اذن فالقرارات الرئيسية المتعلقة بالاستثمارات والانتاج التي تهم هذه الشركات، كانت تؤخذ من قبل الشركات متعددة الجنسيات. وقد ادى تعويم رؤوس الاموال الدولية بصورة مضطربة الى اختلال توازن المؤسسات المالية في بلدان اعضاء اسيان، ان لم يكن قد دمرها تماما.

ان قوة ونفوذ هذه الشركات المتعددة الجنسيات المعقدة يظهر اقوى ما يظهر من خلال وجود الشركات اليابانية، التي هي نفسها وبصورة كاملة تقريبا خاضعة لحوالي خمسة عشر او عشرين تجمعا صناعياً وبنكياً. فالاستثمارات اليابانية في الخارج التي كانت في السابق تتجه اساسا نحو قطاع المواد الاولية (الزراعة والمواد الخام) بدات مؤخراً تهتم بالصناعة والعقارات. فالانشطة العاملة من الباطن في جنوب – شرق اسيا التابعة للتجمعات اليابانية تنتج في الوقت الحاضر جميع انواع السلع المصنعة وتشغل قريبا من مليون عامل.

اما عمالقة صناعة السيارات اليابانيون فيسيطرون على كل هذه الصناعة تقريبا. فالسيارة الماليزية الشهيرة بروتون هي نتاج مكونات مستوردة من اليابان، كما ان ٦ في المئة من الانتاج الوطني الخام في ماليزيا يعتمد على نشاط شركة يابانية واحدة هي شركة ماتسوشيتا. ان فرط الانتاج هذا اكثر ظهورا في ميدان الالكترونيات ولا سيما منه قطاع شبه الموصلات ولكن، ففيما يشهد هذا القطاع طلبا شديدا ظلت اسعاره دائمة الانخفاض، اذ هبطت هذه الاسعار في السنة الماضية وحدها بنسبة ٨٠ في المائة، وليس هذه هي نهاية المطاف.

كان لهذا الانهيار في الاسعار نتائج وخيمة على مجرى القطاع لانه حدث في وقت كانت طاقات الانتاج قد تضاعفت بشكل مذهل، ولتكوين فكرة دقيقة عن تاثير هذه الصدمة التي نتجت عن تزامن هبوط اسعار الصرف والاكثار من الانتاج، يكفي ان نعلم ان ربع صادرات هونغ كونغ وتايوان وتايلندا ونصف صادرات سنغافورة كلها مرتبطة بقطاع الالكترونيات.

تناقضات متفجرة

ان الصناعة الكورية – الجنوبية التي كانت احدى اقوى الصناعات في العالم، مقبلة مع قطاع البنوك في ذلك البلد، على احدى الازمات الدورية الاشد حدة في تاريخها. وقد انهارت بعد ثلاثة من تجمعاتها الرئيسية. وليس بقاء مجموعة صناعة السيارات «كيا» مضمونا هو الاخر. علما بانه خلال العقود الثلاثة الماضية كانت العلاقات الوثيقة بين هذه التجمعات (الشيبولات) والطبقة السياسية الحاكمة، سمحت لها بالحصول على عشرات المليارات من الدولارات كهبات من الاموال العمومية او على شكل قروض تفضيلية لم تكن تسدد احيانا. كان من الواجب وقتها تحويل الامة باسرع ما يمكن الى ورشة بمستوى دولي.

ولقد ازفت الان ساعة الحقيقة، فهذه الشيبولات التي تشكل جميعها قريبا من ٧٥ في المئة من الصناعات التصديرية لكوريا الجنوبية، تنوء الان تحت ثقل الديون. كما ان ثمانية من البنوك الرئيسية في البلاد تعاني من الحالة اليابانية: ذلك ان الديون المتصفة بالخطورة العالية اي المعرضة لعدم السداد، تمثل ٤٠ في المئة من الالتزامات المالية لهذه البنوك. ولما كان وضعها المالي سيئاً، فانه ليس من المعروف كيف يمكن لها ان تتدخل لحل مديونية الشيبولات الصناعية.

ولما كانت السلطة السياسية في البلاد، ضعيفة، ومتهمة بالفساد فانها لا تستطيع وضع اي خطة للانقاذ تغطي مبالغ تتجاوز ١٧ مليار دولار اعلنت مؤخرا في تايلندا. وتعاني جميع دول جنوب – شرق اسيا تقريبا من مشكلة سداد فوائد ديونها العامة والخاصة التي ستبتلع سنويا عشرات المليارات من الدولارات، على الاقل حتى بداية القرن القادم.

ان البحث عن اسواق العمل الاكثر تنافسا على الدوام، اي الاقل غلاء، تفسر الى حد كبير الوضع الحالي. فحركات الاستثمارات لا تعمل فقط من الدول الصناعية باتجاه بلدان الجنوب، وانما اصبحت تعمل بشكل متزايد غالبا من دولة جنوبية نحو دولة جنوبية اخرى. فماليزيا اصبح ينظر اليها كدولة «غير تنافسية»، وتستعد شركة فيليبس الى الرحيل عنها – مما يعني بطالة ١٥٠٠ عامل – وذلك بسبب ارتفاع اجرة اليد العاملة بشكل كبير، ولا سيما حين تقارن بتكاليف اليد العاملة في الصين.

اصبحت الصين تجتذب رؤوس الاموال. فحين تحقق هذه الدولة الخصخصة الواسعة التي تقوم بها حاليا، سوف يصبح من الضروري ان تجد لنفسها مكاناً في السوق العالمية. هذا ويخشى ان تسرع الازمة الحالية من نسق اعادة الهيكلة وتركيزات رؤوس الاموال التي ستصبح الهدف الاستراتيجي الكبير في جنوب شرق – اسيا وفي الصين. ولكن، باضافة صدمة اعادة الهيكلة واعادة توزيع مواقع الاستثمارات الى الصدمات الناجمة عن التخفيضات التنافسية، وكذلك السعي لاصطياد الاسواق الاجنبية، فان طريقة حل الازمة قد تزيد من خطورة الوضع الذي تسعى هذه الطريقة الى اصلاحه.

من الان فصاعدا، تعتبر المنطقة كلها معرضة لخطر ركود اقتصادي واسع، بل حتى حين نعترف بان الشركات التايلندية الكبرى تحقق نسقا من النمو السنوي يبلغ ٦ في المئة، فان ذلك لن يمكنها من سداد ديونها. وهذه الدولة التي تحقق دخلا يصل الى ١٠٠ مليار دولار، يتوجب عليها ان تسدد جزءا هاما منه في العام القادم.

اما موظفو وعمال هذه المنطقة فسوف يطلب منهم تقديم تضحيات جديدة. غير ان الحركة العمالية قد اظهرت بعد قوتها – في كوريا الجنوبية وفي غيرها – وبالتاكيد ان استبداد الحركات النقابية المناضلة سيكون له انعكاسات سياسية عميقة وسوف يزيد من تفجر تناقضات نموذج من التنمية قدم السنة الماضية فقط على انه نموذج مثالي.

* عن / لوموند دبلوماتيك

الخروج من جحيم الديون !

* ايريك توسان

بالرغم من ان الدول الافريقية جنوب الصحراء قد سددت حتى الان ما يعادل قيمة ديونها الخارجية مرتين، فيما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٦، الا انها تجد نفسها الان مدينة بمبالغ تساوي ثلاث مرات ما كانت مدينة به قبل ستة عشر عاما، اذ كان عليها في نهاية عام ١٩٩٦ ان تسدد لدائنيها ٢٣٥.٤ مليار دولار، مقابل ٤٨.٣ مليار دولار بعنوان خدمة الديون (الفائدة ورأس المال)، وهي الخدمة التي تكلف كل عام اربعة اضعاف مبلغ الميزانيات المخصصة للصحة والتعليم في البلدان المعنية.

مع كل هذا، فان دول المنطقة وعددها ٤٨ قد تراكمت عليها ديون هائلة متخلفة عن عام ١٩٩٤، بلغت ٤٨ مليار دولار، وقد صنف البنك الدولي ٣١ من هذه الدول عام ١٩٩٦ ضمن فئة الدول الاقل دخلا والاكثر مديونية، وهو عدد ازداد ٦ دول عن عام ١٩٩٤. ولكي تسدد هذه الدول دينها الخارجي بالعملة الصعبة عليها ان تقتطع جزءا كبيرا من عائدات صادراتها. ولكي تتحرر من مجمل ديونها عليها ان تخصص جميع عائداتها من التصدير على مدى ثلاث سنوات.

منذ بداية سنوات الثمانين، لم تتوقف الشروط التي كان يتم في اطارها تبادل صادرات دول افريقيا جنوب الصحراء في السوق العالمية مع السلع التي تستوردها من الدول المصنعة، عن التدهور وبالرغم من الارتفاع المؤقت لاسعار بعض المواد الاولية في عام ١٩٩٥ – ١٩٩٦ (القهوة والكاكاو)، الا ان الاتجاه نحو انخفاض سعر هذه المواد ظل واضحا. وفقدت سلة المنتجات التصديرية نصف قيمتها امام المنتجات المستوردة من الشمال. وقد ردت افريقيا الفعل فحاولت زيادة حجم صادراتها الى السوق العالمية، ولكن دون ان تتمكن من حل المشكلة، لان اثمان السلع المصدرة كانت تنخفض بمعدلات اكبر من معدلات انخفاض السلع المستوردة. والواقع، انه في ظل النظام الحالي للتجارة العالمية، توجد دول الجنوب، ولا سيما منها الدول الافريقية جنوب الصحراء، في وضع غير مريح، اذ هي تصدر من المواد المصنعة اقل مما تصدره دول امريكا اللاتينية او شرق اسيا، علما بانه كلما ازداد حجم الصادرات كلما ادى ذلك الى تخفيض اثمانها، وبالتالي فان ميزانها التجاري يشهد عجزا متزايدا، وبعد عشر سنوات من سياسات التعديل الهيكلي الذي فرضه البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي يبدو الفشل ذريعا.

في عام ١٩٩٥، لم تكن افريقيا جنوب الصحراء تمثل سوى ١ في المئة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول النامية: اذ لم تتجاوز هذه الاستثمارات ٢.٢ مليار دولار من اصل ٢٤٠.٣ مليار. ويصبح الوضع اكثر سوءاً ان نحن اخذنا في الاعتبار ان عددا قليلا فقط من الدول تتلقى اكثر من ٩٠ في المئة من هذه الاستثمارات (وهي بالتحديد افريقيا الجنوبية وبعض البلدان المنتجة للنفط والمعادن من مثل نيجيريا وانغولا والغابون والكاميرون ...)، وبالمقابل، فان المراكز الرئيسية للشركات متعددة الجنسيات العاملة في المنطقة لا تتردد في تحويل ارباحها الى بلدانها الام، وهي ارباح تبلغ ضعفي قيمة الاستثمارات.

ان تزايد المديونية بالرغم من سداد مبالغ كبيرة، والتبادل غير المتساوي للسلع الذي يؤدي الى تفاقم العجز التجاري، والاسهام الضعيف لرؤوس الاموال الخارجية، والعمليات الكبيرة لتحويل ارباح الشركات متعددة الجنسيات باتجاه بلدانها في الشمال والنشريات الصحية المرضية الصادرة عن وسائل الاعلام والمؤسسات المالية الدولية، كلها حقائق ملموسة.

وقد اقر الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران في مؤتمر لمجموعة الدول السبع الاكثر تصنيعا (الكبار السبعة) في شهر تموز – يوليو ١٩٩٤، بهذه الحقيقة قائلا: «انكم تعلمون انه بالرغم من المبالغ الكبيرة المخصصة للمساعدات الثنائية والمتعددة الاطراف، فان رؤوس الاموال المتدفقة من افريقيا نحو البلدان المصنعة اكثر بكثير من تدفق رؤوس الاموال من هذه الدول نحو القارة الافريقية». غير ان هذا الاقرار هو نصف الحقيقة فقط، لانه ليس صحيحا ان المبالغ المخصصة للمساعدات الثنائية والمتعددة الاطراف هي مبالغ كبيرة بالفعل، فالعون العام للتنمية هو الان في مستواه الادنى منذ خمسة واربعين عاما، اذ هو يقل عن ٠.٣٣ في المائة من الناتج القومي الخام للدول المتقدمة، هذا في الوقت الذي كانت الامم المتحدة قد حددت مبلغ ٠.٧ في المئة كهدف يجب تحقيقه خلال سنوات الستين. كما ان رؤساء الدول المجتمعين في مؤتمر قمة ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، كانوا التزموا بمضاعفة ذلك الرقم ثلاث مرات.

محصلة القول ان عملية المديونية الافريقية شبيهة بتلك التي اصابت بقية مناطق الجنوب، فبداية من النصف الثاني من الستينات اخذت بنوك الشمال تبحث عن مستخدمين لسيولتها الفائضة، وازدادت الظاهرة مع اعادة تدوير دولارات النفط (البترودولار).

وخلال رئاسة روبرت ماكنمارا (وزير الدفاع الاميركي خلال التدخل الاميركي في فيتنام) للبنك الدولي، دفع هذا في نفس الاتجاه فزاد من قروضه فيما بين ١٩٥٨ و١٩٧٣ بعشرة اضعاف، وزادها ايضا بشكل اسرع خلال السنوات الخمس التي تلت تلك الفترة.

كانت الازمة الاقتصادية التي ضربت بشدة اقتصاد الدول الاكثر تصنيعا منذ بداية عام ١٩٧٣، دفعت حكومات هذه البلدان الى محاولة منح المزيد من القروض المالية لدول الجنوب شريطة ان تشتري هذه الدول السلع من الدول المقرضة. وقد تقاطر مبعوثو البنك الدولي والبنوك الاخرى ووزراء التعاون الخارجي في دول الشمال الى مقرات الحكومات الافريقية لتقديم القروض لها للقيام بمشاريع كبيرة للبنى التحتية فيها باستخدام المعدات المنتجة في البلدان الصناعية والتكنولوجيا المستخدمة فيها، وقدمت هذه الجهات المستثمرة القروض بفوائد منخفضة جدا، واندفعت شركات الاشغال الكبرى المشاركة في تلك المشاريع، وصاحب الوفود المتجهة الى تلك البلدان وفود من شركات الاعمال والحكومات المصنعة. وغذى الفساد القادم من الشمال مثيله القائم في الجنوب وعزز ظاهرة السرقة في كثير من الانظمة، وتضاعف الدين في افريقيا جنوب الصحراء اثنتي عشرة مرة فيما بين ١٩٧٠ و١٩٨٠.

وازدادت حدة الازمة منذ بداية سنوات الثمانين عندما ارتفعت بشكل كبير معدلات الفائدة بفعل الضغط الذي مارسه بنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة. وهكذا وجدت دول المنطقة نفسها، على غرار جميع الدول النامية، تواجه معدلات ديون تضاعفت ثلاث مرات في وقت بدأت معه اسعار صادراتها في الانخفاض، وبدأت الدائرة الجهنمية: فالدول المدينة تستدين من جديد لتسديد ديونها، ومن خلال الديون الجديدة ترتفع ديونها الخارجية، وهكذا دواليك.

خلال السنوات الاخيرة استردت البنوك الخاصة ديونها عن طريق البلدان المدينة وحكومات الشمال التي تتحمل حوالي نصف دين البلدان الافريقية جنوب الصحراء (باستثناء جنوب افريقيا) فيما تتحمل المؤسسات المالية الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الافريقي للتنمية اكثر من الثلث، وكلما كانت الدول الافريقية اكثر فقرا كلما ارتفع الجزء من دينها الذي تتحمله المؤسسات المالية الدولية: اذ بلغت النسبة ٧٩ في المئة بالنسبة لبوروندي، و٨١ في المئة لرواندا، و٧٧ لجمهورية افريقيا الوسطى، ٦١ لغينيا بيساو، و٧٧ لاوغندا.

وفي الجملة حصل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من البلدان المدينة اكثر مما قدم لها، وكانا اول المؤسسات التي تسترد ديونها.

ان جزءا كبيرا من المساعدة العامة للتنمية المقدمة من دول الشمال تستخدمه الدول المدينة منذ ذلك الوقت لتسديد ديونها للمؤسسات المالية الدولية. وباستثناء دولة جنوب افريقيا (نظرا لقوة اقتصادها) والسودان (الذي قطع علاقاته بهذه المؤسسات)، فان حكومات الدول جنوب الصحراء، تخضع بالفعل لهيمنة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس الذي يترك للمؤسستين الاولين مهمة تحديد السياسات التي يتوجب على تلك الحكومات اتباعها.

ومنذ حوالي خمسة عشر عاما فرضت خطط التعديل الهيكلي على معظم الدول الافريقية جنوب الصحراء، وقد لجأت تلك المؤسسات الى اسلوب تخويف فعال: اذ يتم تعليق منح القروض اذا رفضت سلطات البلد المضي في تطبيق الخطة التي غالبا ما تكون نتائجها الاجتماعية والاقتصادية وخيمة ومنها: تضاؤل دور الدولة في توزيع ثروات البلاد، وانخفاض الانتاج الوطني في القطاعات الزراعية وشبه الصناعية، وتدني مستوى عيش الغالبية العظمى من السكان. ولناخذ زامبيا مثلا على ذلك، فبين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٣ انفقت حكومتها على التعليم الابتدائي ٣٧ مليون دولار في الوقت الذي سدد ١.٣ مليار دولار بعنوان خدمة الدين المترتب عليها. وبتعبير اخر مقابل كل دولار واحد استثمر في التعليم الابتدائي، دفعت الحكومة ٣٥ دولار لنادي الدول الغنية. وفي العام ١٩٩٥ انفقت الحكومة على التعليم الابتدائي بالنسبة لكل ساكن ست مرات اقل مما انفقته قبل عشر سنوات، واقل بنسبة ٢٠ في المئة بالنسبة لميزانية الصحة. وكانت نتيجة ذلك ان بدأت العائلات تتحمل ٨٠ في المائة من تكاليف التعليم الابتدائي لابنائها، كما ان معدل وفيات الاطفال الرضع ارتفع ٢٠ في المئة خلال تلك الفترة.

منذ العام ١٩٩٤ بدأ نادي باريس يتفاوض مع الدول الافريقية كل على حدة لتخفيض ديونها، بشرط ان تكون تلك الدول من بين تلك التي اعتبرها صندوق النقد الدولي تلميذا مطيعا. واعلن النادي عن نيته القيام بتخفيض يصل الى ٦٧ في المئة من مجمل الدين الثنائي للبلدان الاكثر مديونية. وفي الواقع، تعتبر شروط تلك الصفقة على قدر من القساوة يجعل من التخفيضات الموعودة امراً تافهاً الى حد بعيد. فاوغندا مثلا، وهي اول دولة تستفيد من سخاء نادي باريس، لم تحصل الا على ٣ في المئة من التخفيض في دينها الخارجي، اما مجمل الالغاء والتخفيف من ديون البلدان الافريقية وراء الصحراء فكان عام ١٩٩٥ اقل من ١٢ في المئة من مجمل دينها.

عام ١٩٩٦، قام كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونادي باريس بمبادرة جديدة تهدف الى جعل دفع خدمة الدين لاكثر البلدان فقرا ومديونية والذي يبلغ في مجمله اكثر من ٢٠٠ مليون دولار، امرا «محتملا». وينتظر البدء في التخفيضات الاولى عام ١٩٩٨، غير ان معظم التخفيضات لن تتم الا بعد عام ٢٠٠٠. وقد اعلن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي استعدادهما لجمع مبلغ اقصاه ٧ مليارات دولار لتمويل المبادرة كلها، وهو مبلغ «يكاد يقرب من المبلغ الذي خصص لاقامة حديقة الترفيه يوروديزني في فرنسا»، واقل بثلاثين مرة من المائتي مليار دولار التي تعاملت بها بورصات المال الاسيوية خلال شهر اب – اغسطس ١٩٩٧ وحده.

ان الدين الخارجي لدول افريقيا جنوب الصحراء حيث يعيش ١٠ في المئة من سكان العالم يمثل اقل من ١ في المئة من الديون العالمية المقدرة بالدولار. واذا اعتبرنا تكاليف الديون الاجتماعية، فان رفض الغائها يشبه بالفعل رفض مد يد المساعدة لانسان يتعرض لخطر الموت. وتفاديا للقيام بالغاء دين يمكن ان يمثل انبوب اوكسجين لانظمة فاسدة، يتوجب ايضا تجميد الممتلكات التي يمتلكها الحكام الافريقيون وبطاناتهم بهدف تمكين المنظمات الديمقراطية في كل معنى وبمساعدة السلطتين القضائية والتشريعية، من القيام بعملية تدقيق لمصادر هذه الممتلكات واذا ثبت انه تم الحصول عليها بطريقة غير قانونية، يتوجب استرجاعها وتمويل صناديق التنمية الاجتماعية منها في ظل رقابة شعبية. وهذان الاقتراحان اللذان قدمتهما «لجنة الغاء ديون العالم الثالث» هما شرطان مسبقان لاي تجديد اقتصادي وديمقراطي في افريقيا.

* لوموند دبلوماتيك

يوزع سهما مجانيا و٤٠ بالمائة ارباحا للمساهمين

اقرت الهيئة العامة العادية للبنك العربي رفع رأس المال من ٤٤ مليون دينار الى ٨٨ مليونا وذلك برسملة ٤٤ مليون دينار من حساب الاحتياطي الاختياري وتوزيع سهم مجاني.

كما اعتمدت الهيئة العامة العادية النتائج التشغيلية للبنك عن السنة المالية الماضية ١٩٩٧ واقرت توزيع ارباح نقدية على المساهمين بنسبة ٤٠٪ من القيمة الاسمية للسهم البالغة عشرة دنانير وانتخاب مجلس ادارة جديد للسنوات الاربع المقبلة.

رئيس مجلس الادارة المدير العام للبنك المصرفي عبدالمجيد شومان عرض تفصيليا النتائج الباهرة التي حققها البنك العربي برغم التحديات الكبرى التي شهدها العالم الناجمة عن اشتداد المنافسة في اسواق الخدمات المالية والازمة الحادة التي مرت بها اسواق جنوب شرق اسيا مؤكدا ان البنك العربي نجح في مواجهة هذه الازمة بكفاءة مالية وفعالية نظرا للنوعية الجيدة لاستثمارات وسلامة سياساته وانظمته.

واضاف السيد شومان ان ارباح البنك نمت بنسبة ١٢.٥٪ وبلغت ١٠٧.٧ مليون دينار بعد اقتطاع كافة المصاريف والمخططات والضرائب مقابل ٩٥.٧ مليون دينار لعام ١٩٩٦.

واوضح السيد شومان ان الزيادة في الارباح جاءت نتيجة للتطور في اجمالي الايرادات اذ بلغت في نهاية العام الماضي ٣١٠.٨ مليون دينار مقابل ٢٨٩.٨ مليون دينار بنسبة زيادة مقدارها ٧.٢٪ مشيرا الى ان البنك ضبط مصروفاته عند مستوى ١٦٥.٢ مليون دينار مقابل ١٥٣.٧ مليون دينار عام ١٩٩٦ وتبعا للنتائج الباهرة ارتفع مجموع حقوق المساهمين الى ٧٢٠ مليون دينار بزيادة بلغت نسبتها ١٤.٣٪ عن العام ١٩٩٦.

ووعد السيد شومان بمواصلة العمل لتنمية مقدرة البنك العربي على تحقيق الارباح والاستجابة لمتطلبات كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الاقراض او مخاطر تقلبات الاسعار.

واوضح السيد شومان ارتفاع موجودات وودائع العملاء الى ٧٢٤٨.٨ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٧ مقابل ٦٨٠٩ ملايين دينار عن العام السابق اي بنسبة نمو بلغت ٦.٤٦٪ تقريبا في نفس الفترة الذي استطاع البنك تنمية محفظة القروض لتصل الى ٤٦٧٢.٤ مليون دينار مقابل ٤١٦٣.٣ مليون دينار عام ١٩٩٦ اي بنسبة نمو بلغت ١٢.٢٢٪ تقريبا.

البنك العربي الاسلامي الدولي: كل المعطيات للنجاح المبكر

حصل البنك العربي الاسلامي الدولي على حق الشروع بالعمل المصرفي وفق احكام الشريعة الاسلامية بتاريخ ١٤/١٠/١٩٩٧ وقام البنك بعد ان استكمل اجهزته الادارية والفنية والمصرفية، والحصول على كافة الموافقات الرسمية بالمباشرة في تقديم خدماته ومنتجاته المصرفية وذلك في ١٩٩٨/٢/٩.

من المتوقع ان يحرز البنك العربي الاسلامي الدولي نجاحا مبكرا في ضوء حجم العمليات المصرفية التي ينفذها الجهاز المصرفي المحلي ويرغب اصحابها ان تنفذ حسب احكام الشريعة الاسلامية والتي يتراوح حجمها ما بين ٢٠-٣٠ بالمائة من اجمالي عمليات الوحدات المصرفية، ويعزز هذا النجاح المتوقع الجاهزية العالية التي باشر البنك عملياته مستندا اليها من رأس المال والخبرات والتقنيات المصرفية الحديثة والمتطورة.

سياسة البنك

تستند سياسة البنك الى خبرات مصرفية عريقة، وترمي الى تعظيم المعاملات الاقتصادية وفق احكام الشريعة الاسلامية السمحاء، ومواكبة النجاح الذي حققته البنوك الاسلامية في العالمين العربي والاسلامي، مما حدا بالبنوك التقليدية الكبرى في العالم ان تتجه نحو تاسيس بنوك ونوافذ اسلامية. وتقوم سياسة البنك على المساهمة الحقيقية في تنمية المجتمعات الاسلامية من خلال تقديم التمويل اللازم لهذه التنمية باشكالها وادواتها المختلفة حسب احكام الشريعة الاسلامية، والاعتماد على مجلس للرقابة الشرعية يتألف من نخبة مختارة من الفقهاء في المعاملات الاسلامية، ويختص هذا المجلس بكافة عمليات البنك المختلفة. ومن التحديات الكبرى التي وضع البنك مهمة تجاوزها على رأس الاولويات هي تقديم خدمات مصرفية غير تقليدية ترمي الى المشاركة الحقيقية مع جمهور المتعاملين مع البنك حسب احكام الشريعة، وذلك بتقديم التمويلات للاجال المتوسطة والبعيدة المدى، من خلال اساليب جديدة مثل الاستصناع والاجارة، وهذا من اكبر التحديات التي تواجهها التنمية في غالبية الدول الاسلامية والعربية.

الخدمات المقدمة

تجربة البنوك الاسلامية الحديثة نسبيا مع التجارب المصرفية التقليدية حدت بالبنك العربي الاسلامي الدولي الى الاستفادة من هذه التجربة التي مضى عليها اكثر من عقدين من الزمن بهدف تقديم خدمات متنوعة، ومواكبة للتطور والمتغيرات التي شهدتها الاقتصادات المحلية والعربية والاسلامية والدولية.

وفي المرحلة الاولى يقدم البنك العربي الاسلامي الدولي سلسلة خدمات ومنتجات مصرفية منها تمويل:

- المرابحة - المضاربة - المشاركة - الاستصناع - السلم - الاجارة والاستثمارية

هذا الى جانب استقطاب ودائع العملاء الائتمانية «تحت الطلب» للاستثمار المباشر سواء المخصص منها او للاستثمار المشترك، على شكل ودائع توفير واشعار ولاجل، بالاضافة الى تقديم خدمات مبتكرة جديدة سيعلن عنها في حينه وفق برنامج زمني.

رأس المال

يتكون رأسمال البنك العربي الاسلامي الدولي من ٤٠ مليون سهم بقيمة اسميه مقدارها ٤٠ مليون دينار اي ما يعادل «٥٦.٤» مليون دولار، مدفوعة بالكامل. وهو شركة مساهمة عامة مملوكة بالكامل للبنك العربي.

ويتبوأ البنك العربي الاسلامي الدولي المركز الرابع بين البنوك العاملة في السوق الاردنية بالنسبة لرأس المال والمركز الاول بين البنوك الاسلامية العاملة في السوق المحلية.

ويؤهل رأس المال القوي للبنك الدخول في عمليات مصرفية متوسطة وكبيرة الحجم، مما يمكنه من العمل الفعال والمشاركة في التنمية.

«الدنماركية للصناعات الغذائية» تنال الايزو قياسيا

قال السيد سليمان الروسان مدير عام الشركة الدنماركية للصناعات الغذائية ان الشركة تاسست عام ٩١ برأس مال دنماركي واردني وهي شركة مساهمة محدودة.

واضاف ان الشركة تمتلك مسلخ دواجن ومصنع لحوم ولدى الشركة عملية انتاجية متكاملة تماما حيث تصنع الشركة اللانشون والمرتديلا وغيرها وتزود معظم مصانع اللحوم الموجودة في الاردن بلحم الدجاج الخام.

وقال الروسان ان الشركة بصدد تطوير خطوط الانتاج الوصول الى طاقة انتاجية الى مستوى يضاهي التنافس العالمي وهذا ينبع من وعي الشركة لاهمية الشراكة الاوروبية للتجارة الحرة، ومن هذا المنطلق بدأت الشركة الدنماركية بمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية وقد كانت اولى هذه الامور شهادة الجودة العالمية الايزو «٩٠٠٢»، والجدير بالذكر ان مصنع الدنماركية اول مصنع في الصناعات الغذائية يحصل على شهادة الايزو بجهوده الفردية دون اي استشارات خارجية.

وقال ان سياسة الشركة في الجودة هي انتاج افضل منتجات لحوم الدواجن واللحوم البقرية بانسب الاسعار لتغطية الحاجات الموجودة في السوق المحلي والسوق الخارجي.

واضاف الروسان ان اهمية شهادة الجودة جاءت تاكيدا لالتزام الشركة بادارة الجودة والنظم الادارية والفنية داخل الشركة الدنماركية ولم تستغرق الشركة وقتا طويلا للحصول على شهادة الايزو بسبب وجود وعي تام في الادارة العليا ممثلة باصحاب الشركة وادارتها وموظفيها.

والشركة تعمل باحداث المواصفات الاوروبية وشهادة الايزو ٩٠٠٢ جاءت لتؤكد الالتزام التام بهذه المواصفات، وهي الخطوة الاولى في بداية الطريق لتقديم انجازات اخرى. اما بالنسبة لاهمية هذه الشهادة للتصدير قال الروسان ان هذه الشهادة اصبحت جواز السفر الذي يؤهل اي صناعة لدخول الاسواق الخارجية وخاصة الدول الغربية مع العلم اننا لم نحصل على هذه الشهادة لامور التصدير وحسب واننا نؤكد التزامنا بمواصفات الجودة في اسواقنا المحلية بالرغم من وجود اسواق في مصر ولبنان وقطر والعراق واوروبا.

وقال الروسان ان الشركة تستقبل بشكل مستمر استشارات فنية في مجال الانتاج والصيانة من مختلف دول العالم مثل الدنمارك وهولندا واسكوتلاندا وبريطانيا ويأتي حرص الشركة على الاطلاع على كل ما هو جديد في مجال صناعة اللحوم والاغذية وفي المستقبل القريب ستقوم الشركة بتركيب خط اتوماتيك «١٠٠٪» بتقنية دنماركية فرنسية.

ومن الجدير بالذكر ان الشركة حصلت على درع جمعية حماية المستهلك نتيجة حرص الشركة الكبير على حماية المستهلك اولا واخر وتقديم افضل المنتجات له سواء من منتجات الدواجن او الابقار.

رأسمال «الاسكان» الى ١٠٠ مليون دينار

قرر مجلس ادارة بنك الاسكان من حيث المبدأ رفع راسمال البنك من (٥٠) مليون سهم/دينار الى (١٠٠) مليون سهم/دينار، وذلك من خلال رسملة (٥٠) مليون دينار من احتياطي علاوة الاصدار وتعديل عقد التاسيس والنظام الاساسي للبنك تبعا لذلك، استنادا لنص المادة «١٧٥» من قانون الشركات الاردني والمادة (٨) من النظام الاساسي للبنك.

هذا وسوف يتم عرض هذا القرار على الهيئة العامة غير العادية والتي سوف تعقد في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٨/٤/٢١.

«الاتحاد لتطوير الاراضي»: الهيئة العامة في ٤/١

قرر مجلس ادارة شركة الاتحاد لتطوير الاراضي دعوة الهيئة العامة للاجتماع العادي في قاعة بنك الاتحاد للادخار والاستثمار وذلك في تمام الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٨/٤/١ حيث سيتم مناقشة الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر من السنة المالية المنتهية في ١٢/٣١/ ١٩٩٧ والمصادقة عليها.

«الزيوت النباتية» ٥٠٨ الاف دينار ارباحا

بلغ مجموع صافي ارباح الشركة العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية المساهمة العامة المحدودة حوالي «٥٠٨,١٣٠» الف دينار.

واوضحت الميزانية العمومية والبيانات الحسابية للسنة المنتهية في ١٩٩٧/١٢/٣١ صافي مبيعات الشركة قد بلغ حوالي «٢٨,٨٣٢,٩٠١» مليون دينار.

وتقترح توزيع «٣٦٠٠» الف دينار نقدا بنسبة ٦٪ من رأس المال على المساهين وتدوير الرصيد.

«المستثمرون العرب»: الهيئة العامة في ٤/٤

قرر مجلس ادارة شركة المستثمرون العرب المتحدون دعوة مساهمي الشركة لحضور اجتماع الهيئة العامة العادي في تمام الساعة ١٢ من ظهر يوم السبت الموافق ١٩٩٨/٤/٤ في فندق الميريديان - عمان؛ فورتي جراند سابقا، واجتماع الهيئة العامة غير العادية في تمام الساعة الواحدة في نفس التاريخ والمكان.

«شركة الكبريت الاردنية» الارباح التشغيلية ١٥٠ الف دينار

اظهرت مسودة الميزانية العمومية لشركة الصناعات والكبريت الاردنية المساهمة العامة المحدود لعام ٩٧ ارباحا تشغيلية وايرادات بلغت حوالي ١٥٠ الف دينار وذلك لاول مرة منذ عدة سنوات حيث كان العمل في العام الماضي في النصف الثاني منه فقط.

وقال السيد قتيبه وهبة المدير العام اننا وقعنا عقد لمدة عام من المؤسسة المدنية الاستهلاكية لتزويدهم بالكبريت بصفتنا الوحيدين اي ان بضاعتنا ستكون الوحيدة الموجودة في فروع المؤسسة الستة والثلاثين المنتشرة في المملكة «من الكبريت» وذلك لمنافسة اسعارنا للبدائل ولجودة المنتج كما تقدمنا بعطاء للمؤسسة العسكرية وبنفس اسعار وشروط المؤسسة المدنية حيث تدل المؤشرات على ان العطاء سيكون من نصيبنا.

واشار وهبة الى البروتوكول الموقع مع الحكومة العراقية لعام ٩٨ قد تمت اضافة مادة الثقاب وذلك لاول مرة منذ عدة اعوام وهذا مورد جديد نرجوا ان يكون افضل من كل الاتفاقيات الاخرى.

واوضح ان الشركة قد انجزت عقد بقيمة «١٧٠» الف دولار للعراق في الشهرين الماضيين ونحن بصدد تجديد العقد بنفس الشروط والاسعار، كما لا نزال مرتبطين بعقد عيدان للعراق بقيمة ٨٢٠ الف دولار تم انجاز القليل منه خلال عام ٩٧ ونأمل ان نفرغ منه مع نهاية العام الحالي.

اما بالنسبة للسوق المحلي قال وهبة ان وضع الشركة جيد ونقوم بتزويد الفنادق والمطاعم بكبريت المشط الدعائي باستمرار ونأمل ان يكون عام ٩٨ افضل بكثير من اي عام سابق.

[illegible]

(٥/٢)

منذ توقيع
معاهدة وادي عربة بين الاردن واسرائيل، ودرجة حرارة الجسم الاردني اخذة
بالارتفاع، وعند مختلف قطاعات الشعب من مؤسسات نقابية وفكرية وثقافية واجتماعية، وبمدارس
ومذاهب سياسية متعددة من اقصى اليسار لاقصى اليمين وما بينهما.

وبعد كل اتفاقية تجارية او سياحية او .. امنية، وفي كل زيارة رسمية اسرائيلية تطأ ارض الاردن، «يغلي الدم» ليرفع المزيد من درجات الحرارة، لما فيه من تحد لمشاعر فطرية تشكلت عند المواطن الاردني والعربي، بفعل النشأة الوطنية العربية، على ثوابت تنهار امام ناظريه وتحت سمعه وبصره يوما بعد يوم، بل ساعة بعد ساعة. ان جيل الاربعينيات والخمسينيات مطالبٌ الان بالاجابة على السؤال الكبير المعلق في سماء الاردن، والموجه من الطفل والشاب والشيخ، من مختلف المناطق من قرى وبوادي الجنوب والشمال والوسط ومن مدن نائية واخرى متاخمة لحدود من كنا نطلق عليها «دولة العدو الصهيوني الغاصب» ودولة الظلم والطغيان. هذا الاردن، حامل الحلم الكبير الذي ولدت دولته الحديثة، من رحم فكرة «الدولة العربية الكبرى» اين هو الان؟ والفعاليات الاسرائيلية ترتدي كل ما يمكن أن تطالها يدها من «شمبر حوراني» و«مدرقة كركية» و«خلقة سلطية»، وتغرف من «المجللة المعانية» لتحكم سيطرتها على «ملح الارض» بعد ان تعبث في صندوق مدخرات شيخوختنا، متنكرة بعباءة وقمباز الجد العربية.

سؤال كبير: **الاردن الى اين** ؟سؤال موجه الى رجالات الاردن من الحركة الوطنية، ايا كانت انتماءاتهم السياسية، ان تحدي «الوجود الاردني» خاصة، والعربي عامة، مهدد بحلم اسرائيل الكبرى.

هذا الحلم الذي تحشد له زعيمة العالم الحر المتحضر «اميركا» كل قوتها وقدرتها المسيطرة على عالم الاقتصاد والسياسية الدولية، في دعم الصهيونية، لتقتلع جذور حضارات موغلة في القدم، لتُبير «نزق» محدثي النعمة .. ومع بداية العام ١٩٩٨ كانت هذه الحوارات التي تناولت المحاور التالية:

١- الازمة السياسية .. الازمة الاقتصادية ....

٢- العملية السلمية، واثر الاختراق الصهيوني على الاردن والمنطقة العربية في ظل الاتفاقيات المستمرة بين الاردن واسرائيل، وكيفية مواجهتها.

٣- العلاقات الاردنية الفلسطينية، والمشاريع المطروحة من كنفدرالية وفدرالية وغيرها ؟

٤- ملامح الرؤية الوطنية العربية في مواجهة المرحلة.

وقد التقت الميثاق شخصيات اردنية وتحت عناوين مختلفة، معارضة سياسية، حزبية، وشخصيات مستقلة.

(تنشر تاليا وفي الحلقات المقبلة ويخضع ترتيبها لاعتبارات فنية فقط)

والحوار مفتوح لمن يرغب من الفعاليات الوطنية
ضمن المحاور المذكورة انفا.

حوارات: ربيعة الناصر

مازن الساكت: الكباريتي .. بداية حكم الكمبرادور

- من مواليد الطفيلة عام ١٩٤٨
- ادارة واقتصاد، جامعة بغداد
- عمل في ادارة الاعلام في جامعة الدول العربية، الامانة العامة ١٩٨٢
- مسؤول للاعلام - مكتب اتاوة - كندا
- امين عام فريق البحوث والدراسات ١٩٨٤ - ١٩٨٧
- مديرا للشؤون الادارية والموظفين في بنك البتراء ٨٧ - ١٩٩٠
- رئيسا لهيئة المديرين ومدير عام للسيفوي حتى نهاية ١٩٩١
- مساعد لامين عام سلطة المياه ومستشارا لوزير المياه حتى عام ١٩٩٥
- حاليا، مدير الشركة الدولية لانتاج الاقمشة (شركة مساهمة محدودة)

الاستاذ مازن الساكت، رؤية وطنية بمنظور قومي ومنهج علمي، حريص على تناول المحاور بادوات (عقل كلي) يبتعد عن الجزئيات الا ما يخدم تعزيز وجهة نظره.

لا غرابة في لغة الاستاذ (الساكت) التي يغلب فيها القومي على الاقليمي، والاقليمي على القطري، فقد انتسب الى حزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٦٦، واصبح عضو مكتب الطلبة والشباب القومي للقيادة القومية عام ١٩٧٨، كما كان عضواً في مؤتمرات الاحزاب العراقية وعضواً في المجلس الوطني الفلسطيني. وفي عام ١٩٨٠ اصبح عضو قيادة منظمة الطلبة العرب في الولايات المتحدة.

وبعد ان عاد الى الاردن عام ١٩٨٧، انتخب عام ١٩٩٥ امين عام للحزب الديمقراطي الوحدوي الذي تشكل من (٤) احزاب، لكنه استقال اثر ازمة الخبز ومشاركة الحزب في الحكومة. ولكن الاستاذ الساكت صاحب التجربة القومية الطويلة، لا تسعف ذاكرته الا (الطفيلة) مسقط رأسه، يذكرها كلما اراد تمثل موقع او حالة او موقف. لغة الاستاذ مازن الساكت واضحة ومفرداته لا تحتمل اكثر من معنى وتتسم بجدية وقوة منهجية واقعية.

الوضع السياسي، الوضع الاقتصادي

كان من المفترض ان عام ١٩٨٩ هو عام الانفراج السياسي، هو بداية الحل او البحث عن الحل الوطني للمشكلات السياسية والاقتصادية، والتي ادى الى تفاقمها النهج العرفي وغياب الحياة الديمقراطية.

اسباب كثيرة كانت وراء التغيير في النهج عام ١٩٨٩، منها المحلية ومنها الاقليمية ومنها الدولية. فهي انعكاس وانسجام «مع التطور في شكل العلاقات الدولية وتفاقم ازمة النظام الشمولي واتساع تبني الخيار الديمقراطي «كما هو استجابة لاحداث الجنوب، «هبّة نيسان الشعبية وهو كذلك تغيير مرتبط بوعي النظام لمشكلاته واستباق للحلول.

كل هذه الاسباب وغيرها ادت الى ان يكون البحث عن الحل من خلال تجربة جديدة استلزمت «اجراء مصالحة وطنية عبر عنها الميثاق الوطني، واقرار من المعارضة بالشرعية الدستورية مقابل اعادة تفعيل الحياة الدستورية «وعودة الحياة البرلمانية والعمل الحزبي العلني....

ان تقييم ما وصلت اليها التجربة بعد ثماني سنوات، لا بد ان يأخذ بعين الاعتبار، الاحداث الكبيرة التي شهدناها في المنطقة والعالم «مثل انهيار الاتحاد السوفياتي ومنظومة الدول الاشتراكية «واختلال موازين القوى وظهور النظام العالمي الجديد بقطبه الواحد، وحرب الخليج، وهي تغييرات لا يجوز لنا ان نقلل من تاثيرها او نتجاوزها على المنطقة وعلينا في الاردن. هذه الاحداث والتطورات التي فرضت جملة من الحقائق الجديدة، قرار التسوية السياسية، وشكل العلاقات والمحاور داخل النظام العربي، وعودة وازدياد قوة العلاقات التبعية والهيمنة التي تفرضها المصالح والمخططات الاميركية، وعلى المستوى الداخلي تراجع نهج الانفتاح وتوجهٌ نحو بناء المؤسسات الديمقراطية.

** انقلاب على التجربة الديمقراطية

شهدنا ما يشبه الانقلاب على التجربة الديمقراطية بشكل استهدف اعادة تاهيل للتجربة بصياغة وضوابط وقوانين وممارسات جديدة، اصبحت معها الديمقراطية شكلا دون مضمون، وظهر ذلك جلياً في تقييد العمل الحزبي، ومحاولات اضعاف النقابات، والهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني وتحويلها الى مؤسسات سلطوية، تحت مظلة العمل الاجتماعي والتطوعي ... وحتى استهدف البرلمان ومن خلال قانون الصوت الواحد، لتصل المؤسسة التشريعية الى ما هي عليه اليوم.

كما ان (الميثاق الوطني) الذي عبر عنه العقد الاجتماعي هذا الميثاق لم يعش اكثر من ثلاثة أو اربعة شهور، وهو الان لا يجد من يعترف به، او يعتبره مرجعا، لقد انتهى ولم يعد له وجود.

هذه القضايا هي تعبيرات الازمة السياسية الجديدة ولا شك ان التراجع في الحياة الديمقراطية، ترافق ايضا مع نهج وسياسات اقتصادية «تشكل برأينا جوهر الازمة الاقتصادية الحالية «وستؤدي الى تفاقمها المستقبلي اذا استمرت هذه السياسات.

ولا شك ان السياسي والاقتصادي بالنسبة للاردن مترابط الى درجة كبيرة ويتأثر كل منهما بالاخر، وكلنا يعرف ان الاردن محدود الموارد، وقدراته الذاتية لمواجهة مشكلاته الاقتصادية محدودة، ولقد كانت الحلول الاقتصادية في معظم المراحل جزء من شكل متطور لواقعه السياسي وعلاقاته السياسية، ولذا فان التغييرات السياسية في السنوات الاخيرة انعكست على واقعه الاقتصادي، بل ان السياسات الاقتصادية الرسمية هي جزء من التغيير السياسي ومن شروطه والتزاماته.

لقد كان الحدث المباشر «الاهم والاخطر، هو دخول التسوية السياسية، وبالشكل والمضمون، الذي عبرت عنه اتفاقات وادي عربة «وقبلها اتفاقات اوسلو بين منظمة التحرير واسرائيل، وهو مضمون له شروطه التاريخية وابعاده السياسية والاقتصادية، وبدون الدخول في التفاصيل فقد ادت هذه العملية الى ان يفقد الاردن محيطه العربي كحلفاء اساسيين، وبالتالي تأثر سلبا حجم علاقاته الاقتصادية، وبالمقابل لم تكسب غيرها، بل وبقيت اشكالية علاقاته بالخليج التي سببها موقفه من حرب الخليج مستمرة، ولم تتحقق وعود التبشير بخيرات السلام والعلاقات الاقتصادية مع الغرب واسرائيل.

ان القول بوجود ازمة سياسية وازمة اقتصادية، ليس مجرد موقف معارض «لا يرى الا مشكلات السلطة واخفاقاتها، ولكنه تعبير عن رؤيا موضوعية للواقع، تعترف به اطراف عديدة «داخل السلطة نفسها.

ان كل ذلك هو انعكاس للمتغيرات الدولية، ولما يسمى بنظام القطب الواحد، ولمنظمة التجارة الدولية والجات ونهج الخصخصة والعولمة بشكلها العام.

كل هذه الشروط التي بدأت تُملي على الدول الضعيفة من العالم الثالث وبشكل خاص واكثر خصوصية الاردن، وبدأت تُفرض علاقات دولية جديدة، تلبي متطلبات

لم يعد لنا ظهر يحمينا بعد ان ادرنا الظهر لبغداد ودمشق

التسوية السياسية، ولتصبح الاردن جزء من نظام سياسي اقتصادي عسكري، يحمي التسوية ويحمي المصالح للجهات التي فرضتها. كل ذلك جعل من (المسألة الاقتصادية والواقع الاقتصادي في الاردن يتأثر وبشكل مباشر، من حيث انه بات يهدد حتى منظومة الانجازات التقليدية التي انجزت عبر عقود سابقة، فبالرغم من الخلاف السياسي بين المعارضة والنظام في السابق، الا ان النظام حقق عددا من المنجزات، خاصة في البنى التحتية في التعليم والصحة والخدمات والمياه والكهرباء، هذه الانجازات، اصبحت الان مهددة في ظل النهج الجديد.

بالتأكيد لكل مرحلة قوى تمثل النهج وتقوده لمصالحها، وتدافع عنه، وهذا يقودنا للحديث عن مسألة لم تتناولها التحليلات السياسية بشكل دقيق في الساحة الوطنية، رغم اهميتها، وهي التركيبة السياسية الاساسية للبنى الفوقية في الاردن، الذي شهد نمو فئات جديدة صاحبة مصلحة لهذا النهج الجديد، تناولتها الادبيات الثورية اليسارية في السابق بتسميات مختلفة، مثل الفئات الطفيلية، والكمبرادور، رغم عدم وجودها في تلك المرحلة، والتي اصبحت اليوم موجودة، وبدأت تنمو بشكل واضح.

حكومة الكباريتي

انا اظن ان حكومة الكباريتي جاءت لتعبير عن هذه الشريحة بكل ابعادها، وهي فئة جديدة اذكى من الفئات السابقة، واكثر انفتاحا بحيث تبدو اكثر ليبرالية، لكنها مع الاسف تتعدل بنهج المخططات الدولية الجديدة، فهي تقود وتنفذ هجوما لتصفية المؤسسات العامة التي انجزها المجتمع للبنى التحتية، وتتعامل مع ما يسمى، الاستثمارات الاجنبية والشراكة، وتتحدث بلغة (الكوميشن) هذا النهج يصيب قطاعات محدودة وفئات اكثر محدودية بفوائده، لكنه يلقي وبالاً جديدا، اجتماعياً واقتصاديا، على معظم الفئات الاجتماعية والاقتصادية.

هذه الشريحة ظنت انها جاءت بتجديد، حين رفعت شعار «تصفية الحرس القديم الذي انتهى دوره»، والذي لم تكن قوى المعارضة الوطنية لترفع هذا الشعار، وبدأت تهاجم في كل الاتجاهات، وبدأ يظهر تحالف عام وكبير من قوى المعارضة، وحتى القوى التقليدية، بما في ذلك القوى التي لم يكن لها دور سياسي، في المراحل السابقة وكانت هذه الحكومة تعبر عن سياستها باجراءات قاسية، من رفع اسعار الكهرباء، والمياه والخبز، وبدأت في التوجه نحو الخصخصة، ونحو بناء علاقات اقتصادية مع اسرائيل بشكل كبير.

وكانت الهبة الثانية (هبّة الخبز) تعبير عن رفض لهذا النهج، ورفض لنتائجه الاقتصادية والاجتماعية على الغالبية العظمى للمجتمع، فكان ان لجأت السلطة للعنف، الذي فاجئت فيه حتى انصارها، ولم يمنعها ادعاؤها الليبرالية من ضرب الاحزاب بتهميش دورها، ولاحقت واعتقلت وحققت وعذبت من يعترض سياستها، وكانت بمهاجمتها العمل السياسي وبشكل علني، تتناقض مع ما طرحته في بيانها الوزاري الذي يعتبر الاحزاب مؤسسات وطنية مدعوة للحوار.

هذه المرحلة شهدت اشتداد الازمة السياسية والاقتصادية ،كما شهدت اشتداد الصراع بين النهج الجديد الذي تمثّل في نتائج التسوية السياسية والانتصار لنظام القطب الواحد والخضوع لشروطه، وبين تحالف قوى المجتمع كله، فكان الشكل الدراماتيكي الذي انتهت اليه حكومة الكباريتي، تعبير عن الحرج الذي اصاب النظام، نتيجة الازمتين السياسية والاقتصادية ،ولكن التوقعات، بان النظام استفاد من هذه التجربة واعاد حساباته، ليتمكن من اعادة التوازن بقوى تقود المجتمع بعيدا عن هذه المرحلة، مع الاسف لم يتحقق، ولم يحدث شيء من هذه التوقعات التي يدعو اليها التحليل المنطقي، بمعنى ان الذي يقود الامور ليس الواقع الداخلي وتوازن القوى فيه بما يخدم المصالح الوطنية، بل الذي يقود الامور، كل ما له علاقة بالواقع الخارجي، وموازين القوى الخارجية، للمخطط الخارجي، هذا في تقديري الذي يقود الامور.

لذلك، اصبح الوضع في حالة اكثر تراجعا، وجاء طاقم المفاوضات ليتسلم المرحلة، وهو طاقم غير قوي، فيه ضعف، ولديه استعداد للاستمرار في النهج السابق، وفيه شيء من الاتجاه ذو الوجه الواحد، بمقاييس اللعبة السياسية الداخلية، وبدل ان يعيد النظام علاقته بقوى المجتمع المختلفة ويعيد التوازن الى المعادلة السياسية ،لجأ الى بناء اشكال تقليدية على هيئة احزاب ومؤسسات والى دعم قوى عشائرية، وتحت ظل صياح اعلامي ليعلن استمرار التجربة الديمقراطية والتعددية، وكان واضحا انه الخيار الذي يعني عدم الالتفات اطلاقا، الى طبيعة المجتمع بما فيه من قوى وتحالفات ومصالح، مع الاصرار على ان الديمقراطية منحة، واشتراط تقييد المجتمع بشروط المرحلة، والا فان المعارضة هي خروج عن الدولة، وليس خروج عن الحكومة، وبات التهديد بتجربة الخمسينيات، وبما تحمل النظام من تلك التجربة يتردد عند كل اعتراض.

ورغم كل الحوارات التي دارت حول (قانون الصوت الواحد) والمطالبات بتفعيل الميثاق من خلال حوار وطني، فقد رفض هذا الحوار، وبدأت هجمات وحملات واسعة على الحركة السياسية، وبات واضحا ان لا نية لاعادة الجسور واقامة الحوار لتقييم التجربة والبدء بتصحيح ما اعتراها من تراجعات وسلبيات.

** العملية السلمية، تطوراتها، استحقاقاتها واثرها على الاردن

بالتأكيد ان كل ما سبق الحديث عنه، له علاقة بالتسوية واستحقاقاتها.

لقد عملت التسوية فرزاً، بين ما تتطلبه التسوية من اعتراف بوجود دولة اسرائيل وحدودها واقامة علاقات معها، لينهي حالة العداء والمقاطعة، وبين تاريخ طويل من الثقافة والفكر والبرامج الوطنية والاحساس الديني والوطني والقومي والحقوق والصراع، وقضية اللاجئين والعودة ... بحيث كان الصراع العربي الاسرائيلي القضية المركزية للانسان والوطن والحزب الاردني والعربي.

من غير المعقول ان تتم هذه العملية بهذه السرعة، التي لا بد ان تؤدي الى شرخ، وقد يكون لطبيعة المرحلة واختلال موازين القوى والشعور بالعجز والفشل لدى قوى المعارضة بتجاربها العربية والعالمية مع حرصها على التجربة الديمقراطية التي رافقت هذه العملية، دون خلاف ودون عنف او صدام لكن ذلك لا يقلل من حقيقة التطور الجديد والعميق في الممارسة والفكر السياسي الاردني، ان هذه وحدها تدحض القول بان هذه المرحلة تشبه مرحلة الخمسينيات، والتي (قامت القيامة) من الرمثا وحتى نابلس من اجل حلف (تمبلر) ! في ذلك الوقت، مع فارق كبير ان هذه المرحلة اهم من تلك، واهم من كل المنعطفات، ومع ذلك تكسر المعارضة والقوى الوطنية ولا لوح زجاج، بمعنى ان هناك عوامل جعلت المعارضة لا تلجأ للعنف، ومن ضمنها النضج السياسي الذي جعلها تنتهج الحوار.

الانصياع للمخطط الخارجي هو الذي يقود الامور

هذا الجرح الوطني

وبعد مرور اربع سنوات على معاهدة وادي عربة لم نتوصل الى حالة حوار، والسر في ذلك، ليس فقط اهمية الموضوع وجدية الخلاف، لان الحوار لا يعني انتفاء الجدية، ولكن برايي الشخصي، لانه لا يوجد هناك (قاسم مشترك اعظم) لخلق حالة حوار وطني بين المؤيد لعملية السلام والمعارض لها، والقاسم المشترك الاعظم هنا والذي اعنيه (المصلحة الوطنية الاردنية) ولن اقول مصلحة قومية او اسلامية او غيرها، ولا يوجد شيء اسمه (المصلحة الوطنية) مثل ما هو موجود في مصر وسوريا، ولا في اي مكان ممن انجزوا البعض من التسوية او من الذين لا يزالون على طريق التسوية، فالذي جعل الحوار ممكنا في مصر هو وجود مصلحة وطنية قد تلتقي بالمصلحة القومية والمصلحة الاسلامية، بينما عندنا هنا نشعر ان التسوية والاتفاقية جاءتا بهذه السرعة، وعلى شكل سباق بيننا وبين ابوعمار، من سيسبق، هل سيسبق هو على الدولة،؟ ام نسبق نحن في استعادة الضفة الغربية؟ هل تريد اسرائيل ان تتعامل معنا ام معه؟ وهل ستلغي نظامنا ام نظامه؟ لذلك لم نلمح امكانية للحوار، سيما اننا كنا نتوقع بعد رحيل حكومة الكباريتي أن الفرصة لاحت لعودة حوار وطني، وبغض النظر عن الاختلاف الذي قد لا ينتهي، لكنه لا يمنع الالتقاء على شكل التعامل مع حقائق رغم رفضنا لها ! تعامل نحفظ فيه مصلحة الوطن والهامش الذي يحفظ الحرية في التعامل مع هذه المسألة.

كان المتوقع ان تأتي حكومة ائتلاف وطني يشارك فيها الاسلاميين والقوميين والعهد وكل القوى، ويكون مجال لحوار وطني ولام الشرخ «لهذا الجرح الوطني» في ظل حكومة ائتلاف وطني، ولن ينفي الاختلاف حول الكيفية التي نرى فيها مصلحة الاردن.

العلاقة الاردنية الفلسطينية، مشاريع التسوية المطروحة من كونفدرالية وفدرالية

بداية لدينا تجربة الساحة الواحدة، والتجربة الحزبية الواحدة، والتجربة الوطنية الواحدة، انها علاقة مركبة. لذلك علينا ان نتوقف عند الواقع الحالي والمستقبل، اي محاولة لاستشراف المستقبل.

بالتأكيد ان الحل للقضية الفلسطينية، لا بد ان يؤثر على الواقع الاردني، كما سيؤثر على الواقع الفلسطيني، لان اي من الحلول والاحتمالات للتسوية النهائية، بشكلها الراهن والاهداف الاسرائيلية لا بد ان يتأثر به الاردن بالقدر الذي قد يضر بالقضية الفلسطينية، وكذلك العكس، لان تصفية القضية الفلسطينية سيكون على حساب الاردن.

ان اسباب القلق وعدم وضوح الرؤية، هي كثرة السيناريوهات المطروحة لشكل العلاقة، والتي تقف حائلا في وجه تبلور علاقة واضحة، وهي ايضا التي تدفع بكلا الطرفين الرسميين على الاقل، بان يصرحوا بان هذه علاقة للمستقبل وتلك علاقة بعد الحل ...الخ من التصريحات مع الاخذ بعين الاعتبار ان هناك واقع موضوعي، وهو ان الحديث عن العلاقة سيؤثر على قدرة الشعب الفلسطيني بالمطالبة بحقوقه، بما فيها حق تقرير المصير واقامة دولته، ولكن هذه المقولة يجب ان لا تكون مبررا للهروب من حتمية المصير والعلاقة المشتركة.

ان الرؤية داخل العقل والضمير الرسمي للطرفين، سلبية، تنافسية، تناقضية، الحاقية وتصفوية، لذلك نشك ان اوسلو جاءت بالاسوأ للهروب من التسابق الاردني، فتخلت عن قضايا عديدة للاسف.

انها خيارات اسرائيلية

ان شكل التسوية وضعنا في حالة، لا الطرف الفلسطيني ولا الطرف الاردني، قادر بان يكون مؤثرا في شكل الاحداث القادمة. بل على العكس كليهما يتعامل مع اسوأ السيناريوهات ويحاول ان يثبت للطرف الاسرائيلي والطرف الاميركي، انه القادر على انجاز هذه التسوية، وهنا ... تكمن الخطورة للذي نحن فيها على الوضع في المستقبل، لان الواقع الفلسطيني عاجز عن ان يحقق حتى الاهداف المرحلية، التي ادعى انه دخل التسوية من اجل تحقيقها، والواقع الاردني اصبح مهددا في ذاته وواقعه وكيانه السياسي ووحدته الوطنية، وقد نضطره للتعامل مع حلول فيها تخلي عن الحقوق الفلسطينية التي لم يشأ ان يشارك بشكل مباشر في التخلي عنها، لذلك نرى ان هذه الخيارات، هي خيارات اسرائيلية بما فيها طروحات وبرامج حزب العمل واخرها تصريحات رامون.

والمشكلة ان دور الشعبين مغيب، ليس من زاوية جماهيرية فقط، بل مؤسسية، من قوى وطنية ومجلس امة ومجلس وطني فلسطيني والانظمة ،بمعنى المنظمة والنظام، لم ينجحا في طرح خيار يمكن ان يكونا حلا متوازنا لعلاقة وحدوية، لعلاقة مصلحة الوحدة الوطنية ومصلحة العلاقة الاردنية الفلسطينية، مصلحة شعبين وقطرين فالاردن بتراجعه عن تجربة الـ٨٩ التي بناها وكان جزءا من اسبابها ان يقبل بها الشعب الفلسطيني لتقيم علاقة وحدوية تقبل بالنظام الاردني وتحولت التجربة الى شكل دون مضمون بدأنا نحن في الاردن نشكك بها ونطالب باعادة تقييمها. ومنظمة التحرير بتعاملها ورموزها وممارساتها والفساد الذي فيها لم تعد مقبولة، حتى في فلسطين المحتلة.

نحن في مأزق في الاردن، والحل واضح، البدء في اعادة تفعيل دور المؤسسات ليس في الاردن فقط بل وفي فلسطين، ولكل اشكال المؤسسات التي تنظم المجتمع المدني، من احزاب وبرلمان ومجلس وطني حقيقيين.

تنمية ريف الشرق الاردني، ليس على الورق فقط لتطوير واقعه الاقتصادي والاجتماعي، وليشعر في التكافؤ، وبانه دخل العملية الاجتماعية، وتطبيق العدالة في الساحة الاردنية كي نخلص من (سوالف) التقسيم هؤلاء جماعة الدولة والحراسة، واولئك جماعة الاقتصاد والقطاع الخاص.

الحل ان نبني تجربة ديمقراطية حقيقية، نقدمها لهذه العلاقة، نموذج نمنع فيه اي احتمال، لخلق لبنان في الاردن كي لا تكون (وسيلة للحل النهائي) الذي قد يستلزم تفجير الواقع الاردني، كي تبرر الهجرة والتوطين و... و...الخ. لذلك المطلوب من النظام والمنظمة ومن الاحزاب ومن الجميع ان يرتقوا الى حالة تمنع هذه الخيارات الخطرة، كل شيء يهون امام الانفجار، برنامج اسرائيل ان تصل بنا الى ما هو اسوأ من اوسلو ومن وادي عربة، ومن اللبننة، اسرائيل تريد ان تصل بنا الى الهيمنة الكاملة، هناك مداخل اساسية لها الان في الاردن، باسم الشراكة وباسم البوتاس والمناطق الحرة والمناطق الصناعية ...الخ.

ان ١٠٠ أو ٢٠٠ مليون كافية لشراء اهم الاستثمارات في الاردن، اننا نتعامل مع اقتصاد ميزانيته ٧٠ مليار، ومدعوم من كل العالم ومسلح بالعلم والتكنولوجيا، لن نستطيع ونحن وحدنا ان ندعي الندية، الندية هي عندما نقيم علاقات عربية، وسوق عربية مشتركة، وبرنامج عربي واحد، عندها تكون هناك ندية.

** الواقع العربي، الدور الوطني للقوى السياسية المعارضة، في مواجهة المرحلة اردنياً وعربياً

من اهم الاسباب التي اوصلتنا لهذه المرحلة الصعبة، هي الواقع العربي بما فيه من تفكك وضعف وتبعية. ان الحد الادنى من التنسيق العربي في الوطن العربي، يجب ان يتمحور على الاقل حول المصالح المشتركة.

نحن في الاردن نبدو وكأننا خارج قوس!! أن مصر كامب ديفيد والتي لها اكبر علاقات بالولايات المتحدة، ومصر التي شاركت في حفر الباطن، هي نفسها مصر التي تواجه حالات الهيمنة الاسرائيلية، وتواجه محاولة الولوغ اكثر في تفكيك النظام العربي رغم ضعفه، وتواجه محاولة تصفية القضية الفلسطينية، وسوريا تنظر للتسوية ضمن مصالحها، مصالح سورية، ولا يمكن الا ان نشهد لوضوحها في مسالة حقها في الجولان.

لذلك نرى اننا في الاردن بحاجة الى العمق العربي اكثر من اي دولة عربية، لضعف امكانياتنا وضعف واقعنا الاقتصادي، ومع ذلك لا يوجد اي علاقة عربية جيدة، للاردن، حتى مع ما يسمى احيانا المحور السعودي المصري المغربي، لان له موقف سلبي منا، ان تعاملنا غير المحدود تجاه اسرائيل ومع الولايات المتحدة ومخططاتها واخرها المشاركة في المناورات الاميركية الاسرائيلية التركية، هذه المناورات التي لها مغزى سياسي كبير، انه تحالف يتحدث عنه الاسرائيليون والاميركيون والاتراك وكل المحللين السياسيين وعن دوره تجاه العراق

على النظام ان يعيد النظر .. لمصلحته ومصلحة الأردن

مَن سيسبق مَن: نحن أم ابو عمار؟

وايران وسوريا، والمنطقة والاقليم والمياه، لماذا نغمض اعيننا ونضحك على انفسنا؟! اقول هذا من حرصي على الاردن وامنه واستقراره، لان دخولنا التحالف يعني دخولنا (المخطط التفجيري).

لقد ادرنا ظهرنا لبغداد ودمشق ولم يعد لنا ظهر يحمينا كما من قبل.

انفجار سياسي باسباب اقتصادية

حلولنا الحقيقية في الاردن ليست داخلية فقط بدون تحسين واقع علاقاتنا الاقتصادية، وبدون تحقيق التوازن سواء في الاستثمار او الاسواق او العمالة وغيرها، والا فالخوف من ان يهيىء الضغط الاقتصادي لانفجار سياسي باسباب اقتصادية، ولذلك فان علاقاتنا وعمقنا العربي هو الحل الحقيقي والامن.

فعلى مستوى السياسي كانت الـ٨٩ محطة بناء وتجديد للفكر وصيغ وبرامج العمل السياسي، ولكن هذا لم يتحقق، لاسباب اهمها، عدم نضوج العمل السياسي الذي بدأ مع بداية الثمانينات، لماذا؟! لان هناك ازمة عمل سياسي لها جوانب وابعاد مختلفة بعض منها تاريخي، ليس في الاردن فقط فالاحزاب الشمولية انهزمت وفشلت تجاربها بالرغم من صحة اهدافها ودعوتها لحركات التحرر وعدائها للامبريالية، فقد ولدت مأزقها داخلها، فالحرية والكرامة والابداع والرفاه الاجتماعي مطالب انسانية حقيقية.

ان التنسيق ضروري، ولكن ليس تنسيق (ردة الفعل)، لقد بدأ تنسيق بين القوى السياسية بعد وادي عربة، هدفه معارضة المعاهدة بالاجماع، وكان من الممكن ان يكون ايجابيا لو امتلك الية بمعنى (الية قابلة للتحقيق) وليس شعارات حتى لو اجمعنا عليها لصحتها.

ان البرامج الواقعية لمواجهة المشكلات المطروحة على الساحة الاردنية، هي في تحقيق المجتمع المدني، والتعامل من خلال تطوير دور مؤسسات المجتمع المدني، وتفعيل قوانينه، ولكن!! كيف ستتطور المؤسسات؟ وعندما ينتظم الموظف في حزب، تتخذ الاجراءات التعسفية ضده، وكيف ينضج العمل السياسي، وعندما ارتفع سعر رغيف الخبز (ألّت الحكومة الحزبيين وخلعتهم الكفوف) قائلة «انتم مصدقين ان هناك ديمقراطية».

مطلوب حالة سياسية جديدة

لاسباب داخلية واسباب خارجية كما ذكرنا ذات علاقة بالمتغيرات السياسية في الساحة الدولية، من موازين قوى وصندوق النقد ونظام العولمة، فقد تعطل التطور الديمقراطي للاتجاهات السياسية، وفي كل اطيافها التقدمي والوسطي والليبرالي واليميني، حتى الفئات الاجتماعية، التي لديها امكانات لتصنع احزابا، تدافع فيها عن مصالحها، فشلت في ان تصنع احزاب، فقط (دكاكين) تتوحد احيانا، وتنفشل احيانا، حين تبدو أو يلوح كرسي وزارة لاحدهم.

اما الحركات السياسية التاريخية، والتي لم تخرج من العقل الشمولي، الذي يدعي الديمقراطية، فقط ليرفع شعار «ضد النظام».

لذلك المطلوب حالة جديدة برؤية وادوات سياسية جديدة، قد تكون مرحلية وعلى الاحزاب والقوى السياسية ان تعبر الان عن اتجاهات رئيسية للمجتمع، واذا استطعنا ان نخلق مثل هذه القوى التي يمكن ان تعبر عن قوى اليسار واليمين والاتجاه الديمقراطي التقدمي، سنتمكن من ان نمتلك ادوات فكرية فاعلة لها دور وتشكل رقما في المعادلة هناك محاولات جادة في هذا الاتجاه، وهناك حوارات داخل الاحزاب والقوى، وبينها مجتمعة، وهذا جزء من الحالة. وانا جزء من هذه الحالة، والتي تحاول ان تبني (شكلا او حالة) تطرح (برنامج انقاذي) للوضع الحالي.

ولكن على النظام ان يرافق على اعادة دولة المؤسسات، وبمعادلة حسابية، محليا وعربيا ودوليا، واذا لم يتوفر ذلك، فان خطر الصراع سيقود الى تدمير ذاتي، كما حدث في لبنان، وكما هو الحال في الجزائر. لذلك على النظام ان يعيد النظر، ويعيد التفكير، لمصلحته اولا، ولمصلحة الاردن والمجتمع، ولمصلحة كل القضايا المطروحة. المسألة الاساسية هي كيف نتعامل مع هذه المتغيرات من تطورات دولية؟! هل وفق المصلحة الوطنية للاردن بتخفيف الخسائر والتكيف مع هذه المتغيرات للمحافظة على الانجازات الوطنية وحمايتها ام وفق سياسة الاستسلام الماثلة امام الجميع الان؟!

الردايدة: حشد الطاقات من اجل حكومة انقاذ وطني

زايد الردايدة

ولد في اربد، عام ١٩٥٢

بكالوريوس حقوق عام ١٩٧٣

محام

بالنسبة للازمة السياسية والاقتصادية التي نعيشها في الاردن لها اسباب كما ان لها مظاهر السبب التاريخي الرئيس لمجمل ازمات الاردن والوطن العربي هو احتلال فلسطين من قبل الصهاينة ، وما نتج عن مجمل الصراعات التاريخية في هذا المجال، سواء تشريد الشعب الفلسطيني واقتلاعه من اراضيه او الحروب التي خاضتها الدول العربية ، الى ان وصلنا لمرحلة استبدال الصراع العسكري مع العدو الغاصب الى مرحلة ما يسمى بالحلول السلمية التي انتجت كامب ديفيد اولا والتي ادت الى اخراج اكبر دولة عربية من حلبة الصراع وصولا الى اتفاقية اوسلو ووادي عربة بحيث اعترفت جميع هذه الاتفاقيات بشرعية احتلال اسرائيل لاراضي فلسطين .

من هنا ثبتت اسرائيل ككيان في المنطقة واخذ هذا الكيان وبصورة مكشوفة يلعب دوره في المنطقة العربية . وهو دور عدواني له اهداف ليس اولها تحقيق احلام الصهاينة في التوسع الجغرافي ولكن ايضا ، السيطرة على المنطقة العربية لصالح القوى الاستعمارية الامبريالية بتسميات جديدة .

وتمهيدا للدور الصهيوني في المنطقة وفي ظل التوازنات الدولية التي اصبحت في غير مصلحة العرب، خاصة بعد حرب الخليج الثانية التي اخرجت العراق ايضا من حلبة الصراع العسكري مع العدو الصهيوني . اصبح الدور الصهيوني يكبر ويتمدد.

على المستوى المحلي، وفي غياب الديمقراطية والرقابة الشعبية على الحكومات في فترة «الصراع» مع العدو ونتيجة لممارسات بعض الحكومات الخاطئة والفاشلة جرى توريط البلاد بمديونية ضخمة ادت الى انهيار الاوضاع الاقتصادية في البلاد وخلق ازمة سياسية اقتصادية عامة جاءت على اثرها مرحلة الانفراج الديمقراطي عام ١٩٨٩، هذه المرحلة التي كشفت ان المديونية الضخمة التي تعانيها البلاد كانت بجزء كبير منها قد انفقت باوجه خطأ بانشاء شركات فاشلة .. الخ ، او التهمتها ايدي الفساد من كبار المسؤولين وازلامهم محاسبيهم .. الخ وبسبب المديونية وقعت البلاد فريسة لما يسمى اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ليكون قادرا على خدمة الديون وتسديد الاقساط من خلال برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي فرضه صندوق النقد الدولي.

ومما زاد الازمة تعقيدا ان الحكومات التي طبقت هذا البرنامج ولا تزال ، اتجهت الى تخفيض الانفاق الاجتماعي المتعلق بدعم المواد والسلع الغذائية والخدمات من تعليم وصحة .. الخ التي تقدمها الدولة للاغلبية الشعبية الفقيرة ، مما يعني تحميل هذه الاغلبية خدمة المديونية دون المساس بمصالح الفئة البرجوازية التي تمثلها تلك الحكومات ، لا بل ادت تلك السياسات لزيادة الفقراء فقرا والاغنياء غنى بحيث زالت الطبقة الوسطى من مجتمعنا .

واستمرت تلك الحكومات بتجاهل الارادة الشعبية الرافضة لكل تلك السياسات لا بل سعت معظم الحكومات الى زيادة تأزيم الوضع خاصة مع القوى السياسية من احزاب ونقابات وفعاليات شعبية ولجأت الى سياسة القمع وتصعيد الحملات الامنية لمنع الشعب من التعبير عن رأيه تجاه اي مناسبة وطنية او قومية .. مما يمثل تراجعا خطيرا عن الديمقراطية التي لا زالت تحبو .

وسلسلة التراجع لها مظاهرها الكثيرة سواء ممارسات هذه الحكومة او الحكومة التي سبقتها مما ادى الى تعميق الازمة السياسية في البلاد .

واذا ما استمرت هذه السياسات فان الازمات في البلاد ستزداد

والعجيب في سياسة هذه الحكومة نظرتها العدائية للمعارضة وكأن المعارضة ليست جزءا من النظام السياسي الديمقراطي.

حيث تحاول هذه الحكومة من خلال تراجعها عن الديمقراطية ضرب المعارضة بكافة اطيافها ، الا تعلم هذه الحكومة انه لا ديمقراطية بدون معارضة.

مؤكدين هنا اننا كجزء من المعارضة الاردنية انها تنطلق من المصلحة الوطنية والولاء للوطن والدولة الاردنية بعمقها العربي والاسلامي ولا تنطلق المعارضة من مصالح خاصة، كما هو حال الحكومة التي اصبح ولاء كبار الموظفين فيها والذين يرسمون سياستها هي لشخص هذا الوزير او ذاك او الولاء لشخص هذا الرئيس او ذاك من اصحاب النفوذ بحيث اصبحت هذه الحكومة تمثل مصلحة طبقة صغيرة متنفذة تعبث بكل مقدرات الوطن ، وتسعى لتهميش دور السلطات الاخرى واذكر هنا بموضوع السلطة القضائية ، كما اذكر بتهميش دور مجلس النواب، وهذا معلوم للقاصي والداني .

ان ما ذكرته فيض من غيض ، واصبح الكلام عن ممارسات هذه الحكومة مجالا للتندر لدى الشعب الاردني بحيث اصبح من المطلوب وطنياً ، حكومة انقاذ توقف التردي والتراجع في حياتنا السياسية ، حكومة تعيد التوازن لحياتنا السياسية ، حكومة تؤمن بالديمقراطية لا حكومة تقمع الحريات وتتعدى على حقوق المواطنين . حكومة تعترف بان التعددية السياسية وحرية الراي منصوص عليها بالدستور والميثاق الوطني، حكومة تعترف بالراي الاخر وتحاوره قبل اتخاذ اي قرار وطني، لا حكومة تتفه الراي الاخر! حكومة تضع قانون انتخاب عصري ينتج مجلس نواب يمثل كافة التوجهات السياسية ؛ حكومة تؤمن بان خيار الاردن الحتمي هو الخيار العربي الاسلامي، وبالاجمال حكومة تؤمن بان مستقبل الاردن مرتبط بالخيار القومي الديمقراطي لان القومية الديمقراطية تبني انسانا متحررا في كيانه ، وتنمي لديه روح الابداع .

العملية السلمية : ان ما اوريته انفا بالاضافة لمجمل الاوضاع العربية الدولية كان الارضية التي مهدت لدخول الاردن العملية السلمية وكأنه جرى ترتيب الوضع الاقتصادي الاجتماعي السياسي لفرض العملية السلمية وما الدعاية التي سبقت ورافقت توقيع اتفاقية «وادي عربة» من التبشير بالازدهار والرخاء والتخلص من المديونية .. الخ والذي لم يتحقق الا تأكيدا للترتيبات المذكورة . ومع تبخر الامال المعقودة على العملية السلمية الا ان الحكومات المتعاقبة لم تعترف بذلك على العكس بدأت بعقد اتفاقيات مع العدو بتسارع عجيب نحو التطبيع والانفتاح والمشاريع

وحدة النضال الاردني - الفلسطيني هي التي تحبط مؤامرة الوطن البديل

الثنائية وكل هذا يهدف الى دمج الاقتصاد الاردني بالاسرائيلي ليصبح اقتصادنا بالتالي في وضع التابع للاقتصاد الاسرائيلي مما يسهل تنفيذ الدور الصهيوني ابتداء من اختراق الاردن وعزلة من عمقه العربي والدخول به الى مرحلة الاحلاف مع اعداء الامة او استخدامه للنفاذ من خلاله الى باقي المنطقة العربية .

الاختراق الصهيوني :

لا يخفى على احد ان سلسلة التامر الاستعماري الصهيوني على الامة العربية لا زالت مستمرة وستبقى مستمرة وفي رأينا ان اتفاقيات السلام سواء اوسلو او وادي عربة هي جزء من هذه السلسلة وان الدور الاسرائيلي فيها رئيسي وبعيدا عن الكلام فيما يسمى بالشرعية الدولية وقراراتها التي لا تمثل بالنسبة للعدو الصهيوني الا الحبر التي كتبت به فان خطورة الاختراق الصهيوني الذي بدا فعلا في الاردن ،كما فصله دولة الاستاذ احمد عبيدات في العدد السابق من الميثاق وانا اتفق معه في جميع التفاصيل التي اوردها حول هذه النقطة لكنني ارغب ان اضيف ان الدور الاسرائيلي في المنطقة العربية يهدف الى منع قيام اي قوة عربية كما يهدف لمنع قيام اي تحالف عربي اسلامي قوي لان ذلك يمنعها من تحقيق اهدافها التي عجزت عن تحقيقها بالقوة العسكرية لذا لجا الكيان الصهيوني الى محاولة الاندماج في المنطقة العربية عن طريق اختراقها اقتصاديا وذلك بتوفير اسواق واسعة في المنطقة . الخ .

وعليه فان المزيد من التطبيع والانفتاح وعقد الاتفاقيات مع العدو من قبل الحكومات الاردنيةالتعاقبة يصب في خدمة الاهداف الصهيونية الامر الذي يستوجب اعادة تقويم الموقف على الصعيد الوطني عامة ، ومع ان الشعب الاردني يرفض اتفاقيات الاستسلام الا ان قوى المعارضة من حزبية ونقابية وشعبية ومن شخصيات وطنية مستقلة وكافة مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها تمثل كافة شرائح المجتمع مطلوب منها تجميع الجهود لمواجهة تلك السياسات، لممارسة ضغط شعبي لتشكيل حكومة وطنية تضع ضمن اولوياتها الغاء معاهدة وادي عربة والعمل على تمتين علاقات الاردن السياسية والاقتصادية مع البلدان العربية وبالذات مع سوريا والعراق.

العلاقات الاردنية الفلسطينية:

من المعلوم ان نضال الشعب الاردني كان وسيبقى نضالا من اجل تحرير الارض الفلسطينية من الغاصب المحتل وبالرجوع للتاريخ ومنذ المؤتمر الوطني الاردني الاول وحتى قيام حرب ١٩٦٧ ، حيث احتلت الضفة الغربية ، نجد ان الاحزاب الوطنية الاردنية كانت تعتبر ان قضية فلسطين هي قضية العرب الاولى وان تحرير فلسطين ودحر الغاصب الصهيوني هو محور نضالها وتاكد ذلك بعد حرب ١٩٦٧ حيث اندمجت الاحزاب الاردنية بحركة المقاومة الفلسطينية، ودون الدخول في تفاصيل تلك الحقبة ايجابيتها او سلبياتها . فان تاثر الاردن بما يجري بفلسطين واضح وليس بحاجة لاي شرح . لذا وفي ظل مرحلة الحلول السلمية التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية فان وحدة النضال الاردني الفلسطيني لمواجهة هذه الحلول ودحر العدو الصهيوني تغدو ملحة خاصة واننا نعلم جميعا ان العدو يهدف لتهجير المزيد من الفلسطينيين باتجاه الاردن ليلخق منه وطنا بديلا بعد تفريغ الضفة الغربية من السكان وذلك تحت وطاة الضغوط الاقتصادية والنفسية التي يمارسها الاحتلال الصهيوني ضد شعبنا في فلسطين .

وحدة النضال الاردني الفلسطيني هي التي تمنع مؤامرة الوطن البديل، انني من المؤمنين بان فلسطين ستتحرر وستعود الى اصحابها الشرعيين ولا يمكن لاي حل سياسي لا يضمن اقامة الدول الفلسطينية وعاصمتها القدس العربية ان يستمر او ينجح ، واذا كانت الحلول السلمية التصفوية المعروضة الان تحكمها العوامل السياسية والاوضاع الدولية والضعف العربي.. الخ .. فان الثوابت القومية والاسلامية مؤتمنة عليها الشعوب وليس الحكومات التي لا تمثل سوى نفسها ومصالحها .

ملامح الرؤية الوطنية العربية في مواجهة المرحلة :

في ظل النظام العالمي الجديد الداعم للصهيونية نلاحظ ان الموقف العربي الرسمي قد اختلف في نظرته لمرحلة الصراع العربي الاسرائيلي - حيث اصبحت معظم الدول العربية - غير الموقعة على معاهدات مع العدو - جاهزة للاعتراف باسرائيل وهنا الطاقة الكبرى . ذلك ان معنى الاعتراف باسرائيل من قبل الانظمة العربية هو حسم الصراع مع العدو لصالحة بحيث سلمت هذه الانظمة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بان الارض الفلسطينية من حق العدو الصهيوني. وللأسف الشديد فان معاهدة اوسلو التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية هي التي مهدت لهذا الوضع، الا ان السؤال الذي يطرح نفسه هل ينسحب هذا الاعتراف على الشعوب العربية ، انا الا اريد مناقشة هذا الموضوع من الناحية القانونية -القانون الدولي العام- لان الاجابة معروفة لكنني كعربي مسلم مقتنع ان من اهداف زرع الكيان الصهيوني في ارض فلسطين هو تجزئة الوطن العربي ومنع وحدته ، لذا فان اي رؤية عربية يجب ان تتركز على الايمان بثوابت الامة والتمسك بحقوقها والتركيز على جوهر الصراع مع العدو الصهيوني باعتباره صراع وجود الامة كلها مما يستوجب مقاومة الاحتلال واعتباره «الحق في المقاومة» حقا مشروعا للامة برغم توقيع معاهدات السلام المزعوم .

ابو غنيمة: المطلوب وحدة الهلال الخصيب

- مواليد اربد
- اتم دراسته في مدرسة العروبة - اربد
- معلما في وزارة التربية والتعليم قبل ان يسافر الى تركيا للدراسة
- بكالوريوس كيمياء - تركيا
- عمل في شركة مناجم الفوسفات الاردنية
- مديراً لمركز الابحاث والتطوير
- استقال وعمل لفترة (اعمال حرة)
- مساعد المدير العام لشؤون العلاقات العامة والرقابة في المستشفى الاسلامي.

انتمى الاستاذ زياد ابوغنيمة لجماعة الاخوان المسلمين، منذ كان في التاسعة من عمره، وكان ميلاده في الفترة التي كان والده يقضي عقوبة السجن بتهمة تعاونه مع ثوار ثورة ١٩٣٦ في فلسطين، الذي كان عروبياً.

ولان الانتماء الحقيقي، هو انتماء فكري بالدرجة الاولى وليس تنظيمياً، فهو ما زال يعتبر نفسه، عضواً في الجماعة التي تتبنى الفكر، الذي انتهجه، خطأ وطنياً وسياسياً، رغم اخراجه من التنظيم.

شارك ابوغنيمة في جماعة الاخوان المسلمين، رئيساً لقسم الاعلام، لمدة عشر سنوات، ورئيساً لقسم العمال، ومديراً للحملة الانتخابية لمرشحي الاخوان لعام ١٩٨٩، وفي اللجنة المركزية العليا لانتخابات ١٩٨٩ و١٩٩٣. وعند تأسيس حزب جبهة العمل الاسلامي، اصبح (عضو مجلس شورى)، وعضو مكتب تنفيذي، ورئيساً للجنة المركزية للثقافة والاعلام، وذلك كما يقول الاستاذ ابوغنمية «قبل ان تبدأ تصفية الحسابات» وهو الان يمارس نشاطه السياسي كأخ في الجماعة، ولا يعترف بابعاده عن الجماعة، ولقد كان له موقف ضد جناح من الاخوان، اعتبره متهاونا في ثوابت الجماعة، بالرغم من ابعاده عن الحزب.

الحوار مع الاستاذ ابوغنيمة، المنتمي للاتجاه الاسلامي، وان اختلفت المنطلقات معه، فانه ذو لغة وطنية قومية اسلامية. بروح وطنية عالية وحادة. ويكتب في الصحف التي تملك سقفاً يحتمل كتاباته.

الوضع السياسي والاقتصادي

- السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، والازمة الاقتصادية هي افراز طبيعي، للطريقة غير الطبيعية التي نشأ بها الكيان الاردني وغيره من الكيانات العربية، وستظل هذه الازمات موجودة، طالما نحن مرتهنين بالارتباط الخارجي.

لقد شهد الاردن في الخمسينيات حكومات ضعيفة، كنا نتهمها بالخيانة والعمالة للاستعمار، ولكن للحقيقة فان تلك الحكومات رغم عُرفيتها، ورغم اتهامنا لها بالعمالة انذاك، فقد كانت تنظر الى مصلحة الاردن كبلد، وكانت تحاول قدر الامكان، ان تخفف من ثقل الضغط الاجنبي، وللاسف الشديد، جاءت حكومات ما بعد مؤتمر مدريد والتي لم تهتم بشيء اسمه الاردن. لم يمر على الاردن حكومات اساءت له، واضرت به، واساءت كما حكومات ما بعد مؤتمر مدريد (اقول هذا واجري على الله)، نعم لم يمر على تاريخ الاردن حكومات تتحدى الفطرة الشعبية، وتندفع بحماس شديد، وكما تقول الآية القرآنية (واصروا واستكبروا استكبارا). كحكومات ما بعد مدريد، في تحدي مشاعر الناس، ان الامثلة غدت متباعدة جدا، بين رئيس حكومة مات في الخمسينيات، ولم يخلف لعائلته، التي اضطرت ان تبيع بعضاً من مقتنياتها (عباءة) قدمت لها كهدايا، لتعول نفسها، وبين رؤساء حكومات، اصبحوا مليارديرات على حساب الشعب.

اين هو الاردن الان؟ الذي كان معروفا لاهل مكة بانه قطعة من الجنان؟

هناك ضرورة لوضع برنامج اصلاح وطني، وقد يحتاج هذا الى وقت وتضحيات، ولكني اعتقد انه سينجح اذا صدقنا انفسنا وشعوبنا.

*العملية السلمية، تطوراتها، اثرها السياسي والاقتصادي على الاردن على اثر الاختراق الصهيوني على الاردن وكيفية مواجهته وطنيا وعربيا

ان هناك اصطفاف اردني رسمي وكامل اخشى اذا لم يتم التراجع عنه ان يصب في مصلحة المخططات اليهودية المدعومة امريكيا لتهويد المنطقة، واقامة اسرائيل الكبرى.

زُعم اننا استعدنا مياهنا. والحقيقة اننا لم نستعد اية مياه، كل ما يُضخ لنا، وحسب ما سمعته من الاستاذ رائف نجم، وهو وزير سابق، ان المياه التي تضخ للاردن، تضخ من الطبقة السفلى لبحيرة طبريا، حيث تتجمع القاذورات والنفايات، التي كانت عبئا على اليهود، فقاموا بضخها الينا، بزعم انها مياهنا المسلوبة.

كما ان التعاون الامني القائم هو لصالح اسرائيل وليس لصالح الاردن، بدليل ان هناك تضييقا، على كل من يشتبه ان له نشاطاً سياسياً او جهادياً ضد اليهود، وهو تعاون لخدمة اسرائيل حين نقوم باعادة مجرمي الموساد وننتقص من السيادة الوطنية، بينما معتقلينا الاردنيين لا زالوا في السجون هناك.

لذلك اقول انه اصطفاف رسمي اردني، وبالطبع، ليس شعبياً، لقد فتحنا لليهود باب التملك، البنوك والمؤسسات الاستثمارية تباع، تُباع لمن؟ فقط نسمع انهم مستثمرون اجانب.

من الخمسينيات، والمواطنون الاردنيون والسوريون يطالبون بايجاد مناطق حرة، دون ان يتحقق ذلك، بينما يتملك اليهود شركاتنا في اربد والعقبة والمدينة الصناعية في عمان، انه تهويد للاقتصاد الاردني، تدعمه الحكومة بسن قوانين تحمي المستثمرين، تحت مظلة المناطق الحرة، اخشى ان حكومات ما بعد مدريد تعين اليهود على تنفيذ مخططاتهم، للانتقال الى مناطق عربية اخرى، ومن خلال الاردن.

ان مواجهة هذا الخطر، لا يكون الا باستنهاض الفطرة العربية القومية الدينية لدى شعبنا، والحمد لله ان الحكومة تجد صعوبة في تمرير التطبيع، ان من واجب كل وطني شريف ونظيف في هذا البلد، ومن واجب الاحزاب والنقابات والشخصيات الوطنية من نواب سابقين ومسؤولين، ان تكون اولى بنود اجندتهم، تغيير نهج الحكومات، لتعود الى المسار الذي يصب في مصلحة الاردن بلداً وشعبا، ومن ثم في مصلحة الامة العربية والوطن العربي الكبير.

العلاقة الاردنية الفلسطينية المشاريع المطروحة للتسوية من كونفدالية وفدرالية، وانعكاسها على مستقبل الاردن والقضية الفلسطينية

- ان الحديث في العلاقة الاردنية الفلسطينية، هو حديث عبثي، كمن يتحدث عن العلاقة بين الاخ واخيه، ومع الاسف الشديد، فقد فرض هذا الحديث نفسه علينا، بسبب الازمة السياسية والوضع الاقتصادي الذي نعيشه.

ان هذه العلاقة يجب ان لا تكون موضوع بحث، انها علاقة شعبين ينتميان لامة واحدة، تاريخيا واقتصاديا وجغرافيا.

ولكن بعد معاهدتي اوسلو ووادي عربة، اللتين افرزهما المخطط الصهيوني الاستعماري، بدأ الحديث عن هذه العلاقة.

ان استراتيجية اليهود ان لا تكون هناك دولة فلسطينية، حتى لو كانت مجردة من القوة، لكي يثبوا من فوقها على الاردن وسوريا لاعلان دولتهم الكبرى، لانهم مؤمنون بقضية (دولة اسرائيل الكبرى)، لذلك يجب ان لا يتراجع العربي المؤمن بقضيته، مسلما كان ام نصرانيا، عن تحرير كل فلسطين.

ان الدولة الفلسطينية التي لن تشمل كل ذرة من تراب فلسطين، هي دولة ذات رائحة قبيحة، انه كيان انجبته اوسلو.

اما بالنسبة لاشكال العلاقات المطروحة باسماء مختلفة، فالاصل، اذا اردنا التعامل مع الامر الواقع، ان لا تقبل الدولة الاردنية ولا الدولة الفلسطينية اي شكل من اشكال العلاقات المرتبطة مع العدو اليهودي، وما قبول اليهود بالسلطة الفلسطينية والمعاهدة مع الاردن الا تكتيكا، يخدم اهداف استراتيجيتهم البعيدة المدى ،وهي اقامة دولة اسرائيل الكبرى.

لكل بداية صحيحة .. نتيجة صحيحة

- كل بداية صحيحة، تفضي الى نتيجة صحيحة، اعتقد ان بدايتنا ككيان اردني، كانت، كالكيان السوري، والكيان العراقي، والكيان اللبناني، كانت بداية غير صحيحة، لانها انطلقت في اتجاه معاكس لاتجاه الوحدة الجغرافية، للوطن العربي، والوحدة الديمغرافية للامة العربية، وجاءت متعارضة مع تطلعات الشعوب نحو الوحدة جغرافيا وتاريخيا، لذلك رغم ان الاردن والكيانات الاخرى، التي فُرضت فرضا، بتداعيات التدخل الاجنبي وما خلفته سايكس بيكو، ستظل تتخبط في مأزق سياسية واقتصادية واجتماعية، طالما بقيت على البداية التي بدأت بها، والتي فرضت ارتباطا سياسيا واقتصاديا من اعداء تاريخيين للامة العربية.

لا بد ان يكون لهذه الكيانات وانظمتها الشجاعة الكافية، لتعترف ان الحل الوحيد امامها، هو الوحدة الفورية ودون تأخر، خاصة ونحن نتعرض لهجمة تهدف تغيير صبغتها العربية، حيث يطلق علينا المنطقة الشرق أوسطية. لن يقف في وجه هذه المؤامرة، الا وحدة سريعة، ولتكن (وحدة الهلال الخصيب)، وانا هنا لا اتحدث بافكار حزب قومي سوري، لكن المنطق والعقل السليم يقول: ان على بلدان ودول الهلال الخصيب، ان تتحد فورا وقبل ان نبتلعها المؤامرة الصهيونية الاميركية. لان هذه الكيانات مولود غير طبيعي بعملية غير طبيعية، تتعارض مع فطرة الامة ومع حقائق الواقع الجغرافي والتاريخي، ولا يمكن اصلاح الفساد، الذي تأتى عن هذه الولادة، الا بالغاء الاسباب، التي ادت الى الفرقة والارتهان للاجنبي، وللاسف كان ذلك بفعل طبقة، رهنت مصيرها، لتصبح مخلبا في يد الاجنبي لتنفيذ مخططاته على هذه الامة. لذلك علينا اولا، تنظيف الوطن العربي من الطبقة المنفذة للمخططات الاجنبية وهذا لا يكون الا من خلال جبهة عربية شعبية واسعة تضم الاسلامي والقومي واليساري وكل نظيف في هذه الامة، لتشكيل فيلق معارضة واسع، ولن نكون احرارا الا بقطع هذا الحبل الذي يربط انظمتها بالاجنبي، والاهم لا بد من اعادة توحيد الوطن العربي، ولو بشكل مبدئي، وحدة الهلال الخصيب، وحدة مصر والسودان، وحدة المغرب العربي، وحدة الخليج العربي واليمن مع السعودية لتعود ضمن منظومة عربية واحدة موحدة، اتتوحد الشعوب وتقاوم قمع وارهاب دولها، مع اننا متهمون اننا شعب ارهابي! لكن ارهاب دولنا، ليس من بعده ارهاب، هذا على المستوى العربي.

مواجهة الخطر الصهيوني

اما على المستوى الوطني، فان الخطوة التي خطتها المعارضة في تشكيل لجنة التنسيق بين الاحزاب، والتي فُعلت في فترة الانتخابات، وما زال التنسيق مستمرا، لمواجهة (الاندلاق) في السير مع المخططات الاميركية والاسرائيلية وانا هنا اناشد جميع الاحزاب المنتظمة في لجنة التنسيق عدم الدخول في مهاترات فيما بينها قد تنتهي لا سمح الله الى فرط هذه اللجنة وهو الامر الذي اجزم ان القوى المتحمسة للتطبيع مع اليهود ستسر به كثيرا.

ايضا هناك توجه لتشكيل برلمان شعبي مواز للبرلمان الذي اعتبره برلمان حكومي صممته وزارة الداخلية، اقول هذا رغم الصداقة التي تربطني بوزير الداخلية.

ومسؤولية الاحزاب ان توسع من دائرتها وقاعدتها الشعبية، كي لا يظل وزير الداخلية والحكومة، يهزاون، معلنين، بان الحزبيين لا يملأون حمولة (بك اب).

وبالرغم من ان المعارضة مكبلة بقوانين عرفية، فانا أكبر فيها صمودها. رغم تمكن الحكومة من استدراج الكثير من شخصيات المعارضة الضعيفة، وعلى كل فان خروج هذه الفئة الضعيفة هو افضل من بقائها، الذي سيخلخل صفوف المعارضة.

ان مهمة الاحزاب المحلية الان ، هي التلاحم من اجل انقاذ الوطن والامة، وليس تحقيق الاهداف العقائدية، ولكل اطياف المعارضة، اسلامية وقومية ووطنية.

لقد قرأت ما كتبه الاستاذ ذوقان الهنداوي، يثني فيه على كاتب محسوب يعترض ويدق ناقوس الخطر للحكومة، فاذا وصل الامر ان يدق الموالين ناقوس الخطر، فان هذا انما يشير الى درجة الهوان التي اوصلتنا اليها الحكومات المتعاقبة، اشهد ان حكومات ما بعد مدريد المصرية، التي كنا ندعوها (حكومة كامب ديفيد)، تضع حسابا اكثر بكثير مما نرى.

منى شقير: لا اقبل بازدواجية الهوية

- مواليد عمان ١٩٤٥
- بكالوريوس فلسفة - الجامعة الاردنية ١٩٦٧
- دبلوم دراسات عليا في التربية
- دبلوم دراسات عليا - فلسفة - جامعة القاهرة
- دبلوم دراسات عليا في الفلسفة - الجامعة الأردنية
- عملت كمدرسة في جامعة قسنطينة - الجزائرة، جامعة بنغازي - ليبيا، جامعة البيضاء - ليبيا
- كاتبة سياسية

الاستاذة منى شقير، ذات اتجاه قومي ليبرالي، عايشت بحكم النشأة اتجاهات سياسية شتى، من قومية بعثية، الى يسارية اشتراكية، الى اسلامية تحريرية، تأثرت بتعددية الاتجاهات والافكار في المحيط العائلي، فكانت النتيجة ان استقلت عنها جميعا، وان كانت تحترمها جميعاً بل وتاخذ ببعض مبادئها ومنطلقاتها النظرية.

وبحكم دراسة الفلسفة انصب اهتمامها على الفكر وقضاياه، وتحولت السياسة الى شغف واهتمام اصيل، لذلك تشغلها المضامين الفكرية للحدث السياسي، غير ان زخم الاحداث وحرارتها ومصيريتها تاخذها في كثير من الاحيان الى دائرة الحدث السياسي المباشر. في طرح الاستاذة منى شقير السياسي، حرارة نابعة عن احساس عال بالانتماء القومي، على قدر كبير من فهم وادراك ووعي لمجمل الوضع السياسي العام العربي والاردني، وصوت خليق بالاكبار والتقدير.

الازمة السياسية ... الازمة الاقتصادية

لا استطيع ان افصل الازمة السياسية عن الازمة الاقتصادية. ربما مرّ الاردن في ازمات سابقة، لكن .. هذه المرحلة لها ازمتها الخاصة، بالطبع كل حدث سياسي قد يكون له عواقب ونتائج وآثار قد تشكل بحد ذاتها ازمة مضافة.

اما الازمة الحالية فهي مختلفة عن الازمات السابقة بأنها ازمة مركبة، وتكاد تكون شاملة وعامة.

اعني بازمة مركبة، انه يتداخل فيها السياسي بالاقتصادي بالثقافي بالاجتماعي الى غير ذلك، انها ازمة شعب وازمة دولة.

اخطر ما في الازمة، ان لا ندرك انها ازمة، وان نتعامل معها وكأنه لا يوجد شيء في الافق ولا في الواقع، بتجاهلها وتجاوزها، في نفس الوقت الذي تتفاعل وتتفاقم وتنمو لتكبر وتتضخم على المستوى السياسي الرسمي، يبدو وكأن نظام الحكم لا يشعر بها، ولا يلتفت اليها، في حين ان ذهن كل مواطن يضج بالاسئلة، وتأتي اسئلته معبرة عن تأزم في مجال ما، او منطقة ما، تشكل بالنسبة اليه اولوية.

وفي الظاهر تطغى الازمة الاقتصادية على الازمة السياسية، وحين نتوجه بالسؤال الى شخصية عامة او طليعة سياسية نجدها ترى علاقة بين الازمتين السياسية والاقتصادية مما يجعلنا نقول اننا نعيش ازمة مركبة، هذه الازمة المركبة الشاملة، علينا ان نشخصها، بتحليلها، لنضع اليد عليها. ومن المهم ان ندرك، ان جزءا من هذه الازمة يتصل بوضع الاردن وهويته، فنحن كأردنيين درجنا على التعامل مع الاردن على انه كيان قومي، لم يفرض علينا ان يكون كذلك، لكننا نشأنا وتربينا وتعلمنا وربما نكون قد صدقنا!! ان السياسة الاردنية ومنذ نشوء الكيان هي سياسة قومية، وهذا يعني ان الاردن مجال حيوي للدول العربية المحيطة. وعندما اقول مجال حيوي، فلا اقصد المجال الجغرافي، بل مجال حيوي سياسي، بمعنى انه يتأثر بالاحداث التي تحدث بالمنطقة، ويستجيب لها، من منطق قومي.

كما نجد الان ان احد مظاهر الازمة يتصل بقضية الهوية، ما هو الاردن؟ ما هو هذا الكيان؟ وهل صحيح أن الاردن منذ

الملف

الاردنيـون بالنسـبة للسلطة مجـرد رقم!!

لماذا نستحضر اسرائيل لنزرعها ونجذر وجودها تحت خيمتنا وعباءتنا السياسية؟

نشوئه كان كيانا قوميا ام انه غير ذلك؟؟ ان ازمة الهوية ناجمة عن عملية السلام التي تمت، ليس فقط لانه سلام مع اسرائيل، بل للسياق الذي تمت به العملية وطريقة التعامل معها ودرجة الحماس الرسمي لها الى درجة انها بدات تبرز تناقضا ما بين العلاقة الاردنية الاسرائيلية والعلاقات الاردنية العربية.

اذن هذا السلام الذي انجز خلق ازمة لانه جاء مغايراً للصورة التي تمنينا ان ياتي عليها، وليس هناك انسان عاقل ينادي بالحرب والصراع، انما هناك شروط، شروط العدل وشرط الشمول، فاذا بنا نكتشف اننا نندفع نحو السلام بطريقة فردية، ولا ننتظر تعليق اي قرار يتعلق بهذه العملية على موقف اي طرف من الاطراف العربية، وبالتالي، ليس فقط اننا قبلنا بسلام جزئي، وانما نحن نعمل على ان نعزل هذا السلام الذي عقدناه مع اسرائيل عن شتى المؤثرات المحيطة بالمنطقة والتي هي بطبيعة الحال المؤثرات العربية، اذن السلام الاردني الاسرائيلي خلق ازمة هوية، وخلق صراعاً ما بين العلاقات الاردنية الاسرائيلية والعلاقة الاردنية العربية، كما خلق تناقضا ما بين الاردنيين وما بين السلطة. هناك معارضة لعملية السلام، لكننا لا نعرف حجمها، لانه لم تجر اي دراسة شاملة لمعرفة حجمها وتوجهاتها، ولكن نستطيع القول انه كان هناك في البداية دعم للسلام، ثم بدأ التخلي عنه تدريجياً، بعد ان اكتشف الاردنيون ماهيته وطبيعته.

المشكلة ما بين الاردنيين والسلطة اي القمة والقاعدة، ان الاردنيين توقعوا ان السلام لابد ان يكون له ضوابط، بمعنى ان (نفرمل) حركتنا فيه، لكن السلطة تمضي في اندفاع لا حدود له، ولا تضع اي كوابح على حركتها، وبالتالي هناك تناقض في رؤية السلام بالاضافة الى تناقض الرؤية والاتجاهات ما بين كيف ينظر الاردنيون الى انفسهم وما بين الطريقة التي تنظر فيها السلطة للاردنيين، الاردنيون، والظاهر ان الاردنيين بمواقفهم واتجاهاتهم هم مجرد رقم! اي عامل لا يؤخذ بالحسبان.

وجزء من عملية التناقض ما بين الاردنيين والسلطة، ان تكون مواقف الشعب غير مؤثرة في المواقف السياسية الرسمية، وهو امر له تبعياته وتداعياته، ونحن نلاحظ بين حين وآخر بعض هذه التداعيات.

القرار السياسي هو القرار السياسي، يمضي في اتجاه واحد لا يتغير. ولا ياخذ القرار السياسي بالحسبان، الرأي العام واتجاهات الراي العام، وبالتالي يشعر الاردنيون كل الاردنيين وليس المعارضة فقط، انهم رقم غفل، وجود غفل، لا قيمة ولا اهمية له على الاطلاق، لان السياسة تصنع وتصمم وتنفذ، وكافة الاردنيين لا يملكون درجة من التاثير فيها وفي توجهاتها، الا اذا انفجر هذا التناقض بصيغة ما، او بشكل ما، عندئذ تنتبه السلطة ان هناك ازمة مجتمعية وان العامل السياسي، عامل اساسي فيها.

الحريات... والديمقراطية وحرية التعبير

كما يسهم في هذه الازمة قضية الحريات وقضية الديمقراطية.

نحن ننظر الى الحريات وقضايا التعبير والديمقراطية بطريقة غريبة، وهي على درجة كبيرة من السذاجة، وكان اهم ما يمكن ان نحققه هو ان تكون لدينا مؤسسات، وان يكون لنا مجلس نواب، بغض النظر عن الطريقة التي جاء بها هذا المجلس وبغض النظر عن التشريعات التي ادت الى هذا الشكل من التمثيل، وبغض النظر عن الطريقة التي تعمل فيها مراكز القوى وعن حجم المعارضة فيه، نحن نريد من الديمقراطية الشكل فقط، مؤسسة برلمانية حتى لو كانت غير فاعلة وغيرمؤثرة وغير معبرة ايضا، عن الاردنيين واتجاهاتهم، وعن التيارات السائدة فيما بينهم.

كذلك الامر في قضية الحريات والتعبير عن الراي وكان العملية هي فقط، حدوث عملية التعبير، وكأن الهدف من التعبير هو التعبير نفسه، بان تكون هناك صحف وكتّاب، وعندما تبرز قضية او يستجد حدث، يُكتب عنه لتنتهي قضية التعبير عن هذا الحد، في حين ان التعبير يجب ان يقود الى التغيير، بمعنى ان هدف التعبير ان يؤدي الى التغيير، وبناء موقف عام، وتغيير في الاتجاه، لتتراكم عملية البناء تدريجياً، بدون ذلك فان التعبير يصبح قضية لا قيمة لها ولا فائدة منها، عملية سلبية تتحول الى عملية تنفيس، تنفيس عن غضب وعن حنق وعن معارضة، وعن اعتراض لا غير. في حين ان حريات التعبير في الدول الاكثر بيمقراطية تنتهي باجراء ما، ببحث، بتامل لهذه القضية، وبتاثيرها على السياسات العامة اجتماعية او ثقافية او اقتصادية او سياسية، وغير ذلك.

اذن هذه الازمة المركبة، في جزء منها، ازمة سياسية، وتتصل بالعملية السلمية وتتصل بمواقف الحكم وتتصل بالديمقراطية وحريات التعبير كما تتصل بحريات المعارضة وقد تتصل بالعلاقة الاردنية العربية، لاننا ندرك ان هذه العلاقة الحيوية المؤثرة هي علاقة وجودية، مرتبطة بكيان الاردن، ووجوده ليس فقط من حيث هو وجود تاريخي بل من حيث هو هوية سياسية ثقافية وهوية حضارية وهوية تاريخية، لذلك نقول ان العلاقة الاردنية العربية هي علاقة وجودية وعلاقة حيوية لا يجب ان نضحي بها او ان ننسفها لاجل علاقة عارضة لا تستند الى تاريخ وثقافة وهوية.

واذا تاملنا في كل علاقتنا العربية، نجدها قابلة للتفتت والتجاوز والتغيير، وقابلة للاهتراء، في حين الذي تنمو فيه، العلاقة الاردنية الاسرائيلية، بدرجة من التواصل، يصل الى الحكم في اسرائيل حزب يعبر عن تيار يميني متشدد مثل الليكود لكنه لا يغير من شكل علاقتنا باسرائيل وكأنه اريد لهذه العلاقة ان تبدأ وتستمر وتتواصل بمعزل عن شتى المؤثرات والعوامل التي تضر بمصالحنا والمصالح العربية.

من ابعاد الازمة السياسية المركبة، اتصالها بازمة اقتصادية حادة ليس فقط لان السلام عندما طرح في البداية، طرح على انه سيكون حالة او سياسة، واعدة ستحل المشكلات الاقتصادية، كما ستكون لها ثمار اقتصادية كبيرة، تنهي مشكلات الاردن الخانقة، وان الازدهار والرفاه سيسود، وكانت النتيجة ان تفاعلت الازمة الاقتصادية التي كانت قائمة اساساً نتيجة تخبط في

انها مرحلة تهويد وصهينة للاردن

السياسات الاقتصادية وفشلها، وسوء الادارة السياسية بما في ذلك ادارة الاقتصاد والتي تمثلت بازمة عام ١٩٨٨، وما ان بدأ الاردن يسترد انفاسه حتى وقعت حرب الخليج، وبدأت عملية السلام، وتفاعلت اثار الازمة الاقتصادية باثار حرب الخليج باثار عملية السلام الراكدة والمحبطة، هذا السلام الذي قبل به البعض طمعاً بثماره، لم يتمخض عن نتائج اقتصادية تذكر، بل جاء بمشكلات جديدة، منها هجرة الايدي العاملة من الاردن الى اسرائيل، وهذا شيء لم يكن بالحسبان، ان تتحول اسرائيل الى منطقة جاذبة للايدي العاملة الاردنية، ومما يرثى له ان تتحول اسرائيل الى ارض ميعاد للاردنيين بوتوفير فرص العمل والحياة لهم، بعد ان ضاقت بهم سبل الحياة في وطنهم.

ان هذا السلام الذي لا يستطيع فيه الاردن ان يحقق اي اتصال مع بعض الدول لتصدير منتجاته بمزايا نسبية الا من خلال اسرائيل وعلاقته بشركات اسرائيلية يؤكد لنا ان اسرائيل باتت واسطة اقتصادية ما بيننا وبين العالم وقد كنا بغنى عن ذلك.

الاردن ممر للاسواق الخليجية

بُعدٌ اخر من ابعاد الازمة الاقتصادية، اننا نشعر تماماً ان اسرائيل تستخدمنا وتوظفنا وتستغلنا كمدخل، قد لا يكون الاردن هدفاً لها بحجمه وبعدد سكانه وامكانياته كسوق مستهلك لمنتجاتها، لكنه محطة من المحطات التي تهدف من خلالها ان تصل الى المنطقة التي تريد، وهي الاسواق العربية وبالذات الاسواق الخليجية والتي تهدف ان تصلها، ونحن الممر واليافطة والغطاء الذي ستستخدمه لذلك.

وبُعدٌ اخر، هو هذه المصانع والشركات التي تأسست براسمال اردني اسرائيلي، او تلك التي جاءت من اسرائيل، بادواتها ومكائنها الى مدينة اربد، بهدف تحقيق ربح عال، وقد عرض التلفزيون الاسرائيلي مقابلات مع اصحاب هذه المصانع التي سرحت عمالها لتنتقل الى الاردن، بهدف تحقيق الارباح نتيجة انخفاض كلفة الانتاج ومن ذلك رخص الايدي العاملة الاردنية.

ان العديد من الشباب الاردنيين، يدركون تماماً ان طبيعة السلام الذي انجروا اليه لا يلبي مطامحهم وتوقعاتهم، ولكن امام ضائقة العيش، اضطروا للعمل بهذه المصانع الاسرائيلية، فاضافوا تناقضا له طبيعة فردية قابلة لان تكون مجتمعية، فعندما يكون الشاب في العشرين من العمر ولا يجد عملا يوفر له فرصة الحياة الكريمة، حتى وان كان متعلماً ومؤهلاً، ثم يجد مصنعاً اسرائيليا يوفر له هذه الفرصة، هل نستطيع في هذه الحالة ان نلومه؟ بالطبع لا، حتى وان كان المصنع يستغله.

سيقبل الشاب بالعمل لتبدأ بذرة التناقض في موقفه كفرد بالتنامي، اضطراره للعمل لا يعني قبوله بوجود مصانع اسرائيلية وهكذا تتنامى التناقضات التي قد تبدا فردية، ثم تتحول الى تناقضات مجتمعية وقد تظهر عوامل اخرى تضاعف من تناميها، ولتعبر عن نفسها لاحقا على شكل انفجارات، تعمق التناقضات بالمجتمع في شكل عام، هذه الازمة المركبة بعدها اقتصادي، تتصل بالسلام والديمقراطية والحريات وعلاقة الحكم بالمعارضة، وعلاقة الاردن العربية الاسرائيلية.

العملية السلمية ... تطوراتها ... الاختراق الصهيوني

ان الراي العام المحايد والموضوعي يقول اننا دخلنا عملية السلام بفعل مستجدات موضوعية سياسية اقليمية ودولية. مجرد ان بدأت العملية السلمية، وعندما نتأمل في تطوراتها على مستوى الاردن نشعر اننا نحقق مشروعاً تاريخياً!! لان الاردن تاريخيا كان يامل بالسلام مع اسرائيل، استكان هذا المشروع، فقط لأن الشروط لم تتوافر، الى ان تحققت الفرصة، بعدها بدأ يعد نفسه لتحقيق مشروع السلام التاريخي دون التفات لأي معوقات من اي نوع ، واخطر ما في السلام ان يصبح الهدف بغض النظر عن طبيعته وسياقه وشروطه.

وعندما يخطو الاردن نحو السلام وحين ينخرط في هذه العملية ولا ياخذ بالاعتبار الضوابط الاساسية التي هي مصالح الدول العربية في هذا السلام، مثل المصالح السورية واللبنانية والفلسطينية العليا، لان الاضرار بهذه المصالح سينعكس علينا، ثم ما هي معوقات هذه الاطراف في انجاز الاتفاقيه السلمية مع اسرائيل، ويمضي السلام الاردني الاسرائيلي دون اعتبار لهذه الاطراف، وهذه المصالح. مما يجعله يؤثر سلبيا على الاطراف العربية الاخرى، بل ويمثل عملية اضعاف لها في انجاز اتفاقياتها الخاصة. اذن القضية الاساسية التي يهمني الاشارة اليها، ان السلام الاردني الاسرائيلي ان لم يكن حساسا تجاه مجريات عملية السلام بصورة شاملة واتجاه السلوك الاسرائيلي فسيتحول الى عامل خطر وتهديد للأطراف الاخرى وعامل اضعاف للجهات العربية الاخرى التي تخوض مفاوضات سلام مع اسرائيل.

كانت هناك فكرة سائدة، بأن العرب بحاجة الى دولة تتوسط بينهم وبين اسرائيل، حاولت مصر ان تقوم بهذا الدور بعد كامب ديفيد من عام ١٩٧٨– ١٩٩٠ بحكم انها الدولة الوحيدة التي وقعت عملية سلام مع اسرائيل، وحاول الاردن بعد توقيعه لمعاهدة وادي عربة ان يقوم بدور مماثل، ولكن تبين ان كل الاطراف اصبحت مفتوحة على بعضها البعض، سوريا عبر الواسطة الاميركية تستطيع ان تنقل ما تريد الى اسرائيل، بل هناك مفاوضات مباشرة بين الطرفين في مراحل متعددة، سوريا بحاجة للدعم السياسي لمطالبها وشروطها لتوقيع معاهدة سلام، وقد وجدت هذا الدعم في الموقف المصري، اذن لن يحقق الاردن علاقة مضافة من خلال علاقته بالطرف الاسرئيلي. اما بالنسبة للسلطة الفلسطينية، فاعتقد انها باعتبارها الاقرب جغرافيا لاسرائيل والتي تدخل معها في مشروع لا سياسي فقط وانما مشروع يومي، مشروع حياتي بحكم وجود الفلسطينيين والاسرائيليين على ارض واحدة، ولان المطروح هو التعايش فان الطرف الفلسطيني سيظل هو المؤثر الاقوى في العلاقة الفلسطينية الاسرائيلية اذن هذا التقرب لاسرائيل وهذا التطرف في العلاقة معها في محاولة لاكتساب قوة التاثير، اعتقد انه لم يعد قائما وفقد الكثير من قيمتة بتاثير عمليات التفاوض الفرعية التي تتم هنا وهناك.

ان الاختراق اعمق واكبر مما نتصور، كل ما يكتب مثال عن الشراكات ما بيننا وبين اسرائيل وعن راس المال الفلسطيني وتحالفة مع راس المال الاسرائيلي وعن عمليات التطبيع على المستوى الاقتصادي ما بين الاردن وما بين اسرائيل، كل مرة يعلن فيها عن جديد نشعر بالمفاجاة والاسى لعمق الاختراق!!

اعتقد ان ما لا نعرفه اكثر بكثير مما نعرفه، وان المصمم للاردن اكبر بكثير مما يمكن ان نتصور، واخشى ان تاتي مرحلة من المراحل نتذكر هذه المرحلة بالذات كما نتذكر بداية عمل الوكالة اليهودية في فلسطين. ما نخشاه من عملية الاختراق ان يصبح الاردن فلسطين اخرى بعد خمسين عاما وان تكون بدايتها هذه السلام وهذا التطبيع الذي يسير بخطى متسارعة.

الوكالة اليهوديه كانت تعمل على اساس سياسي وديموغرافي. الهجرة الى اسرائيل كان همها المباشر مع توفير الشروط الدولية المناسبة التي تسهل عملية الهجرة. الان تطورت الاهداف وتغيرت الادوات، هذه المرحلة هي مرحلة الاختراق الاقتصادي والهيمنة الاقتصادية من خلال المشروعات الاقتصادية الثنائية الاسرائيلية الاردنية التي تعمل لتحيل الاردن بعد ٥٠ عاماً الى فلسطين اخرى، عندما نقول فلسطين نعني الاحتلال كما هو الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين. ان يكون احتلالاً اسرائيلياً للاردن حتى ان البعض يذهب لاكثر من ذلك ويعتبر هذه المرحلة بداية تهويد الاردن وصهينته مما يعني ان هذا الاردن الذي اردنا ان نحافظ عليه من خلال السلام وان نضمن له حدودا، فان سلوكنا السياسي يعمل على اضعاف هويته الاردنية لصالح الهوية الاسرائيلية وربما ينتهي وجودنا فيه الى صيغة تماثل وجود عرب ٤٨ في اسرائيل. وربما يطالب الاردنيون بعد عشرات السنين بحكم ذاتي في اسرائيل بينما تسيطر اسرائيل على مقدرات هذا البلد، خاصة اذا اخذنا بالاعتبار ما يطالب به التيار الديني المتطرف وحتى العلماني الذي يعتبر الاردن جزءاً من اسرائيل سيعمل لاسترداده ولكن ليس الان، انما بعد عدد من العقود قد لا يطول زمنها كثيراً.

العلاقة الاردنية الفلسطينية

احيانا يكون الحديث في هذه العلاقة شائكاً وغائماً، لاننا نحدد علاقة من بمن؟!

العلاقة الاردنية الفلسطينية لها مستويات متعددة. هي علاقة قد تكون ما بين كيان اردني سياسي وكيان سياسي فلسطيني ويمكن ان تكون علاقة بين الشعب الاردني في الاردن والشعب الفلسطيني في فلسطين، ويمكن ان تكون علاقة ما بين الاردنيين من اصل اردني وما بين الاردنيين من اصل فلسطيني.

هناك ثلاثة مستويات لهذه العلاقة، كل واحد من هذه المستويات له مشكلاته وقضاياه الخاصة به. اذا تحدثنا عن الكونفدرالية او الفيدرالية، نحن نتحدث عن علاقة كيان سياسي اردني بكيان سياسي فلسطيني وهذه قضية خاضعة لشروط عديدة منها ان الكيان السياسي الاردني قائم لكن الكيان السياسي الفلسطيني لم يقم بعد، لذلك الاتجاه العام أن الكونفدرالية او الفدرالية هي مؤجلة بطبيعة الحال حتى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة لذلك يتجه الاهتمام لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ويصبح موضوع الكونفدرالية او الفدرالية مؤجلاً الى حين، هناك جانب اخر من جوانب هذا الحديث هو ما طبيعة الكيان السياسي الفلسطيني الذي سينشأ داخل الكيان السياسي الاسرائيلي ما علاقة ذلك بالكونفدرالية او الفدرالية؟

القضية ليست قضية فدرالية او كونفدرالية، وليست مشكلة الصيغة السياسية التي نريدها، انما هي، هل نريد ان نحقق فدرالية او كونفدرالية، تاتي باسرائيل الى عمقنا وتضعها تحت عباءتنا السياسية؟!

لا يجوز ان ننظر الى اي شكل من الوحدة مع الكيان الفلسطيني الذي سينشأ دون الاخذ بعين الاعتبار، طبيعة العلاقة التي تربطه باسرائيل، هذا الوهم الوحدوي لا يجب ان يسيطر علينا سيطرة تاتي بالوحدة ونقيضها، في وقت واحد.

نحن وحدويون بالتاكيد، ونتمنى ان تتحقق الوحدة الاردنية الفلسطينية، لكن لا اعتقد اننا سينقدر على تقبلها باي صيغة واي ثمن كان، فاذا كان هناك هيمنة اسرائيلية على القرار السياسي الفلسطيني، وعلى الاقتصاد الفلسطيني وعلى ثروات الارض الفلسطينية وان الوجود الفلسطيني على الارض الفلسطينية وجود شكلي يتعلق فقط بادارة السكان وان ادارة القضايا الحيوية هي من المسؤوليات الاسرائيلية، فما قيمة هذه الوحدة كونفدرالية كانت او فدرالية لاننا بذلك وعبر الجسم الفلسطيني نقيم شكلاً من اشكال الكونفدرالية مع اسرائيل، اذن يجب ان لا يأخذنا الحماس لقضية الوحدة دون تبين ما هي علاقات هذا الكيان السياسي الذي سنقيم الوحدة معه بالكيان الاسرائيلي ولا اعتقد ان اي عاقل يهدف الى وحدة تستحضر له اسرائيل، يكفينا من حضور اسرائيل ما تحقق منه فلسنا بحاجة ان نقيم كونفدرالية او فيدرالية سواء كانت مزدوجة اي براسين او ذات ثلاثة رؤوس لان هناك تياراً داخل حزب العمل الاسرائيلي يرى بانه يجب ان تكون هناك كونفدرالية تجمع بين اسرائيل والاردن وفلسطين.

من ناحية ثانية، لا نغفل الصيغة الكونفدرالية او الفيدرالية التي ستقام مع الكيان السياسي الفلسطيني التي لا تنفصل عن العلاقة بين الشعبين الاردني والفلسطيني، نحن كثيرا ما نكون رومانسيين وننظر الى هذه العلاقة كعلاقة بين شعبين شقيقين لا تنطوي على اي نوع من الحساسية. وهذا غير صحيح، لدينا في الاردن حساسيات من التوحد مع الشعب الفلسطيني، وللشعب الفلسطيني حساسيات من الهيمنة الاردنية عليه، طبعا لاننا كنا اطراف الوحدة التي عبر عنها قيام المملكة الاردنية الهاشمية وشعر كثير من الفلسطينيين انذاك ان هذه الوحدة عبارة عن سيادة للهوية الشرق اردنية على الهوية الفلسطينية وان الشعبين لم يكونا في وضع متكافىء، تحت مظلة المملكة الاردنية الهاشمية قبل عام ١٩٦٧، يجب ان لا نغفل هذه الحساسيات، التي تجددت بحكم التجربة والزمن، لذلك يجب الا نغفل ارادة الشعبين في هذه الوحدة، اذ ليس من المفروض ان تقوم هذه الوحدة بناء على ارادة فلسطينية رسمية وارادة اردنية رسمية، بل يجب ان تقوم على ارادة شعبية اردنية وارادة شعبية فلسطينية، اذ قد يتبين ان غالبية الشعب الفلسطيني في فلسطين لا يريد هذه الوحدة لانها تشعر ان الفلسطينيين لم يكونوا منصفين، هناك مواقف متباينة بالتاكيد هناك فئات او جماعات او اغلبية او اكثرية لا نستطيع ان نحدد الحجم بدقة تطمع الى وحدة مع الاردن وتشعر ان مصيرها مرتبط بالاردن وهناك فئات تشعر ان العلاقة مع اسرائيل تحقق مصالحها اكثر مما تحققها العلاقة مع الاردن.

هذه الحساسيات يجب ان ينظر اليها بعين الاعتبار بحيث تقوم العلاقة بناء على ارادة شعبية وديمقراطية ولكن لا تكفي بحد ذاتها، ما شكل الحضور الاسرائيلي قضية اساسية في هذه الصيغة الوحدوية، هناك استفتاءات تعمم للوقوف على اتجاهات الارادة الشعبية، عندما قامت الوحدة الاوروبية كانت هناك استفتاءات لمعرفة راي الشعب الفرنسي والالماني وشعوب اوروبية اخرى، نحن فقط

الكيـان السياسي للاردن حقق مشروعه التاريخي!!

الذين لا نعتمد على استفتاءات، لذلك اذن لا نقبل الوحدة اذا لم تقم بناء على استفتاء شعبي.

المستوى الثالث العلاقة الاردنية الفلسطينية هي علاقة الاردنيين من اصل شرق اردني بالاردنيين من اصل فلسطيني.

هذه ايضا قضية حساسة يشعر البعض انها قنبلة موقوتة ستنفجر في وقت ما، المصادر السياسية العليا تريد ان تسكت عن هذه القضية بعدم طرحها واثارتها لانها مسيئة للوحدة الوطنية.

انا من الناس الذين يعتقدون بان هذه القضية لا بد لها ان تطرح، ولا بد لها من ان تناقش، ولا بد ان يسمع لشتى الاتجاهات المختلفة حولها وفيها مهما بلغت حساسيتها.

هذا الضغط الداخلي، وهذه المواقف الداخلية الضمنية من هذه العلاقة يجب ان تخرج الى السطح، متى خرجت الى السطح فانها تفقد خطرها، خطورتها ان تعمل بطريقة ضمنية وبطريقة سرية، تاثرت هذه العلاقة بلا شك بمجريات السلام الفلسطيني الاسرائيلي واتفاقية اوسلو الى حد كبير، اذ ظهر تيار اردني يقول طالما ان هناك دولة ستقام للفلسطينيين، اذن لا بد للفلسطينيين ان يعودوا الى تلك الدولة، ويطرح ملف اللاجئين والنازحين ان كل من يعيش في الاردن من اصل فلسطيني هو لاجىء او نازح لا بد ان يعود الى فلسطين، اعتقد ان هذه دعوة غير حقيقية وغير منطقية، واكرر انه لا بد للاتجاهات التي تعيش تحت السطح ان تخرج للسطح لتزول خطورتها.

نحن في الاردن كاردنيين وفلسطينيين شعب واحد، لسبب اساسي انه عندما قامت المملكة الاردنية الهاشمية قامت على اساس وحدة الضفتين واصبح الفلسطينيون مواطنين اردنيين وعندما ضاعت الضفة الغربية وهي جزء من المملكة فالاردن يتحمل سياسياً مسؤولية ضياعها بصورة رئيسية، لذلك من غير الجائز ان نقبل الفلسطينيين مواطنين اردنيين في صيغة او ظرف، ثم نرفض مواطنتهم في صيغة اخرى او ظرف اخر، فالسلام ومن ثم اتفاقية اوسلو لن تحولهم ثانية الى مواطنين فلسطينيين، ولكن لا يمكن القبول بقيام دولة واحدة بشعبين، ولا يجوز للفلسطينيي الاردن ان يكونوا اردنيين من جهة وفلسطينيين من جهة ثانية. لا اقبل ازدواجية الهوية التي يتحدث عنها البعض، اعتقد انهم اردنيون تماما مثل اي اردني من اصل اخر عاشوا في هذه الدولة وهم جزء من مواطنيها، الدستور يكفل لهم حقوقهم ثم انهم كانوا مواطنين في المملكة الاردنية الهاشمية عندما ضاعت الضفة لذلك يجب ان يستمروا مواطنين في المملكة الاردنية دون ان تثار قضية اصولهم بناء على تطورات سياسية.

رؤيـــة

لا يمكن لشخص او فرد ولا جماعة ان تقدم رؤية وطنية. نحن تجاوزنا الرؤى المرتبطة برؤى الاحزاب، كما تجاوزنا الرؤى المرتبطة بالرؤى الايديولوجية القومية او اليسارية او الاسلامية وغير ذلك استجدت ظروف سياسية لا بد ان تؤثر على هذه المرجعيات السياسية حزبية او ايدلوجية بحيث تغير من رؤاها، ثم امام التطورات المتسارعة لا بد ان تخضع هذه الرؤى لتغيرات تتناسب مع هذه التطورات.

بالتاكيد اننا بحاجة الى رؤية لاننا تجاوزنا منذ زمن حقيقة كوننا مجتمع بلا رؤية. نحن الان في مرحلة دولة بلا رؤية، ما هو المستقبل وما الذي نريد ان نكونه؟! ما هي علاقتنا بالاطراف المحيطة بنا؟ ما هي الاسئلة المثارة حول الهوية؟ ما هي الاجابات التي تطرح كاجابات حول سؤال الهوية؟

هذه الرؤية لا يمكن ان يقدمها فئة او حزب، الموقف الرسمي لا يقدم رؤية، انه يقوم بعمل، بسلوك، يقدم اجراءات، مجموع العمل والسلوك والاجراءات، اذا وضعناها جنبا الى جنب يمكن ان نشتق منها رؤية، ولكن لا اعتقد ان السلطة الرسمية هي التي يجب ان تصوغ رؤية الاردنيين او رؤية الدولة. الرؤية هي جماع ونتاج تفاعل مختلف القوى التي تشكل الشعب الاردني رؤية الاردنيين فيما بينهم، هذه لا يمكن ان نصل اليها دون حياة ديمقراطية حقيقية.

في قضية الوحدة الوطنية، هناك تيارات مختلفة.

بالنسبة لعلاقة الاردنيين بالفلسطينيين في الاردن هناك اتجاهات مختلفة لفئات مختلفة ولطوائف مختلفة، في قضية السلام هناك مواقف مختلفة في قضية الموقف من العراق هناك ايضا مواقف مختلفة، الرؤية تصاغ من تفاعل هذه المواقف والرؤى الجزئية للاطراف المختلفة، بحيث تنتج رؤية عامة او رؤية شاملة تكون رؤية الاردنيين التي تتبناها الدولة، ولا تفرض الدولة رؤيتها الخاصة على الشعب، او تقوم بطرحها وما عليه الا ان يقبلها.

صحيح ان الدولة لا تقدم رؤية في هذه المرحلة، في البداية الكل يعرف من خلال تاريخ الاردن، ان هناك خطوطاً عامة يمكن ان تشكل رؤية لكنها ليست الرؤية، عندما نتحدث عن الثورة العربية عندما نتحدث عن الكيان الاردني وارتباطاته القومية، هذه عناصر لرؤية لكنها ليست الرؤية.

وللاسف ان الفكر السياسي الاردني لم يستطع ان يضيف الشيء الكثير الى ذلك وبقيت هذه العناصر كما هي دون ان تتطور كفكر سياسي، وربما كان افتقار الاردن الى الاحزاب القومية الاردنية قد اسهم في غياب هذه الرؤية، لذلك لم توضع هذه العناصر في بناء يشكل اطاراً اردنياً متكاملاً واستمرت كعناصر، ثم اصابها التفكك فاصاب الثوابت الاردنية بشكل رئيسي.

نحتاج الى حياة ديمقراطية نحتاج الى حريات تعبير نحتاج الى غياب القهر والعسف والتسلط والمنع، نحتاج الى حوار وطني هذه قضية اساسية لا بد من حوار وطني بين مختلف القوى يجيب على ماذا نريد للاردن؟! والاردن الى اين يسير؟! ما هي علاقاتنا الحيوية؟ ولمن؟ هل نحن مجال حيوي ولمن؟! ما هي رؤيتنا السياسية؟! ما هي رؤيتنا الاقتصادية؟! ما هو التصور الرسمي؟! (وهو جزء من الرؤية يجب ان يطرح).

من هو الاقتصادي الذي يستطيع ان يجيبنا بعد عقد من الزمن، ماذا تطمح اقتصادياً ان تكون؟! ما هي الاهداف التي سيتوجه اليها التعليم؟! وماذا نريد ان نحقق؟!

صحيح ان الرؤى الشمولية سقطت بسقوط الماركسية كفلسفة شمولية الى حد بعيد، ولكن هذا لا يعني غياب الاهداف الوطنية، الاهداف الوطنية تبقى اهدافاً حيوية، دون ان نشعر بوضوح الاهداف، لا نعرف لماذا نُعلم، لا نعرف لماذا نُربي لا نعرف لماذا نُنشي، وكيف ننشيء جيلاً، لا نعرف باي تجاه نسير؟!

ان الاهداف هي التي تلقي الضوء على حركتنا في اي اتجاه نمضي، اشعر اننا الان في مجتمع بلا اهداف، مجتمع بلا رؤية، مجتمع يفتقد صورة المستقبل ويفتقد الطريق الى المستقبل، هذه الرؤية، لا بد ان يكون لها ثوابت، ثوابت تشكل موقفنا من القضايا الاساسية المطروحة.

الموقف من الدين لا احدد ما هو شكله يجب ان يستدرج اجوبة معينة لنعرف في اي اتجاه نسير، هل يمكن ان نكون دولة دينية؟! هل نطمح لان نكون دولة علمانية؟! هل نطمح ان نكون دولة تاخذ من هذا ومن ذاك؟!

علاقتنا باسرائيل، شكل اقتصادنا، ما الذي نريده في زمن العولمة، ما الذي نستطيع ان نقدمه على المستوى الثقافي وما هي الرؤية الثقافية الاردنية؟!

اسئلة واجابات مطروحة الثابت الاساسي فيها هو مقومها القومي، بدون مقومها القومي، سنفقد الاتجاه، سنفقد الضوابط، سنفقد الهوية، لكن هذا المقوم لا يكفي، بل يجب ان يبنى عليه تفصيلات عديدة ومقومات فرعية اخرى تشتق منها. لا اقول شمولية، وانما رؤية عامة تبين لهذا المجتمع وتبين للاردنيين ما هو مستقبلنا؟! وفي اي الطرق نسير؟!

الهوليداي ان .. والان راديسون

من هو راديسون، الذي اعرف انه يمتلك رصيداً، قد يمكنه من شراء كل فنادق واوتيلات وموتيلات الوطن العربي، والذي اعرف انه لا يهمه ان يعرف من انا؟ ومن انت؟ ومن هو؟ ومن نحن؟ الذي يهمه ان يسطع اسمه في سماء عواصم العالم فيلادلفيا اسم اول فندق اقيم في عمان الحديثة ، اسم لعمان ابان الحقبة الرومانية ، لكنها حقبة ثقافية تميزت بصفاء صروح للثقافة والفن . وليست حقبة مطاعم الوجبات السريعة ليس من قبيل الرومانسية ولا من قبيل اننا «فقريه» كما نتهم ، وليست بصدد تقديم جدوى اقتصادية عن الاستثمارات الاجنبية في المؤسسات الوطنية وغير الوطنية ، ولكن الشيء بالشيء يذكر .

فمما لاشك فيه ان العديد من المواطنين وعند قراءة اليافطات المعلقة فوق واجهات محلاتنا التجارية المتنوعة الخدمات يواجهون سؤالا فرضيا، لماذا؟ لماذا الاسماء الاجنبية؟ سؤال قديم جديد، مطروح ، علانية احيانا من خلال الصحف والندوات والمحاضرات، او باضعف الايمان في كثير من الاحيان. ادرك تماما ان هناك «اسماء عالمية» ذاع صيتها لفنادق ومطاعم مثلما ذاع صيت «ماركات» للابس واحذية .. الخ .

ولكن الم يجد راديسون ، الا فندق فيلادلفيا، يضيفه الى مقتنياته من الفنادق، خاصة وان العمل على قدم وساق قائم لاشادة بناء جديد. هل نكره «اسامينا» لهذه الدرجة.

ان من يزوراي بلد، يتعرف على معالمه وتاريخه ومواقعه ويكتشف ايقاع لغته ، باسماء الاماكن التي يزورها او يقيم فيها او يتناول الطعام فيها .

والجديد الذي سيراه الزائر وخاصةالامريكي حين يصعد نظره في سمائنا فلا يرى الا البيت الابيض * ومكدونالد وكنتاكي و...و.

هل اللغة العربية ومعالمنا العربية والاردنية عاجزة عن ان تسعفنا بمسميات تقوم ما إعوج من اللسان بفعل استخدام مسميات غربية .

* البيت الابيض: عمارة موجودة في الرابية .

ربيعة الناصر

فيروز... وعنان

«اردن ارض المجد اغنية الظبا

نبت السيوف وحد سيفك ما نبا»

ان برقية الشكر التي طيرتها فيروز الى السيد «كوفي عنان» الامين العام لهيئة الامم المتحدة، لدوره في نزع فتيل الازمة العراقية (ولو مؤقتا). هي البرقية الوحيدة التي تعبر عن الحس العفوي الصادق للمواطن العربي في الشرق والمغرب، وتحديدا في بلاد الشام.

«شام اهلوك احبابي ... وموعدنا ... اواخر الصيف ... ان الكرم يعتصر»

ومع ذلك لم تتمكن صحفنا اليومية والاسبوعية، ولم تجشم نفسها عناء تخصيص، مساحة تليق بالسيدة فيروز، التي لا شك في ان السيد عنان ثمن برقيتها، اكثر بكثير من الاف البرقيات التي وصلته، الرسمية منها والشعبية. نقول هذا ونحن نرى المساحات الشاسعة في صحفنا والمخصصة لنجوم هوليوود وعارضات الازياء ومحترفي هواية الغناء وخلافه.

فيروز تفهم تماما حجم الدور الثقافي الذي تضطلع به، وتفهم تماما دور الثقافة بمختلف اشكالها في تعريف الحضارة.

لهذا ارفقت البرقية بعض من اعمالها.

فيروز رسمت حدود الوطن، حين تجولنا معها في شوارع القدس العتيقة مرتلين:

«لاجلك يا مدينة الصلاة ... اصلي ... لاجلك يا بهية المساكن ... يا زهرة المدائن ... يا قدس ... اصلي».

وحين تلونّا معها للبيت العتيق في بكة مبعث الحضارة العربية الاسلامية

«غنيت مكة اهلك الصيدا ..... والعيد يملأ ارضك العيداء»

«يا قارئ القرآن ... صلي لهم ... اهلي هناك ... والطيب الجيداء»

فيروز رشت العطر من قوارير الشعراء، فعبق المكان بشعر وموسيقى ابن زيدون وجبران ... وسيد درويش.

لذلك ليس من قبيل المبالغة، القول ان القرن العشرين، ان لم يتميز بانجاز حضاري، فقد تميز بانجاز فيروز الفني، الذي وصفه وزير ثقافة فرنسي قائلا «انه قد يأت زمن يسمى العصر الذي عاشت فيه فيروز بـ(عصر فيروز)».

لهذا فإنّ كل برقيات الشكر التي طيرت، من هيئات ومؤسسات وزعامات سياسية او غير سياسية، لن تمثل الاحساس الشعبي الحقيقي الذي تمثله برقية الفنانة العظيمة فيروز. ولن نصل او نرتقي سلم الحضارة، طالما بقيت نظرتنا للفن والفنانين كما هي عليه، وخاصة عند يسمى مثقفا او مهتما بالثقافة.

ونعني بالفن والفنانين، الحقيقي منه: الذي يجسد ويلبي ويتفاعل من ومع حس انساني عال تجاه القضايا المختلفة، ليرتقي بنا الى فعل، اقله، الاعتزاز بالانتماء لتاريخ امة ساهمت في بناء حضارة انسانية، كانت اساسا للتطور الحضاري الذي لم نشارك به ولكننا نشهده، لاننا كنا نعترف بالفنانين والشعراء والادباء مثلما نعترف بالعلماء والفقهاء.

المِيثَاق

مجلة الحزب الوطني الاشتراكي

مهرجان الحزب الوطني الاشتراكي في مادبا

دولة الرئيس يهاجم الاستعمار واذنابه من الفئات الرجعية

** اقام فرع الحزب الوطني الاشتراكي في مادبا مهرجاناً قومياً رائعاً بمناسبة افتتاح فرع الحزب في مادبا حضره دولة رئيس الوزراء وبعض اصحاب المعالي الوزراء وعدد كبير من الشباب والفئات الوطنية وقد القى دولة رئيس الوزراء خطابا رائعا هاجم فيه المستعمرين واذنابهم من العناصر الرجعية التي تريد ان ترجع بالبلاد الى الوراء وفيما يلي بعض الكلمات الوطنية التي القيت في المهرجان:

* كلمة قائم مقام مادبا السيد خالد حجازي:

ايها الشعب الكريم، يا مصدر السلطات، انت بوعيك وبتضامنك وبتضحياتك تبوأت هذه المكانة السامية بين الامم الكبيرة عندما جنت نيوبتك الاحرار الاخيار وقلدتهم امر قيادتك ومهام شؤونك فانبثقت من هذه النخبة الصالحة هذه الحكومة الوطنية الواعية التي تجاوبت مع رغبات مليكك ورغباتك فتحققت حريتك ووحدتك.

وانني لاذكر ان معظم اعضاء وزارتنا القائمة على الحكم والتي اكسبتنا هذه المغانم وهذه الانتصارات الرائعة، اكتووا بنار الاستعمار ومظالم همجيته وحقارة اذنابه، ولعمري انهم لا يزالون يوقنون ان هذه الايام الخالدة المجيدة في تاريخ اردننا انما كانت نتيجة معارك مريرة مثقلة بالجهود والصبر والحرمان وانه يطيب الفداء وتحلو التضحية في هذه المرحلة الفاصلة من مراحل حريتنا واستقلالنا، فيجب علينا ان نقف صفاً واحداً متراصاً في وجه المستعمر بعد ان زالت اسباب الفرقة، نواجه الاخطار بقلب واحد ونتحدى النوائب بعزيمة واحدة.

* كلمة رئيس بلدية مادبا السيد عادل جميعان

والقى رئيس بلدية مادبا كلمة قوية رائعة قال فيها انه يجب على ابناء الاردن رفع رؤوسهم عالياً بما حققته هذه الحكومة الوطنية التي انبثقت عن ارادة الشعب من المطالب التي طالما كافح الشعب وقدم الضحايا من اجل تحقيقها ... ثم شكر دولة الرئيس وزملاءه الوزراء على ما بذلوه من جهود جبارة في تحقيق مطالب الشعب القومية بابدال المعونة البريطانية بمعونة عربية وانهاء المعاهدة ... وتوقيع الاتفاقية الثقافية والسير نحو تحقيق الوحدة العربية.

ثم انهى كلمته قائلا: ان قضاء مادبا الذي يبلغ عدد سكانه اربعين الف نسمة يسترحمون دولتكم وزملاءكم بالعمل على التخلص من ادران الجهل والمرض والفقر بانشاء مدرسة ثانوية للذكور ومدرسة ثانوية للاناث وبناء مستشفى وتحسين احوال المعيشة بالمساعدات المجدية.

* من شعر السيد فائز المبيضين:

والقى السيد فائز المبيضين كلمة حماسية توجها بقصيدة رائعة، نقتطف منها ما يلي:

عيد التحرر عيد العالم العربي

عيد التضامن عيد النصر والغلب

عيد العروبة في اسمى مقاصدها

عيد النجاة من الارزاء والنوب

* * * * *

بنعمة الله والملك الهمام لقد

فزنا باشهى ثمار الجد والداب

والشكر للباسل المقدام قائدنا

نحو الفخار شريف النفس والنسب

وانه الرائد الاسمى لكل فتى

وانه الأمل المرجو للعرب

* * * * *

وللرئيس تحيات وتهنئة

لما تجسم من كد ومن نصب

هو الخليق بتقدير وتكرمة

لانه المثل الاعلى لكل اب

وللوزارة ايات ارتلها

جنبات من الاشعار والخطب

هم الاباة الالى شادوا لامتهم

صرحاً رفيعاً من الامجاد والحسب

صدقتم الوعد إذ قمتم بواجبكم

بلا «رتوش» من التمويه والكذب

* * * * *

* كلمة الطالبة فائزة مسلم ابوقاعود

والقت الطالبة فائزة مسلم ابوقاعود التي لا تتجاوز العاشرة من العمر الخطاب الحماسي التالي:

بسم الله وباسم الوحدة والتحرر والسيادة القومية

وباسم الشعب العربي المناضل في الجزائر

وباسم دماء الشهداء في البحرين

وباسم نضال الشعب العربي في العراق ضد الاستعمار

واخيراً باسم طلبة المدارس في قضاء مادبا

احييكم يا دولة الرئيس، احييكم ايها الزعيم العربي المناضل واهنئ، الشعب بكم، فلقد شرفت بلدنا انت احد ابنائها الابرار فمرحباً بك.

فما تعريب جيشنا العربي والغاء المعاهدة الاردنية البريطانية الجائرة الا احدى الاعمال التي قامت بها حكومتكم الرشيدة والتي تعتبر احد معجزات القرن العشرين فسلمت يداك يا جلالة الملك وهنيئاً لك يا سليمان، لقد اصبحتم نخراً للوطن والعروبة وحققتم آمال شعبنا العربي في الوحدة والتحرر والكرامة على يد حبيبنا وحكومتكم الرشيدة. واخيراً ان بناتكم واولادكم في مادبا يرجونكم اشد الرجاء في ان تحققوا لهم مطالبهم والتي تتلخص في تكملة بناء المدرسة الثانوية للبنين واقرار الخامس ثانوي للبنين والثالث ثانوي للبنات، وايجاد منزل للطلبة في مادبا للطلاب الفقراء.

الميثاق ٤ - نيسان - ١٩٥٧

البنك العربي ش.م.ع

تابع تقرير مجلس الإدارة السنوي الثامن والستون

من إجمالي ودائع العملاء أن ما يزيد على ٨٠٪ من ودائع الطلب و ٦٠٪ من ودائع الأجل هي ودائع مستقرة وتتجدد لدى البنك باستمرار. مما يشير إلى ثقة العملاء القوية بالبنك وولائهم الدائم له عبر السنوات الطويلة منذ تعاملهم معه.

إدارة محفظة القروض والتسهيلات

السياسات والصلاحيات

يُطبق البنك العربي سياسات واضحة تشكل الإطار العام في ادارة المخاطر المصرفية الناجمة عن محفظة القروض والتسهيلات. ويتم تنفيذ السياسات العامة وإدارة مخاطر الإقراض على عدة مستويات، حيث يقع على عاتق إدارة الفروع ولجان الإقراض فيها التحليل الاساسي للقروض المزمع منحها للعملاء، ويشمل التحليل ملاءة المقترضين المالية وقدرتهم على السداد وسلامة الضمانات والتاريخ المالي للعملاء.

إن مراقبة مخاطر الإقراض في الإدارة العامة تتم عن طريق ثلاث دوائر للإقراض تتوزع الصلاحيات فيها حسب المناطق الجغرافية، وتقوم هذه الدوائر بمراجعة وتحليل محفظة القروض والتسهيلات المصرفية الممنوحة. كما انها مخولة بالموافقة على قروض ضمن صلاحيات محددة تزيد في قيمتها عن المبالغ المحددة في صلاحيات إدارة الفروع. ويقوم مساعد المدير العام للتسهيلات المصرفية بالتنسيق بين الدوائر الثلاث وتوجيهها بالإضافة إلى اللجان المنبثقة عنها. ولمساعد المدير العام صلاحيات مالية تتجاوز تلك الممنوحة لمدراء دوائر التسهيلات في الإدارة العامة والفروع. وعلى مستوى إدارة البنك يرأس المدير العام وبعضوية نائب المدير العام اللجنة العليا للتسهيلات المخولة بالصلاحيات التي تتجاوز صلاحيات مساعد المدير العام، بالإضافة إلى واجباتها الاساسية المرتبطة بوضع سياسات البنك وإستراتيجياته الاقراضية ومراجعتها بشكل دوري. وتشمل هذه المراجعة دراسة وتحليل المتغيرات المؤثرة الخاصة بالعملاء وتلك المتعلقة بالبنك، سواء كانت داخلية كالتغير في الهيكل الاساسي للمركز المالي، او خارجية كالتطورات في مناخ العمل المصرفي محليا ودوليا، اقتصادية كانت او سياسية. كما تشمل رقابة الإدارة العليا التركيب الهيكلي للقروض الممنوحة من حيث القطاع الاقتصادي والتوزيع الجغرافي.

محفظة القروض والتسهيلات الممنوحة خلال العام ١٩٩٧

استطاع البنك زيادة حجم محفظة القروض والتسهيلات الممنوحة والمستغلة خلال العام ١٩٩٧ فبلغت ٤ ٦٧٢،١ مليون دينار مقابل ٤ ١٦٣،٣ مليون دينار في العام السابق اي بزيادة مقدارها ٥٠٩،١ مليون دينار وبنسبة ١٢،٢٪. ويبين الجدول التالي تفاصيل التسهيلات الائتمانية التي منحها البنك للعملاء بما في ذلك الحسابات النظامية:

المبالغ بملايين الدنانير الأردنية				
التسهيلات الممنوحة	١٩٩٧	١٩٩٦	التغير	٪
قروض وتسهيلات مستغلة	٤ ٦٧٢،١	٤ ١٦٣،٣	٥٠٩،١	١٢،٢
الحسابات النظامية				
تعهدات العملاء مقابل اعتمادات	٧٠٣،٥	٧٧٤،٥	(٧١،٠)	(٩،٢)
تعهدات العملاء مقابل كفالات	١ ٨٣٦،٣	١ ٥٠٦،٩	٣٢٩،٤	٢١،٩
قبولات	٢٦٧،٣	١٦٤،٦	١٠٢،٧	٦٢،٤
تسهيلات غير مستغلة	٨٢١،٥	٦٩٧،٨	١٢٣،٧	١٥،١
المجموع	٣ ٦٢٨،٦	٣ ١٤٣،٨	٤٨٤،٨	١٥،٤
المجموع العام	٨ ٣٠١،٠	٧ ٣٠٧،١	٩٩٣،٩	١٣،٦

لقد ساهم النمو في محفظة القروض والتسهيلات في زيادة قدرة البنك الإنتاجية وتنمية الإيرادات بصورة مباشرة، كما انعكست زيادة النشاط في التسهيلات إيجابيا أيضا على حجم العمولات وإيرادات الخدمات الأخرى.

مخصصات الديون

تتم دراسة نوعية الديون القائمة دراسة تفصيلية على مستويات إدارية مختلفة وعلى اساس دوري، ويتم تصنيف هذه الديون تبعا لجودتها ودرجة المخاطر المرتبطة باستردادها. كما يقوم البنك بتحديد مستوى المخصص المطلوب لمواجهة اية خسائر قد تنتج عنها بناء على دراسة كل دين على حده ويتم الأخذ بعين الاعتبار أي تغيير في نوعية الدين والظروف العامة المؤثرة. ويتم تحديد مقدار المخصص المطلوب بناء على الدراسات التي يجريها البنك ومتطلبات سلطات الرقابة النقدية ورأي مدققي الحسابات الخارجيين. ويتوقف البنك عن إضافة الفوائد على القروض المشكوك فيها إلى الإيرادات وتوضع في حساب فوائد معلقة تحت التسديد. كما يقوم البنك بتكوين مخصص عام للديون الجيدة يتجاوز في القالب النسب المطلوبة من قبل السلطات النقدية عدا عن المخصصات الاخرى. ويبين الجدول التالي أرصدة مخصصات الديون والفوائد المعلقة لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٦:

المبالغ بملايين الدنانير الأردنية				
	١٩٩٧	١٩٩٦	التغير	٪
مخصص التسهيلات الائتمانية	٢٧٢،٩	٢٤٣،٣	٢٩،٦	١٢،٢
فوائد معلقة	٥١،٠	٤٤،٦	٦،٤	١٤،٥
المجموع	٣٢٣،٩	٢٨٧،٩	٣٦،٠	١٢،٥

إدارة مخاطر التغيّر في الأسعار

قد يؤدي التغير المفاجيء في اسعار الفوائد والعملات إلى انخفاض عام في قيمة صافي الموجودات، الامر الذي جعل مجموعة العشرة في بنك التسويات الدولية تصدر قوانين جديدة لتدعيم كفاية رأس المال المطلوب لمخاطر الإقراض برأس مال إضافي لمواجهة مخاطر التغير في الأسعار.

ويتبع البنك العربي في إدارة مخاطر التغير في الأسعار سياسة متحفظة ويشرف على إدارة هذه المخاطر لجان إدارة الموجودات والمطلوبات ويشارك دوائر الخزينة في مراكزه الرئيسية. وتقوم اللجنة العليا لإدارة الموجودات والمطلوبات في البنك بالتعامل مع آثار التغير الإجمالي لأسعار الفوائد على الوضع المالي للبنك بصورة عامة. وتحكم المستويات الإدارية المختلفة المنوطة بالتعامل مع أخطار التغير في الفوائد سياسات عامة محددة من قبل الإدارة العليا في البنك.

وبشكل عام فان البنك العربي يقوم بمماثلة آجال موجوداته مع آجال التزاماته المالية. كما أن البنك يتعامل بالعقود الآجلة والمشتقات المالية بهدف تغطية مراكز مالية مقابلة بحيث تكون المحصلة النهائية لهذه التعاملات قليلة أو معدومة المخاطر.

إدارة حقوق المساهمين

تعتبر حقوق المساهمين عنصر الإنتاج الاساسي في البنوك. فبناء على مقدار رأس المال والاحتياطيات يتم تحديد حجم الاستثمارات ومستوى ودرجة المخاطرة التي يستطيع البنك أن يتحملها وبالتالي حجم الإيرادات والأرباح التي يحققها. وقد عملت سلطات الرقابة النقدية في معظم دول العالم بناء على تعليمات اللجنة المختصة في بنك التسويات الدولية في بازل على توحيد وضبط نسبة حقوق الملكية إلى المخاطر التي يمكن لأي بنك أن يتعرض لها سعيا وراء الإيرادات. بناء عليه أصبح على البنوك التجارية توجيه إدارة حقوق المساهمين فيها لتوفير ما تستدعيه مخاطر الإقراض من جهة وهو ما يعرف بكفاية رأس المال لمخاطر الإقراض، ومخاطر السوق من جهة أخرى وهو ما يعرف بكفاية رأس المال لمواجهة تقلبات الأسعار.

إن اعتماد البنك العربي على رسملة الأرباح كمصدر رئيسي لزيادة حقوق المساهمين يضعه أمام خيارات محددة تقضي بتنمية إنتاجية البنك وضبط توزيع الأرباح على المساهمين في آن واحد. وبدون ذلك تصبح مجالات التقدم والمنافسة المتاحة للبنك محدودة وصعبة.

بعد موافقة الهيئة العامة للمساهمين على توزيع الأرباح المقترح يصبح مجموع حقوق المساهمين ٧٢٠،٠ مليون دينار مقابل ٦٣٠،٠ مليون دينار في العام ١٩٩٦ أي بزيادة مقدارها ٩٠،٠ مليون دينار وبنسبة ١٤،٣٪ وقد تكونت حقوق المساهمين من الحسابات التالية:

المبالغ بملايين الدنانير الأردنية				
	١٩٩٧	١٩٩٦	التغير	٪
رأس المال	٤٤،٠	٤٤،٠	--	--
الاحتياطي الإجباري	٤٤،٠	٤٤،٠	--	--
الاحتياطي الاختياري	١٧٢،٠	١٤٤،٠	٢٨،٠	١٩،٧
الاحتياطي العام	٤٦٢،٠	٤٠٠،٠	٦٢،٠	١٥،٥
المجموع	٧٢٠،٠	٦٣٠،٠	٩٠،٠	١٤،٣

هذا وقد بلغت نسبة كفاية رأس المال في البنك العربي حسب قواعد القياس المحددة من قبل لجنة بنك التسويات الدولية على اساس الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة في نهاية ١٩٩٧ ما يعادل ١٢،٣٧٪ مقابل ١٤،٢٤ في العام السابق.

لقد نتج عن الزيادة في الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة تحسن في الكفاءة الانتاجية للبنك الأمر الذي أدى الى انخفاض نسبة كفاية رأس المال بعض الشيء. ونظرا لان النسبة المطلوبة من قبل لجنة بازل هي ٨٪ يمكن الاستنتاج بان هناك زيادة في الأموال الذاتية المطلوبة لتغطية مخاطر الاقراض تعادل ٢٩٦،٠ مليون دينار، وهذا الفائض يكفي لتغطية مخاطر السوق.

الإدارة والعمليات

المنتجات والخدمات المصرفية

استجابة لمتطلبات العملاء المتزايدة للخدمات المصرفية الخاصة و الإستثمارية انشأ البنك العربي في مطلع العام ١٩٩٧، شركة العربي للاستثمار، في مصر بمشاركة مستثمرين آخرين وقد لقيت قبولا حسناً من العملاء حيث تمت تغطية الاكتتاب بنسبة ٢٥٠٪، كما انشأ البنك مجموعة من الصناديق الاستثمارية الجديدة التي استقطبت أيضا عملاء جدد للبنك. وقد عملت الإدارة على تنويع خدماتها ومنتجاتها المصرفية التقليدية خاصة في مجالات الإقراض و تمويل التجارة و الخدمات البنكية الشخصية.

هذا وقد حصل البنك العربي على رخصة من البنك المركزي الأردني لإنشاء بنك إسلامي مملوكاً من البنك العربي في الأردن. وقد باشر، البنك العربي الإسلامي الدولي، أعماله في مطلع العام الحالي وذلك من خلال اربعة فروع، ثلاثة منها في مدينة عمان و الاخير في مدينة إربد. وسيتم النظر في التفرع في مناطق اخرى في المملكة خلال العام. وسوف يعمل البنك على توسعة نشاطه و الانتشار خارج الأردن إلى مختلف الدول العربية والإسلامية في المستقبل القريب. ويقدم البنك العربي الإسلامي الدولي الخدمات والمنتجات المصرفية على اساس مباديء الشريعة الإسلامية التي تشمل حسابات الائتمان وحسابات الإستثمار المشترك وحسابات الاستثمار المخصص. ويأمل البنك أن يكون بذلك قد قدم خدمات متميزة لقاعدة عريضة من المتعاملين الذين يفضلون التعامل طبقاً لمباديء الشريعة الإسلامية.

الموظفون

يعمل في البنك العربي عدد كبير من ذوي الكفاءات العالية والخبرات المصرفية الطويلة. وقد بلغ في نهاية العام ١٩٩٧ عدد موظفي البنك ٥٤٦٨ موظفا مقابل ٥١٣٩ موظفا في العام السابق عدا موظفي المؤسسات التابعة والشقيقة.

إن إنتماء العاملين للبنك العربي وتفانيهم في خدمته يشكلان إحدى الميزات الراسخة التي يعمل بموجبها والتي نعتز بها.

وتحرص إدارة البنك على تطوير المهارات وأنظمة العمل الفردية و الجماعية للموظفين. كما إن حضور الدورات التدريبية و الندوات المتخصصة بصورة مستمرة أمر ملزم بالنسبة لكافة العاملين بالبنك بمختلف رتبهم الوظيفية. كذلك تشجع إدارة البنك و تمول الدراسات العليا في المجالات المتخصصة للعديد من موظفي البنك في الجامعات و المعاهد المتخصصة. ويقوم البنك العربي أيضاً بابتعاث موظفيه للتدريب الدوري لدى المراسلين و ذلك للإطلاع على أحدث التطورات في المجال المصرفي، كما يقوم باستقطاب الكفاءات المصرفية ذات الخبرات المميزة للانضمام و المساهمة في مسيرة البنك.

هذا وقد بلغ عدد البرامج التدريبية لدى البنك العربي ٢٩٩ برنامجاً خلال العام ١٩٩٧، وقد بلغ عدد المشاركين فيها ٥٠١٥ موظفا. وقد ركزت إدارة البنك في العام الماضي على عقد الندوات الخاصة بإدارة الموجودات و المطلوبات التي حضرها معظم مدراء البنك في كافة الفروع.

أنظمة المعلومات و الخدمات الآلية

تحرص إدارة البنك العربي على مواكبة أحدث التقنيات و الأنظمة الآلية في مجال الأنشطة و الخدمات المصرفية، و بصفة خاصة فيما يتعلق بالخدمات المقدمة لعملائه. ولذا فقد وضعت إدارة البنك خطة شاملة لتطوير الأنظمة المتعلقة بالخدمات و الإجراءات المصرفية وذلك بإدخال أحدث التقنيات سواء من حيث الأجهزة أو البرامج الآلية بهدف زيادة كفاءة الخدمات المقدمة للعملاء ورفع كفاءة التشغيل. وقد بدأ تنفيذ هذه الخطة اعتبارا من مطلع العام الحالي ١٩٩٨.

و من أهم الإنجازات التي حققها البنك في مجال أنظمة المعلومات و الخدمات الآلية خلال العام ١٩٩٧ ما يلي:

- تطوير المعلومات في البنك و الخدمات التي يقدمها لعملائه على شبكة المعلومات، الإنترنت، و إدخالها باللغة العربية إلى جانب الإنجليزية.
- تعميم أنظمة ،سويفت، في جميع فروع البنك العربي بدون إستثناء.
- تم إدخال خدمة بطاقة الائتمان ،فيزا إلكترون، الدولية لعملاء البنك في الإمارات و من ثم لعملائه في كل من الأردن و قطر و البحرين.
- شهد العام ١٩٩٧ توسعا كبيرا في مجال أجهزة الصراف الآلي.

هذا و يقع ضمن خطة البنك المستقبلية استخدام شبكة ،الإنترنت، في مجال الخدمات البنكية لتوسيع قاعدة عملائه وتسهيلا لهم. كما يسعى البنك إلى تحقيق مفهوم الفرع الآلي حيث يمكن إجراء جميع الخدمات المصرفية من خلال الاجهزة الآلية في فروع لا تحتاج إلى موظفين عاملين بها.

شبكة الفروع و المؤسسات التابعة

استمر البنك في العمل على تعميق تواجده الدولي و الإقليمي. وقد نجحت إدارة البنك في جهودها الرامية لاستعادة ملكية، البنك العربي المغرب، بالكامل، حيث انتهت المفاوضات مع الشريك المغربي، البنك الشعبي المركزي، بنتائج إيجابية أدت إلى عودة ملكية البنك بفروعه الثمانية المنتشرة في المراكز التجارية المهمة بالمملكة المغربية الشقيقة.

هذا وقد تم وضع الخطط الاستراتيجية المستقبلية لتنمية قاعدة العملاء و تنويع الخدمات المقدمة لهم و تعزيز المركز المالي للبنك و زيادة شبكة فروعه لتشمل كافة المدن الرئيسية.

بالإضافة إلى ذلك فقد تم افتتاح ثلاثة فروع في فلسطين في البيرة و خان يونس و العيزرية، وفرع في مدينة نصر في القاهرة و فرعين آخرين في كل من إب و المكلا في اليمن.

خطة عمل البنك لسنة ١٩٩٨

يسعى البنك دوما إلى تقديم الخدمات المميزة لعملائه و المساهمة الإيجابية في النمو الاقتصادي للبلاد التي يعمل فيها بالإضافة إلى تعزيز مكانته المالية و تنمية حقوق مساهميه. و عملا بأحكام المادة ١٧١ من قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧، نبين فيما يلي ملخصا لأهم عناصر خطة عمل البنك خلال العام ١٩٩٨.

أولا: إدارة الميزانية

ستعمل إدارة البنك في العام ١٩٩٨ على تحقيق نمو في الأموال المتاحة للاستخدام يتناسب مع إحتياجات البنك الاستثمارية، و سوف تكرس الجهود أيضا لتنمية معدلات العائد على رأس المال مع الاستمرار في تعزيز متانة الوضع المالي العام للبنك عن طريق تنمية محفظة البنك في القروض و السلف الممنوحة ذات النوعية المميزة إلى جانب الحفاظ على سيولة نقدية عالية.

ثانيا: التطوير الوظيفي

تم إعداد خطة التطوير الوظيفي للعام ١٩٩٨ ضمن الخطط الإستراتيجية العامة للبنك و استنادا إلى الاحتياجات التدريبية للموظفين. و تشمل الخطة التدريبية للعام ١٩٩٨ على دورات متخصصة في مجالات التطوير الإداري و المصرفي، و المهارات السلوكية، و استخدامات الحاسوب، بالإضافة إلى مجموعة من الندوات و الدورات للمستويات الوظيفية المتقدمة في مجالات إدارة الموجودات و المطلوبات و عمليات الخزينة.

ثالثا: تطوير الخدمات المصرفية

سوف يقوم البنك خلال العام ١٩٩٨ بإعادة تصميم أنظمة الخدمات فيه من أجل تطويرها و إيجاد منتجات مصرفية جديدة تلبي احتياجات عملائه بفاعلية و كفاءة أكبر. كما سيقوم بطرح خدمات خاصة متنوعة و صناديق استثمارية جديدة لاعطاء العملاء و غيرهم من خارج البنك فرص و بدائل أكبر تمكنهم من استغلال أموالهم خارج السوق التقليدية..

جدول أعمال الهيئة العامة ومقترحات مجلس الادارة

أولاً: جدول أعمال الهيئة العامة العادية

١- قراءة وقائع الجلسة السابقة للهيئة العامة العادية السابعة والستين.
٢- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية ١٩٩٧ وخطة عمل الشركة للسنة التالية والمصادقة عليهما.
٣- سماع تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية ١٩٩٧.
٤- مناقشة حسابات وميزانية البنك للسنة المالية ١٩٩٧ والمصادقة عليها، والموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع الارباح على المساهمين بمبلغ اربعة دنانير اردنية للسهم الواحد اي بنسبة ٤٠٪ من القيمة الاسمية للسهم البالغة عشرة دنانير اردنية.
٥- إبراء ذمة اعضاء مجلس الإدارة عن سنة ١٩٩٧.
٦- إنتخاب اعضاء مجلس الإدارة الجديد للبنك العربي ش م ع للدورة القادمة ولمدة اربع سنوات تبدأ من تاريخ الانتخاب.
٧- إنتخاب مدققي حسابات البنك لسنة ١٩٩٨ وتحديد اتعابهم.
٨- أمور اخرى تقترح الهيئة العامة ادراجها في جدول الأعمال مما يدخل في نطاق الاجتماع العادي للهيئة العامة، على أن يقترن إدراج هذا الإقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لايقل عن ١٠٪ من الاسهم الممثلة في الإجتماع.

ثانياً: جدول أعمال الهيئة العامة غير العادية

١- أ) تعديل المادة (٦) من عقد التأسيس والنظام الداخلي بحيث يصبح نصها كما يلي:-
«يتألف رأسمال الشركة من ٨٨ ٠٠٠ ٠٠٠ (ثمانية وثمانين مليون دينار أردني) مقسمة الى ٨ ٨٠٠ ٠٠٠ سهم قيمة كل سهم عشرة دنانير اردنية».
ب) إجراء زيادة رأسمال الشركة عن طريق ضم مبلغ ٤٤ ٠٠٠ ٠٠٠ (اربعة واربعين مليون دينار اردني) من الإحتياطي الاختياري.
ج) توزيع الأسهم الجديدة الناشئة عن زيادة رأس المال والبالغة ٤ ٤٠٠ ٠٠٠ سهم على المساهمين مجاناً كل بنسبة عدد اسهمه في الشركة كما هو في نهاية اليوم العاشر من تسجيل الأسهم المصدرة لدى هيئة الاوراق المالية، وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية رقم (٢) لسنة ١٩٩٧.
د) تستحق الأسهم الجديدة ارباحاً إعتباراً من ١٩٩٨/١/١.
يخضع هذا التعديل، بعد موافقة الهيئة العامة غير العادية عليه، لموافقة البنك المركزي الأردني ووزارة الصناعة والتجارة وهيئة الأوراق المالية.
٢- موافقة الهيئة العامة على قيام البنك العربي بشراء حصة البنك الشعبي المركزي في البنك العربي للمغرب والبالغة ٥٠٪ من رأس المال، وبذلك يصبح البنك العربي للمغرب مملوكاً بالكامل للبنك العربي ش م ع.

الميزانية العامة كما في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٧ و ١٩٩٦

الموجودات	١٩٩٧ (بآلاف الدولارات)	١٩٩٦ (بآلاف الدولارات)
نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	٣ ٦٦٤ ٩٣٣	٤ ٢٧٢ ٣٧١
أرصده لدى البنوك المركزية	١ ٩٧٤ ٨٤٠	١ ٧٥٠ ٧٤١
أوراق مالية حكومية وبكفالة الحكومة	١ ٠٤٩ ٩٣٠	٩١٢ ٩١٩
أوراق مالية للمتاجرة	١٨١ ٩٩٠	١٦٥ ٩٧٠
تسهيلات ائتمانيه / صافي بعد المخصص	٧ ٥٧٨ ٥١٩	٦ ٨٢٩ ٦٣٣
أوراق مالية للإستثمار/ صافي بعد المخصص	١ ٧٣٣ ١١٨	١ ٥٣٤ ٣١٧
موجودات ثابتة/صافي بعد الاستهلاك	١٤١ ٦٢١	٩٨ ٦٩٩
موجودات أخرى	٤٨٣ ٤٣٣	٣٣٨ ٧٩٩
مجموع الموجودات	١٦ ٨٠٨ ٣٨٤	١٥ ٩٠٣ ٤٤٩
تعهدات العملاء مقابل كفالات واعتمادات والتزامات اخرى (له مقابل)	٥ ٦٩٤ ٤٣٩	٤ ٨٨٣ ١٨٧
المجموع	٢٢ ٥٠٢ ٨٢٣	٢٠ ٧٨٦ ٦٣٦

المطلوبات وحقوق المساهمين	١٩٩٧ (بآلاف الدولارات)	١٩٩٦ (بآلاف الدولارات)
ودائع العملاء	١٠ ٤٠٤ ٩٣٢	٩ ٦٨٠ ٧٤٩
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية الاخرى	٣ ٢٠٤ ١٩٤	٣ ٣٠٣ ٤٧٤
مبالغ مقترضة	١٤ ٠٣٦	٢٤ ٠٦٠
تأمينات نقدية	٧١٢ ٣٢٢	٥٩٨ ١٠٤
مخصصات مختلفة	٣٤٧ ٠٧٩	٣٦٩ ٦٦٠
ارباح مقترح توزيعها	٣٢ ٥٥٢	٣٢ ٢٣٧
مطلوبات اخرى	٥٢٢ ٣٢٥	٤٩٢ ٧٠٦
مجموع المطلوبات	١٥ ٢٣٧ ٤٤٠	١٤ ٥٠٠ ٩٩٠
حقوق المساهمين		
رأس المال	٨٤ ٨٩٧	٨٤ ٨٩٧
الاحتياطي الاجباري	٧٩ ٥٣٢	٧٨ ٧٦٦
الاحتياطي الاختياري	٢٥٨ ٣٢٥	٢١٨ ٨٣٦
الاحتياطي العام	٨٥٣ ٤٨٧	٧٣٨ ٦٢٦
احتياطات لدى شركات حليفة	٣٤٣ ٢٣٤	٣١١ ٨٦٧
ارباح مدورة	٢ ٢٢٠	٤٨٣
المجموع	١ ٦٢١ ٦٩٥	١ ٤٣٣ ٤٧٥
تعديلات فرق عملة	(٥٠ ٧٥١)	(٣١ ٠١٦)
مجموع حقوق المساهمين	١ ٥٧٠ ٩٤٤	١ ٤٠٢ ٤٥٩
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	١٦ ٨٠٨ ٣٨٤	١٥ ٩٠٣ ٤٤٩
كفالات واعتمادات والتزامات أخرى(له مقابل)	٥ ٦٩٤ ٤٣٩	٤ ٨٨٣ ١٨٧
المجموع	٢٢ ٥٠٢ ٨٢٣	٢٠ ٧٨٦ ٦٣٦

بيان الارباح والخسائر للسنتين المنتهيتين في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٧ و ١٩٩٦

الايرادات	١٩٩٧ (بآلاف الدولارات)	١٩٩٦ (بآلاف الدولارات)
الفوائد الدائنة	١ ٢٤٤ ٣٤٨	١ ٢٥٢ ٨٥٧
العمولات الدائنة	١١١ ٥٣٦	١١١ ٨٠٧
ينزل : الفوائد المدينة	٨١١ ٩٩٨	٨٣٤ ٢١٤
العمولات المدينة	٣ ٨٥٤	٤ ٤٨٣
صافي الفوائد والعمولات	٥٤٠ ٠٣٢	٥٢٥ ٩٦٧
ينزل : مخصص التسهيلات الائتمانية والاستثمارات	٤٥ ٨٧٠	٥١ ٥٨٠
صافي الفوائد والعمولات بعد المخصص	٤٩٤ ١٦٢	٤٧٤ ٣٨٧
يضاف : فروق العمله الأجنبية	٢٥ ٦٢٤	٢٥ ٥١٨
ايرادات اخرى	٥٧ ٧٢٦	٤١ ٥٠٧
	٥٧٧ ٥١٢	٥٤١ ٤١٢
ينزل : مصاريف عمومية وادارية	٢٨٢ ٣١١	٢٦٨ ٠٦٥
صافي الأرباح قبل الضريبة	٢٩٥ ٢٠١	٢٧٣ ٣٤٧
الضرائب	٧٤ ٤٢٩	٧٥ ٥٢٩
صافي الربح بعد الضرائب	٢٢٠ ٧٧٢	١٩٧ ٨١٨
التخصيص :-		
صافي ربح السنة	٢٢٠ ٧٧٢	١٩٧ ٨١٨
يضاف : ارباح مدورة من السنة السابقة	٤٨٣	٥ ٧٦٣
المجموع	٢٢١ ٢٥٥	٢٠٣ ٥٨١
المحول للاحتياطي الاجباري	٧٦٦	٨٥٢
المحول للاحتياطي الاختياري	٣٩ ٤٨٩	٣٩ ٦٠٩
المحول للاحتياطي العام	١١٤ ٨٦١	٩٦ ٨٤٤
المحول للاحتياطيات لدى شركات حليفة	٣١ ٣٦٧	٣٣ ٥٥٩
ارباح مقترح توزيعها على المساهمين	٣٢ ٤٧٤	٣٢ ١٥٩
اتعاب مجلس الادارة	٧٨	٧٨
ارباح مدورة	٢ ٢٢٠	٤٨٣
المجموع	٢٢١ ٢٥٥	٢٠٣ ٥٨١

الشركات الشقيقة والتابعة والحليفة

البنك العربي	نسبة الملكية
البنك العربي (سويسرا) - زوريخ وجنيف	٪١٠٠
البنك العربي استراليا المحدود - سدني	٪١٠٠
البنك العربي (النمسا) - فيينا	٪١٠٠
البنك العربي ش م - فرانكفورت	٪١٠٠
البنك العربي للمغرب - المغرب	٪ ١٠٠
البنك العربي الاسلامي الدولي	٪ ١٠٠
المالية والمحاسبة سويسرا	٪ ١٠٠
البنك العربي لتونس - تونس	٪ ٦٤
البنك العربي الفلسطيني للإستثمار	٪ ٥٥
بنك عُمان العربي - عُمان	٪ ٤٩
البنك العربي الوطني - السعودية	٪ ٤٠
شركة التأمين العربية - لبنان	٪ ٣٧
شركة المجموعة المصرية لادارة المحافظ الماليه	٪٣٣
شركة الأبنية التجارية - لبنان	٪٣٠

اتصلوا بنا في اي من مراكزنا الرئيسية التالية :-

عمان ٤٦٣٨١٦١ (٦)، رام الله ٩٩٨٢٤٠٠ (٢)، البحرين ٢١٢٢٥٥ (٩٧٣)، سنغافورة ٥٣٢٠٠٥٥ (٦٥)
باريس ٤٥٦١٦٠٠٠ (٠١)، لندن ٢١٥٨٥٠٠ (١٧١)، نيويورك ٧١٥٩٧٠٠ (٢١٢)، زوريخ ٢٦٥٧١١١ (١)
سدني ٩٢٧٧٨٩٠٠ (٢)، فيينا ٥١٣٤٢٤٠ (١)، فرانكفورت ٢٤٢٥٩٠ (٦٩).

زوروا موقعنا باللغة العربية على شبكة انترنت http://www.arabbank.com

البنك العربي ش م ع

الميزانية العامة كما في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٧ و ١٩٩٦

الموجودات	١٩٩٧ بآلاف الدنانير	١٩٩٦ بآلاف الدنانير
نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الاخرى	٢ ٧٠٤ ٣٦٥	٣ ٢٤٧ ٠٣٦
أرصدة لدى البنوك المركزية	١ ٣٣٤ ١٤٢	١ ٢٠٥ ٤١٦
أوراق مالية حكومية وبكفالة الحكومة	٧١٩ ١٨٦	٧١٥ ٩٩٣
أوراق مالية للمتاجرة	٢٧ ٨٧٢	٢٣ ٩٨٩
تسهيلات ائتمانية – صافي بعد مخصص التسهيلات	٤ ٦٧٢ ٣٩٠	٤ ١٦٣ ٣٣٩
أوراق مالية للإستثمار – صافي بعد مخصص الاستثمارات	٩٢٧ ٥١٦	٧٧٧ ٦٥٤
موجودات ثابتة – صافي بعد الإستهلاك	٨١ ٣٦٢	٥٦ ٦٢٠
موجودات أخرى	٢٩٤ ٢٤٢	١٩٨ ٠٨٨
مجموع الموجودات	١٠ ٧٦١ ٠٧٥	١٠ ٣٣٨ ١٣٥
تعهدات العملاء مقابل كفالات واعتمادات وكمبيالات مقبولة وغيرها (له مقابل)	٣ ٦٢٨ ٦٢٠	٣ ١٤٣ ٨٥٩
المجموع	١٤ ٣٨٩ ٦٩٥	١٣ ٤٨١ ٩٩٤

المطلوبات وحقوق المساهمين	١٩٩٧ بآلاف الدنانير	١٩٩٦ بآلاف الدنانير
ودائع العملاء	٦ ٧٥٩ ٩٩٤	٦ ٣٩٦ ٥٧٦
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية الاخرى	٢ ٣٧١ ٥٥٨	٢ ٤٧٢ ٤٥٢
مبالغ مقترضة	٩ ٦٨٣	١٧ ٠٦٤
تأمينات نقدية	٤٨٨ ٧٦٦	٤١٢ ٤٤٣
مخصصات مختلفة	١٤١ ٦١٠	١٤٦ ٦٤٥
أرباح مقترح توزيعها	١٧ ٦٥٥	١٧ ٦٥٥
مطلوبات أخرى	٢٥١ ٨٠٩	٢٤٥ ٣٠٠
مجموع المطلوبات	١٠ ٠٤١ ٠٧٥	٩ ٧٠٨ ١٣٥
رأس المال المدفوع	٤٤ ٠٠٠	٤٤ ٠٠٠
إحتياطي قانوني	٤٤ ٠٠٠	٤٤ ٠٠٠
إحتياطي إختياري	١٧٠ ٠٠٠	١٤٢ ٠٠٠
إحتياطي عام	٤٦٢ ٠٠٠	٤٠٠ ٠٠٠
مجموع حقوق المساهمين	٧٢٠ ٠٠٠	٦٣٠ ٠٠٠
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	١٠ ٧٦١ ٠٧٥	١٠ ٣٣٨ ١٣٥
كفالات واعتمادات وكمبيالات مقبولة وغيرها (له مقابل)	٣ ٦٢٨ ٦٢٠	٣ ١٤٣ ٨٥٩
المجموع	١٤ ٣٨٩ ٦٩٥	١٣ ٤٨١ ٩٩٤

بيان الأرباح والخسائر للسنتين المنتهيتين في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٧ و ١٩٩٦

	١٩٩٧ بآلاف الدنانير	١٩٩٦ بآلاف الدنانير
الفوائد الدائنة	٧٣٣ ٢٠٢	٧٤٥ ٤٥٨
العمولات الدائنة	٦٣ ٧٩٩	٦١ ٧١١
ينزل : الفوائد المدينة	٥٠٥ ٩٤٩	٥٢٥ ٤٦٢
العمولات المدينة	٢ ١٥٥	٢ ٥٢٨
صافي الفوائد والعمولات	٢٨٨ ٨٩٧	٢٧٩ ١٧٩
ينزل : مخصص التسهيلات الإئتمانية والإستثمارات	٢٥ ٢٦٨	٢٨ ٧١٥
صافي الفوائد والعمولات بعد المخصص	٢٦٣ ٦٢٩	٢٥٠ ٤٥٤
يضاف: فروق العملات الأجنبية	١٠ ٧٦٤	١٢ ٠٩٠
ايرادات اخرى	٣٦ ٤٤٦	٢٧ ٣٠٣
	٣١٠ ٨٣٩	٢٨٩ ٨٤٧
ينزل : مصاريف إدارية وعمومية	١٦٥ ١٩٢	١٥٣ ٦٩٧
صافي الأرباح قبل الضريبة	١٤٥ ٦٤٧	١٣٦ ١٥٠
ينزل : مخصص ضريبة الدخل	٣٧ ٩٩٢	٤٠ ٤٩٥
صافي أرباح السنة بعد الضريبة	١٠٧ ٦٥٥	٩٥ ٦٥٥
صافي الأرباح القابلة للتخصيص	١٠٧ ٦٥٥	٩٥ ٦٥٥
تخصيص الأرباح :–		
إحتياطي إختياري	٢٨ ٠٠٠	٢٦ ٠٠٠
إحتياطي عام	٦٢ ٠٠٠	٥٢ ٠٠٠
مخصص مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	٥٥	٥٥
أرباح مقترح توزيعها على المساهمين	١٧ ٦٠٠	١٧ ٦٠٠
المجموع	١٠٧ ٦٥٥	٩٥ ٦٥٥

بيان التدفقات النقدية للسنتين المنتهيتين في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٧ و ١٩٩٦

	١٩٩٧ بآلاف الدنانير	١٩٩٦ بآلاف الدنانير
التدفق النقدي من عمليات التشغيل		
فوائد وإيرادات مقبوضة	٨٣٥ ٠٨١	٨٠٧ ٨٣٧
فوائد وعمولات مدفوعة	(٤٩٨ ٧١١)	(٥٢٥ ٨٦٦)
مصاريف إدارية وعمومية مدفوعة	(١٥٤ ٢٢١)	(١٤٣ ٧٧٦)
التدفق النقدي من العمليات قبل التغير في الموجودات والمطلوبات	١٨٢ ٧٨٩	١٣٨ ١٩٥
(الزيادة) النقص في الموجودات		
التسهيلات الإئتمانية	(٥٣٢ ٨٧١)	(٤٧٦ ٣٧٢)
أوراق مالية للمتاجرة	(٣ ٨٨٣)	٦١٨
الموجودات الأخرى	(٨٧ ٧٥٣)	(٦٤ ٩٥٩)
الزيادة (النقص) في المطلوبات		
الحسابات الجارية وودائع تحت الطلب	(٢ ٤١٢)	٨٣ ١٠٧
ودائع التوفير ولأجل وخاضعة لإشعار	٣٨٣ ٥٣	٥٦٦ ١٣١
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية	(١٠٠ ٨٩٤)	٢٨١ ٤٨٤
تأمينات نقدية	٧٦ ٣٢٣	٤١ ٦٤٠
مطلوبات أخرى ومخصصات مختلفة	(٤ ٨٩٩)	٩٤ ٨٥٤
صافي النقد من عمليات التشغيل قبل الضريبة	(١٠٧ ٩٨٦)	٥٩٠ ٧٠١
ضريبة الدخل المدفوعة	(٤٠ ٤٩٥)	(٣٠ ٦٤٩)
صافي النقد من عمليات التشغيل	(١٤٨ ٤٨١)	٥٦٠ ٠٥٢
التدفق النقدي من عمليات الإستثمار :–		
(شراء) بيع استثمارات في موجودات ثابتة	(٣٤ ٦٦٤)	(١٤ ٢٨٥)
(شراء) بيع استثمارات في أوراق مالية	(٢٠١ ٦٢٢)	(١٧١ ٨٣٧)
(شراء) اطفاء اذونات وسندات حكومية واسناد قرض	(٣ ١٩٢)	(٤٨ ١٢٨)
صافي النقد المستخدم في عمليات الإستثمار	(٢٤٠ ٤٢٨)	(٢٣٤ ٢٥٠)
التدفق النقدي من عمليات التمويل :–		
(النقص)		
مبالغ مقترضة من البنوك المركزية	(٧ ٣٨١)	(٤ ٣٨٩)
أرباح موزعة على المساهمين ومكافآت اعضاء مجلس الادارة	(١٧ ٦٥٥)	(١٥ ٤٥٥)
صافي النقد المستخدم في عمليات التمويل	(٢٥ ٠٣٦)	(١٩ ٨٤٤)
صافي الزيادة (النقص) في النقد	(٤١٣ ٩٤٥)	٣٠٥ ٨٥٨
النقد في بداية السنة	٤ ٤٥٢ ٤٥٢	٤ ١٤٦٥٩٤
النقد في نهاية السنة	٤ ٠٣٨ ٥٠٧	٤ ٤٥٢ ٤٥٢

أسعار العملات مقابل الدينار الأردني لاغراض تجميع أرقام الميزانية العامة

العملة	بنهاية ١٩٩٧	بنهاية ١٩٩٦
الليرة اللبنانية	٢ ١٥٣.٠٧٠	٢ ١٨٨.٣٢٠
درهم الامارات العربية	٥,١٨٠	٥,١٨٠
الريال القطري	٥,١٣٠	٥,١٣٠
الدينار البحريني	٠,٥٣٢	٠,٥٣٢
الريال اليمني	١٨٤.٢٣٠	١٧٨.٩٤٠
الجنيه الاسترليني	٠.٨٥٠	٠ ٨٣٤

العملة	بنهاية ١٩٩٧	بنهاية ١٩٩٦
الدولار الامريكي	١ ٤١٠	١,٤١٠
الفرنك الفرنسي	٨ ٤٢٩	٧ ٣٨٨
الدراخما اليونانية	٣٩٨ ٤٨٠	٣٤٨ ٧٩٨
الجنيه القبرصي	٧٤١	٠,٦٦٣
الليرة الايطالية	٢ ٤٨ ٦٦٠	٢ ١٥٦ ٨٠٠
الون الكوري	١ ٩٩٤ ٤٣٠	١ ١٩٠.٣٢٠
البيزيتا الاسبانية	٢١٢ ٩٠٠	١٨٥ ٠٩٨

البنك العربي ش م ع

الميزانية العامة (لفروع المملكة الاردنية الهاشمية) كما في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٧ و ١٩٩٦

الموجودات	١٩٩٧ (دينار)	١٩٩٦ (دينار)
نقد وارصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	١ ٠٣٨ ٩٣٢ ٠٧٢	١ ٠٣٠ ٢٢٤ ٧٢٧
ارصدة لدى البنك المركزي الأردني	٧٨٢ ٢٤٠ ٤٦٤	٧٥٧ ٦٢٣ ٤٢٦
أوراق مالية حكومية وبكفالة الحكومة	٣١ ٦٣١ ٤٠٨	٢٩ ٥١١ ٦٩٨
تسهيلات ائتمانية – صافي بعد المخصص	٨٢٠ ٥٢٨ ٩٧٠	٨٢٩ ٢١٩ ٢٥٤
اوراق مالية للاستثمار – صافي بعد المخصص	٥٦ ١٢٩ ٧٤٩	٣١ ٠٣٤ ٦٥٩
موجودات ثابتة – صافي بعد الاستهلاك	١٩ ٥٥٠ ٣١٣	١٩ ٣٧٦ ٤٤٩
موجودات أخرى	١١١ ٧٣٧ ٩٢٩	١٤ ٣٦٤ ٧٥١
مجموع الموجودات	٢ ٨٦٠ ٧٥٠ ٩٠٥	٢ ٧١١ ٣٦٤ ٩٦٤

المطلوبات وحقوق المساهمين	١٩٩٧ (دينار)	١٩٩٦ (دينار)
ودائع العملاء	٢ ٢٥٩ ٦١٩ ٨٧٦	٢ ١٣٤ ٦١٢ ٩٦٧
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	٢٠٤ ٤٠١ ٦٣٣	٢٣٩ ٢١١ ٨٨٨
مبالغ مقترضة	١٢٩ ٩٦٠	٨٩ ٧٢٠
تأمينات نقدية	١٦٢ ٦٨٨ ٩١٣	١٣٤ ٣٣٣ ٧٩٧
مخصصات مختلفة	١٩ ٤٤٦ ٩٤٥	٢٧ ٠٤٦ ٨٥٧
مطلوبات اخرى	٩٥ ٩٠١ ٠٧٠	٨١ ٣٩٤ ٧٣٨
مجموع المطلوبات	٢ ٧٤٢ ١٨٨ ٣٤٧	٢ ٦١٦ ٦٨٩ ٩٦٧
رأس المال المدفوع	٤٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٤ ٠٠٠ ٠٠٠
احتياطي قانوني	٨ ٤٤١ ٥٢٧	٨ ٤٤١ ٥٢٧
احتياطي اختياري	٤٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٤ ١٧٩ ٢٦٥
احتياطي عام	٢٢ ١٢١ ٠٣١	٨ ٠٥٤ ٢٠٥
مجموع حقوق المساهمين	١١٨ ٥٦٢ ٥٥٨	٩٤ ٦٧٤ ٩٩٧
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	٢ ٨٦٠ ٧٥٠ ٩٠٥	٢ ٧١١ ٣٦٤ ٩٦٤

بيان الأرباح والخسائر لفروع المملكة الاردنية الهاشمية كما في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٧ و ١٩٩٦

	١٩٩٧ (دينار)	١٩٩٦ (دينار)
الفوائد الدائنة	١٩٩ ٦٠٦ ٢٦١	١٩٢ ٤٨٠ ٢٠٠
العمولات الدائنة	١٨ ٦٨٩ ٤٧٠	١٧ ٤٤٤ ٨٠٢
ينزل :		
الفوائد المدينة	١٤١ ١٢٧ ٤٨٩	١٢٨ ٢٥٣ ٦٥٣
العمولات المدينة	٣٦٩ ٣١٨	٣٢٧ ٣٤٦
صافي الفوائد والعمولات	٧٦ ٧٨٨ ٩٢٤	٨١ ٣٤٤ ٠٠٣
يضاف :		
عوائد وارباح محفظة الاوراق المالية للاستثمار	٧٦٥ ٤٠٧	٨٧٨ ٠٨٩
فروقات العملات الاجنبية	١ ٩١٢ ١٩٢	١٠٦٨٦ ٨٦٧
ايرادات اخرى	١ ٩٤٥ ٣٤٤	٢ ٠٧٦ ٩٤٥
الزيادة من مخصص التسهيلات الائتمانية – صافي	٢ ١٠٢ ٧٣٢	–
ينزل :		
مخصص التسهيلات الائتمانية	–	٢ ٥٠٠ ٠٠٠
مخصص هبوط أسعار الأسهم	١ ٥٠٠ ٠٠٠	٤ ٠٠٠ ٠٠٠
ديون معدومة	٢٩٢ ٥٤٩	٣٠٧ ٦٠٣
مصاريف ادارية وعمومية	٤١ ٨٣٣ ٥١٩	٣٦ ٦٤٩ ١١٢
إطفاء رسوم البنك العربي الاسلامي الدولي	٣ ٢٥٠ ٠٠٠	–
الربح قبل الضريبة	٣٦ ٦٤٨ ٥٣١	٤٢ ٥٢٩ ١٨٩
مخصص ضريبة الدخل	(١٦ ١٨٨ ٠٠٠)	(٢٠ ٢٧٧ ٣٠٥)
الربح بعد ضريبة الدخل	٢٠ ٤٦٠ ٥٣١	٢٢ ٢٥١ ٨٨٤
التخصيص		
احتياطي اختياري	–	٨ ٥٠٥ ٨٣٨
احتياطي عام	٣ ٨٨٧ ٥٦١	–
رسوم الجامعات	٣٦٦ ٤٨٥	٤٢٥ ٢٩٢
دعم البحث العلمي والتدريب المهني	٣٦٦ ٤٨٥	٤٢٥ ٢٩٢
ارباح محولة للادارة	١٥ ٨٤٠ ٠٠٠	١٢ ٨٩٥ ٤٦٢
المجموع	٢٠ ٤٦٠ ٥٣١	٢٢ ٢٥١ ٨٨٤

بيان التدفقات النقدية لفروع المملكة الاردنية الهاشمية للاعوام ١٩٩٧ و ١٩٩٦

	١٩٩٧ (دينار)	١٩٩٦ (دينار)
التدفق النقدي من عمليات التشغيل		
فوائد وايرادات مقبوضة	٢١٩ ٣٠٥ ٧٦٦	٢١٢ ٩٧٤ ٢٧٥
فوائد وعمولات مدفوعة	(١٤١ ٥٢٢ ٨٥١)	(١٢٥ ٦٢٣ ٦١١)
مصاريف إدارية وعمومية مدفوعة	(٤٣ ٠٤٥ ٩٥٠)	(٢٥ ٠٠٤ ٨٧٣)
التدفق النقدي من العمليات قبل التغير في الموجودات والمطلوبات	٣٤ ٧٣٦ ٩٦٥	٥٢ ٣٣٥ ٧٩١
(الزيادة) النقص في الموجودات :		
التسهيلات الإئتمانية	١٠ ٥٠٠ ٤٦٧	(٢٠ ٢٦٩ ٠٠٤)
الموجودات الأخرى	(٩٤ ٢٩٣ ٩٤٠)	٦ ٠٥٦ ٧٩٣
الزيادة (النقص) في المطلوبات :		
الحسابات الجارية وودائع تحت الطلب	٢٤ ٠٢٣ ٩٥٥	(٤٩ ٧٥٦ ٨٤٠)
ودائع التوفير ولأجل وخاضعة لإشعار	١٠٠ ٩٨٣ ٩٠٤	١٣٠ ١٣٤ ٧٥٨
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية الاخرى	(٣٤ ٨١٠ ٢٥٥)	٤٢ ٣٣٤ ٨٨٠
تأمينات نقدية	٢٨ ٣٥٥ ١١٦	٩ ٠٥٣ ٧٩٩
المطلوبات الأخرى	١١ ٥٧٨ ٤٧٥	١٢ ٦٨٤ ٢٨٣
مخصصات مختلفة	(٤٢٥ ٢٩٢)	(٨٢٨ ٥٧٠)
صافي النقد من عمليات التشغيل قبل الضريبة	٨٠ ٥٤٨ ٣٩٥	١٨٢ ٧٥٠ ٩٨٨
ضريبة الدخل المدفوعة	(٢٤ ٠٩٥ ٥٩٠)	(١٧ ٨١٣ ٨٦٠)
صافي النقد من عمليات التشغيل	٥٦ ٤٥٢ ٨٠٥	١٦٤ ٩٣٧ ١٢٩
التدفق النقدي من عمليات الإستثمار :–		
(شراء) استثمارات في موجودات ثابتة	(٢ ٢٢٧ ٣٥٦)	(٢ ٨٣٥ ٩٠٤)
(شراء) استثمارات في اسهم	(٢٦ ٥٩٥ ٠٩٠)	(١٠ ٣٥٢ ٩٠٠)
بيع أذونات وسندات حكومية وأسناد قرض	(٢ ١١٩ ٧١٠)	٢ ٢٨٧ ٥٣٠
ارباح اسهم مقبوضة	٧٥٨ ٩٥٦	٨٣٥ ٦٣٩
صافي النقد (المستخدم) في/من عمليات الإستثمار	(٣٠ ٧٨٣ ٢٠٠)	(١٠ ٠٦٥ ٦٣٥)
التدفق النقدي من عمليات التمويل :–		
مبالغ مقترضة من البنك المركزي الاردني	٤٠ ٢٤٠	(١٩ ٧٨٨)
ارباح محولة للادارة	(١٢ ٨٩٥ ٤٦٢)	–
احتياطي اختياري	٩ ٨٢٠ ٧٣٥	–
احتياطي عام	١٠ ١٧٩ ٢٦٥	–
صافي النقد (المستخدم في) عمليات التمويل	٧ ١٤٤ ٧٧٨	(١٩ ٧٨٨)
صافي الزيادة في النقد	٣٣ ٣١٤ ٣٨٣	١٥٤ ٨٥١ ٧٠٦
النقد في بداية السنة	١ ٧٨٧ ٨٥٨ ١٥٣	١ ٦٣٣ ٠٠٦ ٤٤٧
النقد في نهاية السنة	١ ٨٢١ ١٧٢ ٥٣٦	١ ٧٨٧ ٨٥٨ ١٥٣

تقرير مدققي الحسابات

الى مساهمي البنك العربي / عمان- المملكة الأردنية الهاشمية

لقد قمنا بتدقيق الميزانية العامة المرفقة للبنك العربي (شركة مساهمة عامة محدودة) كما في ٣١ كانون الأول ١٩٩٧ و١٩٩٦ وبياني الدخل والتدفقات النقدية للسنتين المنتهيتين في التاريخين المذكورين. ان هذه البيانات المالية هي مسؤولية إدارة البنك وان مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حولها اعتماداً على التدقيق الذي نقوم به. هذا وقد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لاداء مهمتنا.

وقد اجرينا تدقيقنا وفقاً للقواعد الدولية للتدقيق، وتتطلب هذه القواعد ان نقوم بتخطيط وإنجاز التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما اذا كانت البيانات المالية خالية من اي خطأ جوهري. ويشمل التدقيق فحصاً على أساس اختباري للبينات المؤيدة للمبالغ في البيانات المالية والإفصاح فيها، كما يشمل تقييماً للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي وضعتها الإدارة وتقييماً للعرض الإجمالي للبيانات المالية. وفي اعتقادنا ان تدقيقنا يوفر اساساً معقولاً للرأي الذي نبديه.

يحتفظ البنك بسجلات حسابية منظمة بصورة اصولية، وهي متفقة مع البيانات المالية المرفقة ومع البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة.

في رأينا ان البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية الوضع المالي للبنك العربي كما في ٣١ كانون الاول ١٩٩٧ و ١٩٩٦ ونتائج اعماله وتدفقاته النقدية للسنتين المنتهيتين في التاريخين المذكورين وفقا للقانون والقواعد المحاسبية الدولية. ونقترح على الهيئة العامة للمساهمين المصادقة على هذه البيانات المالية

عمان المملكة الاردنية الهاشمية
٢٤ كانون الثاني ١٩٩٨

سابا وشركاهم